المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة والنظم المقارنة

المواطنة في السياسة التربوية في الجزائر

(دراسة تحليلية لمقررات التربية المدنية في الطور المتوسط)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص سياسات عامة

إعداد:
-عبابســـــه بسمة

إشراف:
-د. لعجاني غنية

أعضاء لجة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ، الرتبة العلمية	مؤسسة الانتساب	الصفة
الأستاذ خننو فاتح	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
الأستاذة لعجاني غنية	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
الأستاذة شابي عبير	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

جوان (2023/1444)

الإهداء

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا، فلقد ضحَّت من أجلي ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام

أمي الطيبة

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة. فلم يبخل عليَّ طيلة حياته والدي العزيز

إلى زوجي الذي ساندني وله من الفضل ما يبلغ عنان السماء، **وابنتي فلذة كبدي**

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل عائلتي وأهل زوجي

إلى كل أفراد المدرسة العليا للعلوم السياسية

إلى كل زملائي في الدفعة

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا

الشكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى مدرستنا بكل طاقمها من أساتذة وإداريين وعمال وطلبة، كما أتوجه بالشكر الخاص للأستاذة المشرفة: الدكتورة لعجاني غنية تقديرا للمجهودات التي بذلتها من أجلي، كما أشكر أختي الفاضلة شريفة على وقوفها معي ومساندتها لي طيلة مشواري الدراسي، وإلى كل من ساعدني وساهم في هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة المواطنة في السياسة العامة التربوية في الجزائر من خلال دراسة تحليلية لمقررات التربية المدنية للطور المتوسط، حيث تهدف إلى معرفة قيم المواطنة التي تسعى الدولة الجزائرية الى ترسيخها لدى النشء، انطلاقا من المواطنة التي كرسها في الدستور والمنظومة القانونية.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام تحليل المضمون (المحتوى) لوصف وتحليل البيانات المتحصل عليها انطلاقا من العينة القصدية المتمثلة في مقررات التربية المدنية للطور المتوسط، كما تم الاعتماد على الموضوع كوحدة أساسية للتحليل، باعتبار أن الموضوع يمثل أهم وحدة في تحليل المحتوى.

وتوصلت هذه الدراسة الى أن مقرر التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط يتضمن قدرا لابأس به من قيم المواطنة التي تسعى السياسة التربوية إلى تلقينها من خلاله للنشء، بما يتوافق مع ما جاء في الدستور الجزائري المعدل في2016، بحيث تناول مقرر التربية المدنية بعد اصلاحات الجيل الثاني في الطور المتوسط مفهوم المواطنة بمستويات مختلفة وأبعاد متعددة، التي تكرس لدى المتعلم قيم المواطنة كالحقوق والواجبات، الانتماء والهوية، وكذا تنشئته على القيم السياسية والاجتماعية السائدة في الدولة، بالإضافة إلى تعرفه على المؤسسات السياسية والديمقراطية على الصعيد الوطني والدولي.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، السياسة التربوية، دراسة تحليلية، التربية المدنية، الطور المتوسط.

Résumé de l'étude

Cette étude traite de la citoyenneté dans la politique publique éducative en Algérie à travers une étude analytique des cours d'éducation civique pour le stade intermédiaire, où elle vise à connaître les valeurs de citoyenneté que l'État algérien cherche à établir chez les jeunes, sur la base de la citoyenneté inscrite dans la constitution et le système juridique.

Dans cette étude, le chercheur s'est appuyé sur l'approche analytique descriptive, avec l'approche d'analyse de contenu (contenu) pour décrire et analyser les données obtenues à partir de l'échantillon intentionnel représenté dans les cours d'éducation civique pour le stade intermédiaire, et le sujet a également été utilisé comme unité de base pour l'analyse, car le sujet représente l'unité la plus importante dans l'analyse du contenu.

Cette étude a révélé que le programme d'éducation civique pour le niveau de l'enseignement intermédiaire comprend une bonne quantité de valeurs de citoyenneté que la politique éducative cherche à enseigner aux jeunes à travers elle, conformément à ce qui a été déclaré dans la Constitution algérienne modifiée en 2016, Le cours d'éducation civique après les réformes de la deuxième génération de stade intermédiaire a traité du concept de citoyenneté à différents niveaux et dimensions multiples, qui consacre à l'apprenant les valeurs de la citoyenneté telles que les droits et les devoirs, l'appartenance et l'identité, ainsi que son éducation sur les valeurs politiques et sociales prévalant dans l'État, en plus de sa connaissance des institutions politiques et démocratiques aux niveaux national et international.

Les mots clés : Citoyenneté, politique éducative, éducation civique, étude analytique, éducation moyenne.

الفهرس

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: 1

الإطار المفاهيمي للمواطنة وواقعها في الجزائر 1

تـمهـيد: 2

المبحث الأول: ماهية المواطنة: 3

المطلب الأول: معنى المواطنة وخصائصها: 3

المطلب الثاني: قيم المواطنة و أبعادها: 9

المطلب الثالث: مقومات المواطنة ومداخلها: 17

المطلب الر ابع: أهمية المواطنة: 20

المبحث الثاني: و اقع المواطنة في الجز ائر: 22

المطلب الأول: المواطنة في ظل الدساتير الجز ائرية: 22

المطلب الثاني: المواطنة في القو انين الجز ائرية: 32

المطلب الثالث: و اقع المواطنة في المجتمع الجز ائري وتحدياتها: 34

خلاصة الفصل: 39

الفصل الثاني: 40

الإطار المفاهيمي للسياسة العامة التربوية وواقعها في الجزائر 40

تمـهـيد: 41

المبحث الأول: ماهية السياسة التربوية: 42

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة التربوية وخصائصها: 42

المطلب الثاني: مصادر السياسة التربوية وأسس بنائها: 47

المطلب الثالث: شروط السياسة التربوية وأهميتها: 52

المبحث الثاني: السياسة العامة التربوية في الجز ائر: 56

المطلب الأول: المسار التاريخي لتطور السياسة العامة التربوية في الجز ائر بعد الاستقلال: 56

المطلب الثاني: الفواعل الرسمية والغير الرسمية في السياسة العامة التربوية: 80

المطلب الثالث: غايات التربية على المواطنة في السياسة التربوية الجز ائرية: 86

خلاصة الفصل: 91

الفصل الثالث: 92

دور مقررات التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط في ترسيخ قيم المواطنة (دراسة تحليلية) 92

تمهيد: 93

أولا: ماهية مادة التربية المدنية في الطور المتوسط: 94
ثانيا: علاقة التربية المدنية بالمواطنة (الإطار التحليلي للمقرر): 109
ثالثا: عرض النتائج الخاصة بتحليل مقررات التربية المدنية لسنوات التعليم المتوسط وتحليلها: 111
رابعا: عرض النتائج الكلية الخاصة بمؤشرات المواطنة في مرحلة التعليم المتوسط 134
النتائج العامة للدراسة: 138
الخاتمة: 141
قائمة المراجع 143

قائمة الجداول

الجدول 1: الفرق في توزيع المقاعد البرلمانية للأحزاب بين سنتي 1997 و2002. 85
الجدول 2: مقررات دروس مادة التربية المدنية لجميع السنوات في الطور المتوسط. 110
الجدول 3: توزيع مؤشرات المواطنة في مقرر التربية المدنية للسنة أولى متوسط. 112
الجدول4 : نتائج تكرارات مؤشرات المواطنة في مقرر التربية المدنية للسنة أولى متوسط. 114
الجدول 5: توزيع مؤشرات المواطنة في مقرر التربية المدنية للسنة الثانية متوسط. 116
الجدول6 : نتائج تكرارات مؤشرات المواطنة في مقرر التربية المدنية للسنة الثانية متوسط. 120
الجدول 7: توزيع مؤشرات المواطنة في مقرر التربية المدنية في السنة الثالثة متوسط. 123
الجدول8 : نتائج تكرارات مؤشرات المواطنة في مقرر التربية المدنية للسنة الثالثة متوسط. 126
الجدول 9 : توزيع مؤشرات المواطنة في مقرر التربية المدنية للسنة الرابعة متوسط 128
الجدول10 : نتائج تكرارات مؤشرات المواطنة في مقرر التربية المدنية للسنة الرابعة متوسط. 132
الجدول11 : نتائج التكرارات الكلية لمؤشرات المواطنة لجميع مقررات التربية المدنية في الطور المتوسط. 134

قائمة الاشكال

الشكل1 : دائرة نسبية تمثل توزيع مؤشرات المواطنة على مقرر التربية المدنية في السنة الأولى متوسط. 114
الشكل2 : دائرة نسبية تمثل توزيع مؤشرات المواطنة على مقرر التربية المدنية في السنة الثانية متوسط. 119
الشكل3 : دائرة نسبية تمثل توزيع مؤشرات المواطنة في مقرر التربية المدنية للسنة الثالثة متوسط. 126
الشكل4 :دائرة نسبية تمثل توزيع مؤشرات المواطنة في مقرر التربية المدنية للسنة الرابعة متوسط. 133
الشكل5 : دائرة نسبية تمثل توزيع مؤشرات المواطنة على مقررات التربية المدنية في الطور المتوسط. 134

مقدمة

إن الأمم والدول تقاس بدرجة نموها الاقتصادي وقوة نظمها السياسية، بالإضافة إلى نجاعة سياساتها التربوية التي أعدتها لاستقرار آليات منظوماتها التربوية وفاعليتها النسقية مع بقية الأنظمة المكونة للنسق الكلي للمجتمع، وما يؤكد أهمية التربية والتعليم في هذه المجتمعات لاسيما المتطورة هو أنها ما زالت تستقطب العلماء من الدول التي لم تهتم بإمكانياتها وطاقتها البشرية، رغم أن الاعتماد على الثروة البشرية هو أكثر أهمية بالنسبة لها من مواردها الطبيعية، فهي بحاجة لبناء قاعدة علمية على أراضيها كبديل تحسبا لنفاذ خيراتها الطبيعية التي لم توصلها إلى التقدم المنشود.

هذا لا يعني أن التربية هي أداة للتنمية البشرية فقط لأنها تربي الفرد وتتولى تنمية عقله وقدراته الخاصة واستعداداته وميوله وسمات شخصيته في المثابرة والصبر والكفاح وتحمل المسؤولية والتسامح والعمل والشعور بالانتماء، أي أن التربية هي التي تصنع المواطن الصالح الذي هو أثمن وأغلى ما يوجد في أي دولة أو مجتمع، بل هي أيضا السبيل إلى تمكين الإنسان من استيعاب حضارة العصر المعقدة بما تتضمنه من تكنولوجيا متقدمة و انفجارات معرفية هائلة في ثورة المعلومات، كما تزيد رسالة التربية أهمية في كون التعليم مطلبا شعبيا تتوق إليه كافة طبقات المجتمع وتزداد الحاجة إليه باستمرار لتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

ومنه أصبح الاهتمام بالنظام التربوي لكل الشعوب اليوم أمر حتمي باعتباره سلاح قومي استراتيجي، والمساس به يعني المساس بأمن الدولة ومقوماتها، فهو المسؤول عن تكوين وتنشئة المواطنة الصالحة و الهوية ومبادئ الديمقراطية ومختلف القيم، وهذا لا يتأتى إلا من خلال بناء مناهج سليمة تنطلق من أسس وخصوصية كل مجتمع، وهو ما تجسده محتويات الكتب المدرسية باعتبارها مرآة عاكسة للاتجاهات العامة للمجتمع والدولة، وهي تتناسب وفقا لمراحل نمو المتعلم وقدراته و احتياجاته، مشبعة لرغباته غارسة به مقدمات دولته وهويته، ولعل كتاب التربية المدنية من بين أهم تلك الكتب التي تسعى لغرس قيم المواطنة لدى الأفراد.

فمفهوم المواطنة شاع استخدامه في الأوساط السياسية والقانونية، هذا المفهوم الذي نشأ في ظل التحولات التي شهدتها أوربا في عصر النهضة، والذي ظل محصورا في المقاربات القانونية والسياسية، حيث واجه الخطاب السياسي انتقادات عديدة وجهت له في بعض مضامين مفهوم المواطنة قصد

تطويره خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، وبالفعل أصبح ينظر إلى هذا المفهوم لاعتباره يتجاوز الصبغة القانونية الحقوقية إلى حركة ديناميكية اجتماعية، تعنى بتحرير الأفراد ورفع درجة وعيهم بحقوقهم ودفعهم للمساهمة الفاعلة في تسيير شؤونهم العامة والتعبير عن أراءهم من أجل بناء مجتمع متجانس، يملك مشروعا تنمويا هادفا، ولا يتأتى هذا إلا إذا أعد المجتمع مواطنين صالحين، يتم تكوينهم في المدرسة وفق مناهج وبرامج تعليمية معدة لترسيخ قيم المواطنة.

تطور هذا المفهوم تدريجيا مع اندماج الأفراد في الحياة السياسية والمدنية، وأصبح مفهوما رئيسيا من أسس قيام الدولة، إذ يعبر عن العلاقة التي تربط أفرادها بمؤسساتها والهياكل التي تسيرها، تحدد هذه العلاقة مجموعة من الحقوق والالتزامات الواجب احترامها والتي تحولت من المفهوم الضيق للانتماء القبلي" الاثني" والطائفي إلى أفق أوسع هو الدولة والانتماء الوطني.

ولا يتأتى هذا الأمر إلا من خلال آليات نقل وترسيخ قيم المواطنة إلى الأفراد عبر مؤسسات التنشئة، بداية بالأسرة ثم المدرسة كمرحلة ثانية، هذه الأخيرة التي تمثل أساس التربية والتنشئة الاجتماعية المقصودة في تنمية وتطوير أفاق المواطن ليكون قادرا على اكتساب معارف وخبرات، إلى جانب بعد وجداني يتمثل في قيم، معايير، اتجاهات وعادات وتقاليد مجتمعه تمكنه من المحافظة على الأرض التي ينتمي إليها والاعتزاز بها والاندماج والتصرف وفق مبادئها ومعاييرها، حيث تعمل المدرسة على تطبيع الطفل على النماذج السلوكية التي تفرضها قيم المجتمع انطلاقا من مقولة" أننا لا نولد بشرا بل نصير بفعل التربية والتنشئة"، إذ تعمل المقررات الدراسية كآلية لإعادة إنتاج قيم اجتماعية ومدنية للأفراد ليكونوا مواطنين متعاونين تجمعهم قيم مشتركة، فللمدرسة ومقرراتها دور كبير في ترسيخ القيم الدينية، الثقافية والاجتماعية، حيث تربي النشء على المواطنة الصالحة والتسامح والاعتدال والسلوك المدني القويم، الكفيل باحترام الأخر وقبول الاختلاف وحب الوطن، وكذا تدريبهم ليكونوا مواطنين صالحين من خلال الالتزام بقيم المواطنة والديمقراطية في الحياة اليومية.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: "مسألة المواطنة من خلال مناهج المدرسة الجزائرية بعد إصلاحات الجيل الثاني، منهاج التربية المدنية للطور المتوسط أنموذجا"، للباحث "**علاء الدين سعيدي**"، تناولت هذه الدراسة مسألة المواطنة من خلال مضامين منهاج التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط بعد اصلاحات الجيل الثاني 2016 ، حيث هدفت الى معرفة قيم المواطنة التي يسعى النظام السياسي الجزائري إلى ترسيخها من خلاله، وأهم الأسس والمرجعيات التي انطلقت منها مناهج الجيل الثاني في بناء قيم المواطنة، المتضمنة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04، والوثائق التوجيهية لإصلاحات الجيل الثاني (المرجعية العامة للمناهج والدليل المنهجي لإعداد المناهج) المعدلة وفق القانون التوجيهي للتربية رقم 08-04.

اعتمد الباحث فيها على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة تحليل المضمون (المحتوى) لوصف وتحليل البيانات المتحصل عليها، انطلاقا من العينة القصدية المتمثلة في منهاج مادة التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط، كما تم الاعتماد على الموضوع كوحدة اساسية للتحليل، واعتمد على الإشكالية التالية "أي مواطنة يريد ترسيخها النظام السياسي الجزائري من خلال منهج مادة التربية المدنية للطور المتوسط بعد إصلاحات الجيل الثاني 2016؟"، وانطلق في دراسته من الفرضية القائلة بأن هناك توجه لدى السلطة في الجزائر لترسيخ قيم المواطنة لدى الفرد، وربط ذلك بقيم التعددية السياسة التي تبناها النظام السياسي الجزائري بموجب دستور 1989 إلى يومنا هذا، والمتمثلة أساسا في قيم الديمقراطية، والتعددية الحزبية، حرية التعبير وحقوق الإنسان...وغيرها، من خلال منهاج مادة التربية المدنية للطور المتوسط بعد إصلاحات الجيل الثاني.

وتوصلت هذه الدراسة، إلى أن منهاج التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط، يتضمن قدرا كبيرا من قيم المواطنة، يريد النظام السياسي الجزائري تلقينها من خلاله، بما يتوافق مع ما جاء في الدستور الجزائري المعدل في 2016، والقانون التوجيهي للتربية 08-04، والوثيقتان التوجيهيتان لإصلاحات الجيل الثاني (المرجعية العامة للمناهج، والدليل المنهجي لإعداد المناهج) المعدلة وفق القانون التوجيهي للتربية رقم 08-04، حيث تناول منهاج التربية المدنية الجيل الثاني مفهوم المواطنة بمستويات مختلفة، وبأبعاد متعددة، معتمدا في ذلك على ما تقتضيه المقاربة بالكفاءات من منهجية تعليمية تجعل من المتعلم أساس ومحور العملية التعليمية ومنشط لها، وتجعل من مادة التربية المدنية للجيل الثاني من المواد

الدراسية التي تكرس لدى المتعلم قيم المواطنة كالحقوق والواجبات، والانتماء للوطن، والتمرس على قواعد الديمقراطية، وهي تشكل بذلك معرفة وممارسة وسلوك، إذ تساهم في تعليم قيم الحوار وتقبل الآخر والالتزام بالأطر المنظمة والتحلي بروح التسامح والتضامن ونبذ التميز بمختلف أشكاله، كما تنمي لدى المتعلم الوعي بأداء الواجب، واحترام الذات وحقوق الإنسان والقانون وحماية الممتلكات الخاصة والعامة.

الدراسة الثانية: "مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية بين التصور والممارسة" للباحث "**قصير مهدي**"، هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الملحة التي يطرحها واقع التفاعل والاندماج بين النصوص والتصورات النظرية لمفهوم المواطنة والقدرة على تحويل هذا المفهوم إلى سلوك اجتماعي يومي ملموس، حي، وواقعي بواسطة مؤسسة المدرسة التي تستمد سلطتها القانونية ووظيفتها الاجتماعية من كونها مؤسسة للتربية والتعليم تساهم بشكل فعال في إعداد وتنشئة مواطني المستقبل، وقد اعتمد الباحث لذلك على المنهج الوظيفي، ومنظور التحليل النظمي، أما فيما يتعلق بعينة البحث فقد اعتمد على عدد من التلاميذ في مرحلة التعليم المتوسط (س1، س 2، س 3، س 4)، عدد أفراد العينة 160 فرد موزعين 40 تلميذ على كل مستوى مع عدم أخذ الجنس كمتغير، وقد طرح الاشكال العلمي التالي: "كيف تتفاعل المدرسة الجزائرية مع مفهوم المواطنة تصورا وممارسة؟ ثم ما هي أشكال ومضامين المواطنة في المناهج الد راسية للمدرسة الجزائرية؟ ما مدى فعالية هذه المناهج – نصا وممارسة – في تعليم المواطنة للمتمدرسين؟ وكيف يتفاعل المتعلمون مع تطبيقات هذه المناهج في المدرسة؟ هل الإصلاحات التربوية المطبقة حاليا هي نموذجا علميا لتعليم المواطنة؟"، وقد اعتمد للإجابة على تساؤله على الفرضيات التالية:

- هناك تنوع وثراء في الوحدات التعليمية المقترحة على المتعلمين ولكن بمستوى نظري معقد وغير مبسط يتجاوز أحيانا مداركهم العلمية والمعرفية مما لا يسمح لتحقيق الأهداف التربوية والعملية لهذه الوحدات.
- تواجه المدرسة صعوبات في تحويل مضمون المواطنة من فهم نظري بين جدران القاعة (الحجرة) الدراسية إلى سلوك وممارسة اجتماعية عملية، حيث تتعدد المعوقات والعراقيل التي تعيق المدرسة لتحقيق ذلك وهذه المعوقات هي:

- نقص الوعي بأهمية وأهداف المناهج الدراسية المتعلقة بمفهوم المواطنة لدى الممارسين الميدانيين للنظام التربوي من معلمين وأساتذة وعمال التربية (ضعف التكوين البيداغوجي والعلمي، الانطباع الذاتي السيئ عن الوظيفة والقيمة الاجتماعية).
- عدم تثمين الدور والمكانة الاجتماعية للمدرسة - وبالتالي للممارسين للفعل التعليمي- في الثقافة الوطنية.
- ضعف قيام المؤسسات الأخرى الرافدة لدور المدرسة – خاصة الأسرة والإعلام والدولة – في القيام بدورها التربوي لمساعدة المدرسة في تعليم المواطنة.
- الأزمة الأخلاقية والثقافية التي يعيشها المجتمع حدت من فعالية المدرسة في أداء مهامها على أكمل وجه.

- إن مادتي التربية المدنية والتربية الإسلامية وخلافا للمواد التعليمية الأخرى يعتمد قياس نجاحهما ليس بالتقويم العادي إنما بمدى تحول ما يتلقاه المتمدرس من دروس نظرية إلى سلوكيات حياتية يومية فهل نجحت المدرسة الجزائرية في تحقيق ذلك.

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن هناك غياب البيئة الداعمة للتربية على المواطنة، نظرا لفقدان العناصر الأساسية، فالمواطنة هي سلوك وثقافة ومعارف، تتكرس ضمن سياق اجتماعي وثقافي مبني على قيّم راسخة كالحرية والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي ليست (مودة) تستورد وتقتنى، إنما هي تربية وسلوك يتأسس ضمن نظام مؤسساتي متفاعل من خلال قيّم شاملة متكاملة تبدأ من الدولة وتصل إلى المواطن، ويتطلب إنجاز الأهداف في التربية المدنية بيئة مدرسية ديمقراطية قائمة على المشاركة وبنية تعلم تتمحور حول التلميذ، إذ أن تدريس المبادئ الديمقراطية لتلاميذ يعيشون في ظل بنى وثقافات استبدادية في المدرسة ليس فعالا، والواقع أن ذلك يأتي بنتائج عكسية، بحيث يرى التلاميذ التباين الصارخ بين ما يدرسونه في الكتب المدرسية وما يتعرضون إليه في الصف وخارج المدرسة.

الدراسة الثالثة: للباحث "**النوي بالطاهر**" تحت عنوان "**المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط كإطار لتكوين مفهوم المواطنة لدى التلميذ، دراسة تحليلية لكتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط طبعة 2012/2011**"، حيث طرح الإشكال التالي: ماهي المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط التي تشكل اطارا

لتشكيل صور المواطنة لدى التلميذ؟، وانطلق من الفرضية التالية: أن المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، تشتمل على مفهوم المواطنة بأبعاده المتمثلة في:

1. تشتمل المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط على بعد الشعور بالانتماء للوطن.
2. تشتمل المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط على بعد الاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية.
3. تشتمل المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط على بعد الانفتاح على الآخر والتشارك معه في إطار قيم الحوار والتسامح.
4. تشتمل المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط على بعد التفكير بطريقة علمية والتمتع بالروح النقدية.
5. تشتمل المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط على بعد التحكم في استخدام وسائل الاتصال الحديثة.
6. تشتمل المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط على بعد المحافظة على سلامة البيئة.
7. تشتمل المضامين المعرفية لمنهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط على بعد معرفة الحقوق والواجبات.

وتكونت عينة الدراسة من كتاب التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط بمضامينه المعرفية الموزعة على المجالات المفاهيمية السبعة، طبعة 2012/2011، ولتحقيق الهدف من الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن منهاج التربية المدنية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، ومن خلال المجال المفاهيمي الأول (الدولة والمجتمع الجزائري)، وتحديدا في وحدته التعليمية الثالثة (الدستور الجزائري)، وفي المجال المفاهيمي الثالث (حقوق الإنسان)، وكذا المجال المفاهيمي الرابع (الحياة الديمقراطية)، يسعى الى تنمية الحس المدني لدى التلاميذ وتنشئتهم على قيم المواطنة، بتلقينهم مبادئ العدالة والإنصاف، والتأكيد على فكرة تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات، ومن ثم فالتربية على المواطنة نشاط تربوي هادف إلى تحقيق تنمية شخصية التلميذ بشكل

شمولي، لإعداد مواطنا ذا شخصية متوازنة، يشارك بشكل فاعل في بناء وطنه ويدافع عنه، ويحافظ على ممتلكاته، ويمارس حقوقه وواجباته التي كفلها الدستور، وينخرط في العمل ويسهم بفاعلية في الحياة اليومية.

الدراسة الرابعة: "دراسة تحليلية للقيم المتضمنة في كتاب التربية المدنية للسنة الثانية متوسط _الجيل الثاني_ وسبل تعزيزها"، للباحثة "**زرقان ليلى**"، هدفت هذه الدراسة للكشف عن القيم التي تم بناؤها في كتاب التربية المدنية للسنة ثانية متوسط وسبل تعزيزها باتباع المنهج الوصفي باستخدام طريقة تحليل المحتوى بدلالة الجمل والكلمات والصور، وكانت عينة البحث هي منهاج كتاب التربية المدنية للسنة الثانية من التعليم المتوسط، الجيل الثاني سنة 2018، حيث طرح الباحث الاشكال الموالي: "ماهي القيم التي تم بناؤها في كتاب التربية المدنية للسنة الثانية متوسط-الجيل الثاني- بالمدارس الجزائرية؟ وما سبل تعزيزها؟

توصلت الدراسة إلى هندسة وبناء جملة من القيم في كتاب التربية المدنية ترتبت حسب تكرارها ونسبها والتي تمثلت في القيم الاجتماعية، قيم الهوية والمواطنة وقيم البيئة والصحة في نفس الترتيب، الخاص بالديمقراطية والمسؤولية، المؤسسات الخدماتية، قيم العلم والعمل، مع اعتماد عدة أساليب واستراتيجيات في صياغتها و وتعزيزها من أهمها استراتيجية الفجوة القيمة لغرس القيم الايجابية من خلال المحافظة عليها وترك السلبية منها أو استبدالها، إضافة لاستراتيجية التكرار لتثبيت الفكرة و الاتجاه سواء في العرض أو التطبيقات، اعتماد استراتيجية مكون القيمة المعرفي و الوجداني والسلوكي للتأثير و تثبيت القيم، مع تفعيل دور القيم العليا في مواضيع أخرى لتعزيز القيم كالمواطنة والهوية والمسؤولية واعتماد تعدد مواقع التأثير في بناء القيمة من منطلق أن الإنسان يؤثر ويتأثر وكذا اعتماد القيم الحاضنة لتثبيت قيم أخرى ذات العلاقة ببعضها، مع اعتماد المعاني الايجابية للقيم ومراعاة التسلسل في طرحها واستخدام الصور كمثير معبر عن كل قيمة وذو دلالات.

الدراسة الخامسة: "التربية المدنية من أجل التربية على المواطنة مفارقة بين التنظير والتطبيق (دراسة ميدانية ببعض مدارس ولاية المسيلة) للباحثين "**جلاب مصباح و مخلوف سعاد**"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التناقض الموجود بين الجانب النظري والجانب العملي في التربية المدنية، من أجل التربية على المواطنة، فما يتعلمه الطفل من معلومات لا يطبقه عمليا، انطلاقا من الاشكال

القائم على: "هل حققت المناهج التعليمية لمادة التربية المدنية الانسجام بين المحتوى النظري والممارسة العملية في تربية التلاميذ على المواطنة؟"، وللإجابة عليه صاغوا الفرضيات التالية.

- المحتوى النظري للمناهج التعليمية لمادة التربية المدنية كاف للتربية على المواطنة.
- ساهمت المناهج التعليمية لمادة التربية المدنية في التربية على المواطنة من خلال الممارسة العملية.

وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي واستبيانين على عينة من 70 معلما من مختلف المدارس بالمسيلة،

وتوصلت الدراسة أولا إلى أن منهاج التربية المدنية كاف من الناحية النظرية للتربية على المواطنة بنسبة 93.74%، وثانيا هناك مفارقة بين التعلم والتطبيق الفعلي، أي وجود مفارقة بين التنظير والتطبيق بنسبة 77.95%، وبالتالي تحقق الفرضية الأولى وعدم تحقق الفرضية الثانية.

الدراسة السادسة: "دور المدرسة في تنمية قيم المواطنة لدى المتعلمين، مرحلة التعليم المتوسط والثانوي نموذجا" للباحثين "**سعد الدين بوطبال و سامية ياحي** "، تمحورت هذه الدراسة حول تقصي دور المدرسة من خلال المقررات الدراسية في مرحلة التعليم المتوسط والثانوي في تنمية وتفعيل قيم المواطنة وجعلها راسخة في شخصية الأفراد، لتظهر بعد ذلك جليا في الحياة الاجتماعية من خلال ممارسات حقيقية، حيث تم الاعتماد على منهج تحليل المحتوى لمادتي التربية الإسلامية والتربية المدنية من خلال التركيز على المعاني الكبرى للمواطنة كفئات تحليل، والكلمات الدالة على المواطنة كوحدات التحليل، وقد تساءل الباحث عن دور المدرسة الجزائرية في إكساب الناشئة للمعايير الاجتماعية الإيجابية من خلال برامجها لمادتين (التربية الاسلامية، والتربية المدنية) مما يعمل على بناء المواطن الصالح الذي يشعر بالانتماء لوطنه قولا وفعلا، ويساهم في تحقيق الأمن النفسي والاجتماعي على حد سواء وبالتالي ضمان الاستقرار الاجتماعي، واعتمدت هذه الدراسة على مجموعة الكتب المدرسية لمادة التربية المدنية ومادة التربية الإسلامية لجميع السنوات التعليمة للمرحلة المتوسطة والثانوية الخاصة بالنظام التربوي الجزائري، وذلك بغية حصر قيم المواطنة المدرجة في مناهج ومقررات هذه المواد.

وتم الوصول إلى أن المدرسة تؤدي دور ا في اكتساب المتعلمين لقيم المواطنة في شتى المجالات القانونية والسياسية، إلا انه يلاحظ وجود نقص في الاهتمام بالجانب النفسي السلوكي لقيم المواطنة، لذلك وجب ربط المقررات الدراسية بالمجتمع المحلي وخصوصياته ومشكلاته، حتى يحدث هناك تناسق

بين أهداف المدرسة والتي تستمد من الأهداف العامة للمجتمع من جهة، واستجابة لمتطلبات العولمة ورهاناتها من جهة أخرى، لأن قيم المواطنة يجب أن تصاغ بشكل مباشر في جميع المناهج الدراسية قصد ترسيخها في التفاعلات الاجتماعية للأفراد والجماعات بشكل يجعلها تساهم في التنمية الشاملة بمختلف أبعادها، والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي.

- ❖ تناولت كل هذه الدراسات موضوع المواطنة ودور التعليم في التربية عليها، سواء في الأطوار الأولى للتدريس أو الجامعة، كما ركزت أيضا على أنها ترسيخ للقيم الوطنية والعمل بها، لإبداء الحب والولاء للوطن، وقد اتفقت هذه الدراسة مع جميع الدراسات السابقة، الفرق فقط في أن الدراسة الحالية تهدف إلى الربط بين المواطنة في الدستور الجزائري ومدى تجسيدها وتطبيقها في المقررات الدراسية الخاصة بمادة التربية المدنية، باعتبارها أهم المواد التعليمية التي تعمل على تنمية الحس المدني والوطني لدى التلاميذ.

طرح الإشكالية:

يعبر مفهوم المواطنة عن تلك القيم والسلوكيات المكتسبة التي تكتسب عن طريق التربية المقصودة والتدريب المستمر شأنها شأن القيم الحياة الأخرى، التي تتسرب إلى وعي الفرد وسلوكه من خلال البرامج والنشاطات في حياته اليومية، وأثناء تواجده في المدرسة والأسرة والمجتمع.

إن غرس وتنمية الوعي بالمواطنة يحتاج إلى مجموعة من العوامل، التي من شانها أن تلعب دورا بارزا في تنمية هذا الشعور بين أفراد المجتمع، ومن تلك العوامل التي لها دور كبير في تنمية قيم المواطنة العوامل التربوية، فالتربية لها دور لا يستهان بها في إكساب التلاميذ مدخلات لتأكيد عوامل التضامن المجتمعي في مواجهة مشكلاته، وخصوصا ونحن اليوم نواجه أقسى وأشد الموجات الفكرية المتطرفة أو الدخيلة، وعلى ذلك فإن دور التربية من أجل المواطنة يهدف إلى الانفتاح الفكري الذي يمكن أفراد المجتمع من المشاركة في لعب الدور على المستوى الوطني، فضلا عن إكسابهم الرؤية العلمية الحاكمة لحركة الأحداث والمتغيرات في قضايا مجتمعاتهم أو القضايا العالمية بصورة كلية.

لذلك حاولت الجزائر بعد الاستقلال تبني سياسة تربوية أصيلة ومتطورة تكيفها حسب أهداف الخطط الإنمائية والظروف الحضارية والأوضاع الاقتصادية، محاولة في ذلك التغلب على المشكلات التربوية الموروثة عن العهد الاستعماري، من أجل مواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية العصرية،

تهدف من خلالها إلى إعداد الأجيال حسب الصورة التي تريد أن يكون عليها شكل المواطنة، وتبرز وتحدد الأهداف العامة والأفكار التي ينطلق منها التعليم حسب ما يتماشى مع النظام السياسي للدولة، وبما يخدم مصالحه ووجوده واستمراره، وبما يتفق مع توجهاته السياسية والثقافية والاقتصادية، وما يجب أن يكون عليه شكل المجتمع في المستقبل.

شهدت المنظومة التربوية الجزائرية عدة إصلاحات وتعديلات، بهدف الوصول إلى تعليم يتماشى ومتطلبات المجتمع الجزائري من جهة، ومواكبة التكنولوجيا من جهة أخرى، حيث دخلت مناهج الجيل الأول حيز التنفيذ ابتداء من الموسم الدراسي 2003 / 2004 معتمدة على المقاربة بالكفاءات، ونظرا لضعف التناغم الذي أظهره الواقع الميداني بين ما هو مخطط له و بين ما تعج به الحقائق الميدانية من تواضع في جودة التعليم والتعلم، حيث لم ترق المناهج المدرسية إلى المستوى المطلوب، ليبدأ التخطيط لإصلاحات الجيل الثاني معتمدة كذلك على المقاربة بالكفاءات لكن بشكل متطور ،حيث دخلت حيز التطبيق ابتداء من الموسم الدراسي 2016 / 2017.

إن الغاية من التربية على المواطنة هي تكوين المواطن الصالح والواعي بقدسية وطنه، والذي يعرف حقوقه ويؤدي واجباته تجاه مجتمعه، واكسابه الثقافة السياسية الملائمة التي تجعله مواطنا قادرا على أداء دوره السياسي بوعي ومسؤولية.

تعد مادة التربية المدنية من المواد التعليمية الاستراتيجية المدرجة في المناهج التعليمية، لما تحويه من مضامين تعمل على تكوين الفرد تكوينا حضاريا، وتسعى إلى تزويده بالمعارف والقيم، واكسابه السلوك المدني يؤهله للعيش كمواطن صالح، يدرك ماله من حقوق وما عليه من واجبات، بهدف الانسجام والتكيف مع المحيط الاجتماعي في ظل التغيرات المستجدة المحلية والإقليمية والعالمية، علما أن للتربية المدنية أهدافا منشودة تميزها عن باقي المواد الأخرى باعتبارها هي التي تعكس فلسفة المجتمع وقيمه السامية ومثله وثقافته.

وانطلاقا مما سبق نطرح التساؤل العلمي الآتي: **هل تحقق مقررات التربية المدنية للطور المتوسط بعد اصلاحات الجيل الثاني 2016 قيم المواطنة المكرسة في الدستور الجزائري؟**

وتنبثق من هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ماهي المواطنة التي كرسها المشرع الجزائري في تشريعاته الدستورية؟

- ماهي أهم المحطات التاريخية التي مرت عليها السياسة التربوية في الجزائر؟ وماهي أهم الإصلاحات التي مستها؟
- ما المقصود بالتربية المدنية وما الغاية من تدريسها؟ وماهي أهم القيم التي تسعى إلى ترسيخها لدى التلميذ؟

ومن أجل الإجابة على التساؤلات السابقة، تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- تحتل المواطنة مكانة هامة وبارزة في اهتمامات الدولة الجزائرية، وخاصة في دستورها ومنظومتها القانونية باعتبارها أنها هي العلاقة التي تربط بين الفرد ودولته.
- شهدت السياسة التربوية في الجزائر تعديلات عديدة واصلاحات مختلفة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وذلك بغرض تطوير ورفع مستوى التعلم وتحسينه تماشيا مع مظاهر العصرنة.
- التربية المدنية من المواد الدراسية التي تكرس لدى المتعلم قيم المواطنة، واعداده ليكون مواطنا فعالا في دولته.

أسباب اختيار الموضوع:

عادة ما يرتكز اختيار الباحث لموضوع بحثه على مجموعة من المبررات، والتي تنقسم ما بين مبررات ذاتية وأخرى موضوعية والتي سنوردها فيما يلي:

أ. **الأسباب الذاتية:** الرغبة الشخصية والاهتمام الخاص بدراسة موضوع المواطنة، والفضول نحو معرفة قيم المواطنة التي تسعى مادة التربية المدنية لترسيخها للتلاميذ في الطور المتوسط، باعتبارها فترة تمدرس حساسة في حياة الطفل تساعده على بناء وتنمية كل القيم التي تساعد على تنشئته تنشئة سليمة ليصبح مواطنا صالحا.

ب. **الأسباب الموضوعية:** صلة الموضوع بتخصص السياسات العامة باعتبار السياسة العامة التربوية من الركائز الأساسية التي تبنى عليها السياسة العامة للدولة، بالإضافة إلى كون موضوع المواطنة في المقررات الدراسية موضوع يحتاج دائما إلى الدراسة والتحليل والمساءلة، لأنه هو الوسيلة الأساسية في تعزيز وتثمين الجوانب الايجابية في شخصية الطفل، وتقويم وتصحيح الجوانب السلبية بما يتناسب والتوجهات العامة للدولة والمجتمع.

أهداف الدراسة:

- معرفة طريقة تناول موضوع المواطنة في مقررات مادة التربية المدنية للطور المتوسط.
- معرفة قيم المواطنة التي تسعى السياسة التربوية الجزائرية بناءها من خلال مقرر التربية المدنية للطور المتوسط.
- التعرف على قيم المواطنة التي يسعى النظام السياسي الجزائري بناءها من خلال الدساتير والقوانين.
- تبيان مدى توافق قيم المواطنة المدرجة في مادة التربية المدنية في الطور المتوسط مع ما يمتلكه التلميذ في نهاية هذه المرحلة من الدراسة.
- تهدف هذه الدراسة أيضا إلى معرفة الدور الذي تلعبه مادة التربية المدنية في بناء قيم المواطنة.
- معرفة ما يمكن للتلميذ في الطور المتوسط أن يكتسبه من قيم المواطنة بعد هذه المرحلة الدراسية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في:

- إبراز أهمية المواطنة في تكوين المواطن المتشبع بقيم حب الوطن وروح الانتماء، والواعي بحقوقه وواجباته الوطنية والإنسانية والمتفتح على العالم الخارجي.
- بيان أهم قيم المواطنة التي تريد السياسة التربوية ترسيخها، وتوضيح السبل الكفيلة بتدعيمها لدى الأفراد من خلال المقررات الدراسية لمادة التربية المدنية.
- معالجة أهم الموضوعات والقضايا التي تتناول المواطنة في هذه المقررات.
- الوقوف على مدى أهمية مادة التربية المدنية في مرحلة التعليم المتوسط في إكساب الناشئة لقيم المواطنة.

حدود الدراسة:

تم ضبط حدود الدراسة من خلال:

أ. **الحدود الزمانية:** مقررات التربية المدنية في مناهج الجيل الثاني 2016.

ب. **الحدود المكانية:** الطور المتوسط بسنواته الأربعة (الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة).

مناهج و اقترابات الدراسة:

أ. **المناهج:** لمعالجة هذا الموضوع سنعتمد المناهج التالية:

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** هو المنهج الوصفي المتعمق، حيث يصف الباحث العلمي مختلف الظواهر والمشكلات العلمية، ويحل المشاكل والأسئلة التي تقع ضمن دائرة البحث العلمي، ثم يتم تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال هذا المنهج، بحيث يمكن استخلاص الشرح والنتائج.

كما يمكن للباحث أيضا من خلال مفهوم المنهج الوصفي التحليلي وضع ظواهر مختلفة في مقارنات بين الظواهر المتشابهة، بحيث يمكن جمع بيانات مختلفة عن الاختلافات والتشابهات بين تلك الظواهر، والتي تعتبر الأكثر أهمية من الخصائص التي تميز المنهج الوصفي التحليلي عن الأساليب العلمية الأخرى.[1]

كما تم توظيف **أسلوب تحليل المضمون**، والذي يندرج في المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج تحليلي يهدف إلى إتباع خطوات منهجية تؤدي إلى قراءة تحليلية للخطاب السوسيولوجي، وهذا وفق مجموعة من المراحل تساعد على فهم المنهج وتسهيل عملية تطبيقه على كل نص أو مضمون.

كما عرف كذلك على أنه يهدف إلى اختيار عينات من المحتويات الدلالية الإعلامية أو السياسية أو الإجتماعية أو القانونية أو الأدبية أو التربوية، بغية تصنيفها إلى فئات رئيسية وتفريغها إلى فئات أساسية وثانوية، ومن ثم يأتي دور المعالجة الإحصائية عن طريق استخدام القياس والترميز الرياضي، وتحليل المعطيات المضمونية دلالة وشكلا ومقصدية، ثم استخلاص النتائج وتأويلها، ثم التوصيات والاقتراحات.[2]

---

[1] محمد تيسير، ماهو المنهج الوصفي التحليلي، وأهم خطوات اعداده، (21 /03/ 2023) من https://blog.ajsrp.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B5%D9%81%D9%8A-/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%8A في (25- 01- 2023)، 11:52.

[2] مريم زهراوي، "تحليل المضمون: نموذج تطبيقي"، **المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية والاجتماعية**، م 06، ع 01، (جوان 2022)، ص 24.

ويستند منهج تحليل المضمون إلى إختيار وحدة التحليل الأساسية والتي تنقسم إلى:

وحدة الكلمة: الكلمة هي أصغر وحدة تستخدم في تحميل المضمون وقد تشير الكلمة إلى معنى رمزي معين، كما قد تحدد عن طريق بعض المصطلحات أو المفهومات التي تعطيها معنى خاص، وعندما تستخدم الكلمة كوحدة في تحليل المضمون فإن الباحث يضع قوائم يسجل فيها تكرارات ورود كلمات، أو فئات مختارة عن المادة موضوع التحليل.

وحدة الموضوع أو الفكرة: وتعتبر من أكثر وحدات التحليل استخداما في مادة الاتصال لأنها تكشف عن الآراء والاتجاهات الأساسية لمادة الاتصال، وهي عبارة عن جمل أو عبارات.

وحدة الشخصية: يقصد بها تحديد نوعية وسمات الشخصية الرئيسية التي تزيد العمل الأدبي بصفة خاصة، وقد تكون الشخصية خيالية كما قد تكون أيضا حقيقية، وبهذا يحتم قراءة العمل الأدبي بأكمله حتى يمكن تصنيف الشخصيات التي وردت به.

وحدة المفردة: ويقصد بها وسيلة الاتصال نفسها، فقد تكون كتابا أو مقالا أو قصة أو حديثا إذاعيا أو برنامجا أو خطابا، وتستخدم المفردة كوحدة للتحليل إذا كان هناك مفردات، وكذلك يمكن تصنيف العمل الأدبي حسب نوعية الموضوعات السياسية والاجتماعية والدعائية.

وحدة مقاييس المساحة والزمن: وتستخدم هذه الوحدة عن طريق حساب عدد السطور أو عدد الأعمدة أو الصفحات أو الزمن الذي استغرقته أحاديث إذاعية من نوع معين، أو وحدات الطول في الأفلام السينمائية.[1]

ب. الإقترابات:

1. **الإقتراب القانوني:** هو أول اقتراب استعمل في دراسة النظم السياسية، وذلك من خلال دراسة صلاحيات الأجهزة الحكومية، والعلاقة القانونية بينها، ومدى تطابق الأنشطة الحكومية والرسمية مع القواعد القانونية، وذلك من منظار المشروعية القانونية للسلوك الحكومي أو القرار السياسي، وتحديد الجهاز أو المؤسسة الدستورية المخولة قانونيا، وهو اقتراب غلب عليه الوصف، يصف الظواهر من خلال معيار المشروعية القانونية، التطابق، الخرق، الانتهاك، ومن خلال مفاهيم أخرى مثل الحقوق، الصلاحيات ، الواجبات، الالزام، المسؤولية، ووصف

[1] نعيم بوعموشة، "تقنية تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية"، **مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات**، م 10، ع 01، (أوت 2022)، ص 69.

الاجراءات القانونية المتبعة، مثل وصف البناء القانوني للمؤسسات السياسية، والانتخابات، والاحزاب، كيفية تمويل النشاطات الحزبية من الناحية القانونية، العلاقة بين السلطات...الخ[1].

2. **الإقتراب المؤسسي:** يقصد بالتوجه المؤسسي أو الاقتراب المؤسسي مجمل النظريات في حقل السياسة المقارنة و في العلوم السياسية بصفة عامة و التي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكيات و المخرجات السياسية، على اعتبار أن المؤسسات تمثل متغيرا مستقلا يؤثر على تحديد من هم الفاعلون الذين يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية، تحدد نمط الاستراتيجيات التي ينتهجونها، تؤثر على الخيارات و المعتقدات التي يتبنونها حول الممكن و المرغوب فيه[2].

تحديد المفاهيم والمصطلحات:

- **المواطنة العالمية:** تشير المواطنة العالمية إلى فكرة أن جميع الناس لديهم حقوق ومسؤوليات مدنية تأتي من خلال أنهم أعضاء أو مواطنون في العالم ككل، وليس فقط في الدول التي ينتمون إليها، وتكمن الفكرة في أن هوية الشخص تتجاوز الجغرافيا أو الحدود السياسية، وأن مسؤولياته أو حقوقه مستمد من عضويته أو انتمائه إلى فئة أكبر وأوسع وهي الانسانية، بحيث تصبح مواطنته العالمية في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، وتأتي مواطنته المحلية وانتماؤه لدولته في المرتبة الثانية.[3]
- **التنشئة السياسية:** وهي تشكيل الوعي السياسي، أي مجمل العمليات التي يتم من خلالها اكساب الفرد سلوكا ومعايير وقيم واتجاهات سياسية متناسبة مع أدوار مجتمعية معينة، حتى لو لم يمارس الفرد نشاطا سياسيا في حزب أو جمعية أو اهتماما بالشأن العام، وتكون هذه العملية مستمرة منذ الولادة، وتعد مرحلة الشباب أهم مراحل التنشئة الإيديولوجية

---

[1] عبد العالي عبد القادر، **محاضرات النظم السياسية المقارنة**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، (2007- 2008)،

[2] صباح بالة، الإقتراب المؤسسي، (07 / 03/ 2017)، من: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D9%8A في (25/ 01/ 2023)، 16:27.

[3] محمد يوسف حسين بزبز، المواطنة العالمية، (09/ 04/ 2023)، من https://alrai.com/article/10775578/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9 في (25-01- 2023)، 08:57.

السياسية، بحكم السمات العامة لهذه المرحلة، إذ تبدأ خلالها بتكوين مواقف الفرد السياسية وقيمه الاجتماعية وأنماط سلوكه الاجتماعي والسياسي.[1]

- **التنشئة الاجتماعية:** تلك الجهود والنشاطات والوسائل الاجتماعية والفردية التي تعمل على تحويل الكائن العضوي إلى كائن اجتماعي، أي هي عملية تعلم وتعليم لقيم اجتماعية وثقافية حسب ما توفره الجماعة من ظروف اجتماعية وقدرة مادية، فهي السيرورة التي يتعلم الفرد من خلالها العناصر الاجتماعية والثقافية لوسطه الاجتماعي، ليدمجها في بناء شخصيته من خلال التجارب والتفاعلات الاجتماعية، ومن ثمة التكيف مع المحيط الذي يعيش فيه.[2]
- **مناهج الجيل الثاني:** هي مناهج تعتمد على المقا ربة بالكفاءات لكن بشكل متطور، دخلت حيز التطبيق ابتداء من الموسم الدراسي 2017 / 2016 بصفة جزئية على الطور الابتدائي والتعليم المتوسط، وهي نظام جديد للتقويم البيداغوجي يتجه أكثر نحو التركيز على بناء التعلمات، ويضع حدا للحفظ والاسترجاع الآلي للمعارف، ويركز على المرحلة الابتدائية من الجوانب التنظيمية والبيداغوجية، وهياكل الاستقبال والوسائل المادية، وهذه المناهج تسمح بإدراج تحسينات في مناهج الجيل السابق دون المساس ببنية المواد وحجمها الساعي، وهذه التحسينات تمس :المحتويات وطرق التعليم بحيث يتم التركيز على القيم الجزائرية والممارسة في القسم، وفهم الدروس بدل حفظها، واكتساب المهارات عوض التكرار، وذلك بجعل التلميذ هو محور العملية التعليمية حيث تمكنه من اكتساب مهارات :ترتيب الأفكار، تحليل واستنتاج في العمليات التعليمية بطريقة تخدمه في حياته المستقبلية، أما الأستاذ فيكون له دور التوجيه والتقويم باستخدام الطرق الحديثة في التدريس[3].
- **المقرر الدراسي:** يتكون من لائحة من المواد المتراكمة وعناوين الموضوعات المقررة التي ينبغي تدريسها للمتعلم خلال عام دراسي محدد في إطار كل مادة من المواد الدراسية، قد تكون متنافرة ومتناقضة ومتباعدة من حيث المحتويات، وهو تفصيل للدروس حسب جداول واستعمالات زمن سنوية أو غيرها، وهو نظام يتفاعل فيه كل من المعلم والمتعلم والمواد التعليمية.[4]

---

[1] فؤاد زرف، "التنشئة السياسية وتشكيل العقل السياسي في المجتمع"، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، م 07، ع 01، (جانفي 2014)، ص 02.

2 فؤاد زرف، المرجع نفسه، ص 02.

[3] حبيب بوزاودة، بلحيداس خديجة، " التخطيط التربوي في الجزائر في ظل اصلاحات الجيل الثاني"، **مجلة الآداب واللغات**، م 04، ع 03، (ديسمبر 2018)، ص 326.

[4] ايمان محمود، الفرق بين المنهج والمقرر والمحتوى والكتاب، (24/ 03/ 2022)، من https://www.almrsal.com/post/856250 في (25- 01- 2023)، 14:18.

- **مرحلة التعليم المتوسط:** تعرف بأنها المرحلة الوسطى من سلم التعليم، بحيث يسبقه التعليم الابتدائي ويتلوه التعليم الثانوي، ويشغل فترة زمنية تمتد من الثانية عشرة حتى الخامسة عشرة من العمر، وتكم أهمية هذه المرحلة في كونها تتيح المزيد من الفرص لكي يحقق الطالب انتماء أعمق إلى ثقافته الأصلية، فضلا عن أنها تتيح المزيد من الفرص لتنمية قدرات واستعدادات الطلبة بما يعدهم للاختيار التعليمي أو المهني في المراحل التالية.[1]

هيكلة الدراسة:

للإجابة على اشكالية الدراسة والتأكد من صحة الفرضيات قسم البحث إلى ثلاثة فصول وهي كالآتي:

الفصل الأول: خصص للإطار المفاهيمي للمواطنة وواقعها في الجزائر، وقد قسم إلى مبحثين رئيسيين، ففي المبحث الأول تناول ماهية المواطنة من خلال التطرق إلى معنى المواطنة وخصائصها، وأهم قيمها وأبعادها، ومقوماتها ومداخلها، وأهميتها، وفي المبحث الثاني تناول واقع المواطنة في الجزائر من خلال التطرق إلى المواطنة في ظل الدساتير الجزائرية، والمواطنة في أهم القوانين، وكذلك إلى المواطنة في المجتمع الجزائري وتحدياتها.

الفصل الثاني : تناول الإطار المفاهيمي للسياسة العامة التربوية وواقعها في الجزائر، وقد قسم إلى مبحثين، تناول في المبحث الأول ماهية السياسة العامة التربوية من خلال التطرق إلى مفهوم السياسة العامة التربوية وخصائصها، وأهم مصادرها وأسس بنائها، وشروطها وأهميتها، وفي المبحث الثاني تطرق إلى السياسة العامة التربوية في الجزائر، من خلال الحديث عن المسار التاريخي لتطور السياسة التربوية في الجزائر منذ الإستقلال، بالإضافة إلى بيان أهم الفواعل الرسمية والغير الرسمية في السياسة التربوية الجزائرية، و التطرق إلى غاياتها من التربية على المواطنة.

الفصل الثالث: وهو المتعلق بالجانب التطبيقي للدراسة المعنون ب "دور مقررات التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط في ترسيخ قيم المواطنة (دراسة تحليلية)"، قسم هذا الفصل إلى أربعة محاور، تناول

[1] شيرين لبيب خورشيد، المرحلة المتوسطة وأهدافها، (8/ 12/ 2019)، من https://www.alukah.net/social/0/137557/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A9-/%D9%88%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81%D9%87%D8%A7/ في (25- 01- 2023)، 22:40.

المحور الأول ماهية التربية المدنية من خلال تعريفها وبيان خصائصها وأشكالها وأهم أسسها وأبعادها ومصادرها وأهدافها، بالإضافة إلى بيان دور التربية المدنية في التعليم المتوسط، ومنه الحديث عن المواطنة في مقررات التربية المدنية.

أما بالنسبة للمحور الثاني، فسيتناول علاقة التربية المدنية بالمواطنة من خلال عرض الإطار التحليلي للمقرر، ببيان حدود الدراسة التحليلية ومنهج الدراسة وعينتها، ووحدة التحليل وأدوات الدراسة التحليلية، ومن ثم عرض النتائج الخاصة بتحليل مقررات التربية المدنية لكل سنة من سنوات التعليم المتوسط، وعرض النتائج الكلية الخاصة بمؤشرات المواطنة في هذه المرحلة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للمواطنة وواقعها في الجزائر

تـمهـيد:

يقود الإطار النظري والمفاهيمي لهذا الفصل للبحث في مفهوم المواطنة باعتبارها منتوج فكري بشري تراكمي تطور عبر فترات تاريخية متعاقبة، ساهمت في تشكيله العديد من الحضارات الانسانية، كانت تسعى لتحقيق الإنصاف والعدل والمساواة في الحقوق والواجبات بين بني البشر.

سيتم في المبحث الأول من هذا الفصل إلى تقديم عرض لغوي واصطلاحي لمفهوم المواطنة والخصائص التي يتميز بها هذا المفهوم، وعرض أهم قيمه الأساسية و أبعاده، بالإضافة إلى ذكر مداخل المواطنة المعاصرة ومقوماتها الأساسية، وبيان الأهمية التي يكتسبها هذا المفهوم.

أما بالنسبة للمبحث الثاني، سيتمحور حول جذور المواطنة في الجزائر بعد الاستقلال، من خلال الدساتير والقوانين الجزائرية، وذلك بالبحث في كل الدساتير التي مرت بها الجمهورية الجزائرية المستقلة وما أقرته في كل فترة من تلك الفترات له علاقة في تحديد شكل المواطنة في الجزائر، وأهم القوانين التي تناولت هذا المفهوم، وكذا البحث في واقع المواطنة في المجتمع الجزائري وأهم التحديات التي واجهتها.

المبحث الأول: ماهية المواطنة:

اكتسب مفهوم المواطنة منذ العهد اليوناني أهمية بالغة في حياة الشعوب حيث يرجع أصل استعماله إلى زمن الديمقراطية الإغريقية التي تعتبر أساس الديمقراطية المعاصرة، إذ استعمل لفظ المواطنة في الحضارتين اليونانية و الرومانية لتحديد الوضع القانوني والسياسي للفرد اليوناني والروماني، و قد مر المفهوم بسيرورة تاريخية طويلة عرف خلالها تحولات عديدة، و هو الآن يعد أحد المفاهيم الرئيسية في الفكر الليبرالي وركيزة من الركائز النظرية للنظم الديمقراطية التي تنتهجها الدول الحديثة ومستندا علميا للسلوك الإنساني في الجماعة داخل الدولة.

المطلب الأول: معنى المواطنة وخصائصها:

أولا: المعنى اللغوي والاصطلاحي المعاصر للمواطنة:

أ. المعنى اللغوي للمواطنة:

وفقا للبعض، فإن المواطنة هي مصدر للفعل (واطن)، وهو فعل يقتضي المشاركة في الموطن والتوافق على العيش المشترك فيه، أي أن المواطنة هنا تقتضي أمرين: المعايشة والإقامة في مكان جغرافي محدد أولا، والتوافق على الفعل أي التعايش ظاهرا وباطنا ثانيا.

في حين يرى آخرون أن لفظ "المواطنة" ظهر في اللغة العربية في بدايات القرن العشرين، كمشتق لكلمة "الوطن"، والذي كان يعني محل الإقامة، ثم أصبح يشير أيضا إلى أرض المنشأ أو الولادة.

وجاء الاشتقاق على وزن "مفاعلة"، ويرد بالألف واللام التي يسميها النحويون العرب ب "ألف المشاركة" التي تعطي للفعل معنى المشاركة في الوطن.

ما يمكن ملاحظته هنا هو أن الدلالة اللغوية للمواطنة في اللغة العربية تشير إلى التشارك في الوطن والعيش في مكان واحد، وهي دلالات صحيحة، ولكنها غير كاملة مقارنة بما يحمله هذا المفهوم اليوم من حمولات قانونية وسياسية وعاطفية.[1]

[1] منير مباركية، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 70.

ب. المعنى الاصطلاحي للمواطنة:

يعد مفهوم أو مبدأ المواطنة من المبادئ التي استقرت في الفكر السياسي المعاصر، وهو مفهوم تاريخي شامل ومعقد له أبعاد عديدة ومتنوعة، منها ما هو مادي_ قانوني، ومنها ما هو ثقافي سلوكي، ومنها ما هو أيضا وسيلة أو غاية يمكن بلوغها تدريجيا.

وعلى الرغم من صعوبة تعريف مبدأ المواطنة باعتباره مصطلحا سياسيا حيا ومتحركا في سيرورة تاريخية مستمرة، إلا أن هناك عددا من التعريفات بصدد المواطنة منطلقة من الوعي السياسي والحضاري، تأثرت عبر العصور بالتطور السياسي والاجتماعي، وبعقائد المجتمعات وبقيم الحضارات والمتغيرات الكبرى.

تعرف المواطنة بشكل عام على أنها المكان الذي يستقر فيه الفرد بشكل ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها، ويكون مشاركا في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها، ويتمتع بشكل متساوي دون أي نوع من التمييز _ كاللون أو اللغة _ مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق، ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي إليها، بما تشعره بالانتماء إليها، ويترتب على المواطنة الديمقراطية أنواع رئيسية من الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين كالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية...إلخ.[1]

جاء في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية كلمة المواطنة تعني "صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته، ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية، وتتميز المواطنة بنوع خاص بولاء المواطن لبلده وخدمته في أوقات الحرب والسلم والتعاون مع المواطنين الآخرين في تحقيق الأهداف القومية".[2]

وقد عرّفت المواطنة في دائرة المعارف البريطانية على أنها "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة".

---

[1] نورا عبه جي، مفهوم المواطنة، (02/ 11/ 2017)، من https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8 8%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9 في (18/ 01/ 2023) ، 18:30.

[2] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ص 60.

كما أكدت دائرة المعارف أيضا بأن المواطنة "على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقا سياسية مثل: الانتخاب وتولي المناصب العامة".[1]

أما موسوعة الكتاب الدولي فإنها تعرف المواطنة (citizenship)، بأنها "عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم، وللمواطن بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وبالمقابل عليهم واجبات محددة".

ونجد أن أصحاب المنظور الاجتماعي في تعريفهم لمفهوم المواطنة يركزون على تلك القيمة الاجتماعية والحضارية التي يرمز إليها، فمصطلح المواطنة أصبح يكشف عن أرقى ما وصلت إليه المجتمعات البشرية من صيغ تكفل المصالح المشتركة لأفرادها، وتحقق أسمى مظاهر المساواة والتعاون في تنظيم العلاقات بينهم، والتي تضبط وتؤطر فيها الإرادة العامة جموح الإرادة الفردية، وتفسح لها المجال في نفس الوقت للتعددية الفكرية والايديولوجية والثقافية والسياسية.[2]

فالمواطنة هنا تعبر عن ذلك الإطار الذي يستوعب الجميع، ويحافظ على حقوق الأقلية والأكثرية، ولا تعني تجاهل حقائق التركيبة الثقافية، والاجتماعية، والسياسية للمجتمعات، ولا تستهدف تغيير مكونات هذه التركيبة، وإنما تتعامل معه من منطلق حقائقه الثابتة وهي أساس الرباط الاجتماعي، فعيش مجموعة من الأفراد معا لا يعني بالضرورة اعتناقهم لنفس المعتقد أو اشتراكهم في التبعية لذات الثقافة أو خضوعهم لذات المذهب، وإنما مواطنين لذات النظام السياسي.[3]

المواطنة تسمح للأفراد بفهم الأدوار الاجتماعية والسياسية الرئيسية والفرعية في المجتمعات، على اختلاف مستوياتها سواء المحلية أو الوطنية، وحتى الإنساني(العالمية)، كما تؤهلهم للمسؤولية الوطنية وتعرفهم بحقوقهم وواجباتهم الأخلاقية والسلوكية تجاه مجتمعاتهم، وتسمح لهم بالمشاركة في بنائها، لذا يرى "جون ديوي" أن المواطنة لا تعني أكثر أو أقل من المشاركة في التجربة الحياتية أخذا وعطاءً، فالمواطنة تهدف إلى جعل عقل الفرد اجتماعيا يوظف خبراته للانتقال إلى الأفضل له ولجماعته.[4]

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفة والدولية**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ص608.

[2] عطية بن حامد بن ذياب المالكي، **دور تدريس مادة التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائي**، رسالة ماجستير، (قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1429هـ- 1430هـ)، ص 16.

[3] دومينيك شنابر وكريستيان باشولييه، **ما المواطنة، ترجمة :سونيا محمود نجا**، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2016، ص 11.

[4] عطية بن حامد بن ذياب المالكي، مرجع سابق، ص 16.

كما توجد كثير من أدبيات المواطنة اعتمدت على تعريفات عالم الاجتماع البريطاني " T.H.Marshaii" توماس همفري مرشال والتي كان من أبرزها: "المواطنة عقد يؤطر العلاقة المعقدة بين الدولة، والفرد والمجتمع، ويكسب هذا العقد المواطن مجموعة من الحقوق والمؤهلات، ولكن أيضا مجموعة من الواجبات والالتزامات إزاء المجموعة".[1]

وهذا ما ذهب إليه قاموس علم الاجتماع أيضا في تعريفه للمواطنة: "بأنها تلك المكانة أو العلاقة الإجتماعية التي تقوم بين الفرد الطبيعي(المواطن) والمجتمع (الوطن)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن)الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة".[2]

وقد اجمع الكثير ممن تناولوا تعريف المواطنة على الربط بينها كمفهوم والحقوق والواجبات والمسؤوليات والالتزامات، فالمواطنة شعور وجداني بالارتباط بالأرض وأفراد المجتمع الآخرين الساكنين على تلك الأرض، وهذا الارتباط تترجمه مجموعة من القيم الاجتماعية والتراث التاريخي المشترك، ومن ثم فإن المواطنة هي جذر الهوية الاجتماعية وعصب الكينونة الاجتماعية.[3]

وهناك من يربط المواطنة بالتمتع بالجنسية التي يكتسبها الفرد، فهي علاقة عضوية بين الفرد من جهة وبين الوطن الذي يكتسب جنسيته من جهة أخرى، تتحدد هذه العلاقة من خلال ما تفرضه هذه الجنسية من حقوق والتزامات وما يترتب عليها من واجبات تنص عليها القوانين والأعراف، وتتحقق بها مقاصد حياة مشتركة يتقاسم خيراتها الجميع.[4]

ج. التعريف الإجرائي للمواطنة:

مما سبق، يتبين أن المواطنة هي جملة من القيم المعيارية تمثل :الانتماء، والهوية، ومجموعة من الحقوق المشتركة، تتمثل أهمها في حق الإنسان في الحياة الآمنة الكريمة وفي العدالة والمساواة في الحقوق الاجتماعية (السياسية والمدنية) لكل فرد من أفراد المجتمع

[1] منير مباركية، مرجع سابق، ص 82.

[2] حنان ماكي، حنان مراد، "أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائري"، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، م 03، ع 05، (فيفري 2011)، ص 543.

[3] عيسى يونسي، عائشة عماري، "أساليب تربية الطفل على المواطنة"، **مجلة سوسيولوجيا الجزائر**، م 03، ع 02، (أكتوبر 2019)، ص 83.

[4] إبراهيم هياق، **المواطنة وحقوق الإنسان في المنهاج الدراسي في ضوء الإصلاحات التربوية الأخير في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإنسانية، قسم علوم الاجتماع، 2016/2015)، ص96.

بصرف النظر عن جنسه أو دينه، وكذا حقه في التعبير عن رأيه وانتخاب من يمثله على قمة السلطة السياسية في وطنه، ومجموعة من الواجبات أيضا، نذكر منها الدفاع عن وطنه، واحترام آراء الآخرين، والمشاركة المجتمعية والاهتمام بالشأن العام.

ثانيا: خصائص المواطنة:

تتميز المواطنة بخصائص معينة وإدراك المواطن لها أمر في غاية الأهمية لأنه يدفعه إلى التمسك بها، ويساهم في دعوة غيره إليها، كما يسهم في وقاية المجتمع من الأخطار الداخلية والخارجية، ومن خصائص المواطنة ما يلي:

- **المواطنة حاجة إنسانية ملحة فردية وجماعية:** فالإنسان بطبعه كائن اجتماعي لا يستطيع العيش بمعزل عن الآخرين بل يحتاج من يؤنسه ويبث إليه همومه، ويشاركه أفراحه وأحزانه، وفي هذا القول نقلا عن أرسطو: "إن الانسان يحتاج إلى غيره من البشر لكي يبلغ بالتعاون معهم غايته العملية في الحياة، وهكذا فرضت الطبيعة على الانسان أن يكون مدنيا بالطبع، لذا جاءت الشرائع السماوية كلها تدعو إلى العدالة والرحمة والمساواة، لحاجة الانسان إليها".[1]
- **المواطنة حالة تعاقدية اجتماعية:** فارتباط نشوء المجتمعات المدنية تحت فكرة الترابط الاجتماعي البشري وما سمي بعد ذلك بمفهوم الدولة، زاد من حاجة هذه المجتمعات إلى نظام اجتماعي يقود العلاقات الاجتماعية ويوجهها للحفاظ على مجمل القيم والمعايير المنظمة لحياة أفراد المجتمع الواحد، ومن ثم ظهرت فكرة المواطنة كصيغة مثلى لهذه الحالة، كونها لا تعبر عن ممارسات اجتماعية لعمليات التضامن والتعاطف والتوطن بين الأفراد المكونين لمتحد واحد فحسب، وإنما هي الفعل المنشئ للحمة وعلاقة قرابة وتعاطف تجعل الناس يتجاوزون ذواتهم الخاصة وقراباتهم الجزئية والطبيعية ويندمجون في وحدة نسميها جماعة وطنية[2].
- **المواطنة تشمل كل مكونات المجتمع:** تعمل المواطنة على رفع الخلافات والاختلافات الواقعة بين مكونات المجتمع والدولة في سياق التدافع الحضاري، وتذهب إلى تدبيرها في إطار الحوار بما يسمح من تقوية لحمة المجتمع وتعلق المواطن بوطنه ودولته، وتدفعه إلى تطوير مجتمعه عامة

[1] عطية بن حامد بن دياب المالكي، مرجع سابق، ص ص، 25- 26.

[2] أبو الفتوح بوهريرة، **قيم المواطنة وعلاقتها بتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي، دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة**، أطروحة دكتوراه، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2015/2014)، ص 43.

ووطنه خاصة، والدفاع عنه أمام المسلمات المختلفة، فالمواطنة الصالحة تتقاسم مع الدولة أو المجتمع السياسي مكونات المجتمع المدني التي من بينها المؤسسات الإنتاجية، والمؤسسات الدينية والتعليمية، والنوادي الثقافية والاجتماعية، حيث يشعر الفرد بمسؤوليته تجاه تلك المؤسسات ودوره الفعال فيها.[1]

- **المواطنة تنظم العلاقات الاجتماعية بين الفرد والمجتمع:** بحيث تحفظ للمواطن حقوقه المختلفة وتوجب عليه واجبات تجاه دولته ومجتمعه، بمعنى أنها تحفظ للدولة حقوقها تجاه المواطنين، بما يحقق لحمة النسيج الاجتماعي للمجتمع، ويؤدي إلى شراكة في تنمية المجتمع من خلال المواطن والدولة في نفس الوقت.[2]

ومما سبق، يتضح لنا أن خصائص المواطنة تضم ثلاث أبعاد رئيسية:

أولا: الخصائص المعرفية: تتضمن الإلمام المعرفي بمؤسسات المجتمع ومشكلاته وقضاياه، والواعي بحقوق المواطن وواجباته ومسؤولياته، وفهم دور القانون وأهميته.

ثانيا: الخصائص الوجدانية: مثل تقديم قيم الحرية والعدالة والمساواة واحترام وتقدير أراء الآخرين والالتزام بالعمل الجاد، والاتجاهات الإيجابية نحو المجتمع والانتماء له.

ثالثا: الخصائص الاجتماعية: ويقصد بها الكفاءة الاجتماعية في التعايش مع الآخرين والعمل معهم، وتشمل الخصائص الاجتماعية العدل، المساواة، السلام، التسامح، الحرية والديمقراطية.

رابعا: الخصائص المهارية: وهي القدرة على المساهمة الفعالة في بناء المجتمع، والقدرة على فحص القضايا الملحة وامتلاك المهارات الأساسية للمشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية، وتشمل امتلاك الفرد العديد من المهارات مثل: المشاركة، اتخاذ القرار، اصدار الأحكام، التفكير الناقد وغيرها، حيث أن المواطن الذي يتمتع بهذه المهارات يستطيع تمييز الأمور، ويكون أكثر عقلانية ومنطقية.[3]

---

[1] منير مباركية، مرجع سابق، ص 90.

[2] عبد العزيز قريش، **مفهوم المواطنة وحقوق المواطن**، ورقة بحث مقدمة في ملتقى مبادرات التواصل والاعلام والتوثيق فاس المنتدى المتوسطي الدولي الثاني لجمعيات المجتمع المدني المنظم تحت شعار "الكرامة الإنسانية هي الرأسمال الأساسي لوجود الإنسان"، فاس أيام 4 و5 و6 يوليوز، 2008، ص ص، 7- 8.

[3] فاطمة الزهرة عباس، لويزة عابد، **قيم المواطنة في كتاب التربية المدنية للطور الابتدائي، دراسة تقويمية**، مذكرة ماستر، (جامعة ابن خلدون، تيارت، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، 2022/2021)، ص ص، 33- 34.

المطلب الثاني: قيم المواطنة و أبعادها:

أولا: قيم المواطنة:

لكل مجتمع ثقافته الخاصة التي تميزه عن غيره من المجتمعات، والقيم أحد مكونات الثقافة، ومن ثم فإن القيم تختلف من مجتمع لأخر، ورغم هذا الاختلاف فإن هناك قيما تمثل القاسم المشترك بين مختلف المجتمعات وأغلب الثقافات لدى الشعوب على مر العصور، فهذه القيم تمثل الجانب الإنساني والعالمي لمفهوم المواطنة، كما قد تختلف ترجمة هذه القيم من الناحية التطبيقية من مجتمع لآخر.

إنّ مضمون المواطنة يقوم على مجموعة من القيم والمبادئ والأساسيات الإيجابية والأخلاقية، وبذلك فالمواطنة تشكل نسقا من القيم تتفاعل فيما بينها من جهة، ومن جهة ثانية تتفاعل مع خارجها من القيم الأخرى، وهي قيم تتحرك نحو المواطن والوطن والدولة والبيئة والكون لشد لحمته، ومنها قيم المساوات والعدل والحوار والوحدة في نوع من التكامل والاندماج في المجتمع من أجل إغنائه وتطويره.

هذه القيم تحيط ممارسة الحقوق والواجبات بإطار أخلاقي لا يسمح بالتجاوزات في الممارسة مهما كان المنفذ للمواطنة أو المستفيد منها، كما تضمن عدم انتهاك الحقوق والواجبات بل تدعو إلى احترام القوانين والتشريعات والرموز المختلفة المعبرة عن الذات والآخر والدولة لأن قيم المواطنة تصبح قيم ذاتية ومكون من مكونات الشخصية الفردية والجماعية للمواطن، فثقافة المواطنة لا تعني فقط المعرفة التامة بمجموع القيم المكونة لها، وإنما هي الوعي بأهميتها والاقتناع بفاعليتها.

ولقيم المواطنة ثلاثة مستويات وهي كالتالي:

الاكتساب: لا يمكن للمواطنة وقيمها أن تقوم دون اكتسابها عبر التربية والتنشئة عليها بمختلف الوسائل والطرق، وهي كثيرة بدءا بالأسرة وانتهاء بالمدرسة ومرورا بوسائل الإعلام والتكنولوجيا والإعلاميات ومؤسسات المجتمع المدني، فالأسرة بصفتها المؤسسة الأولى في التنشئة يقع عليها دور كبير في ترسيخ مفهوم المواطنة لدى الأبناء من خلال توجيههم إلى احترام الأنظمة والقوانين وتوجيه سلوكهم.

تلعب المدرسة أيضا دورا في اكساب النشء هذه القيم من خلال المواقف التعليمية والتربوية، ويتحدد دورها من خلال وجود إدارة تربوية تعي مفهوم التربية الحديثة، وتمارس أسلوب ديمقراطي في

قيادة المدرسة وتعمل على خلق بيئة تعليمية فاعلة من خلال نسج علاقات تواصل إنسانية وتربية مع المعلمين والمتعلمين على حد سواء.

كما نجد بجانب المدرسة مؤسسات المجتمع المدني، التي تشتغل في مجال المواطنة وفي مجال حقوق الإنسان باعتبارها مؤسسات أهلية يفترض بها أن تكون قريبة من الأفراد وتعمل على تمكينهم من التعبير عن مطالبهم، والدفاع عن حقوقهم وتفعيل مشاركتهم الجماعية في تحقيق متطلباتهم.

التمثل: ونقصد به الايمان بالقيمة وجعلها جزءا لا يتجزأ من مبادئه وعاداته وعنصرا من عناصر شخصيته .

الممارسة: لا معنى للمواطنة من غير ممارسة فعلية لها على أرض الواقع، لأن الممارسة هي التي تعطيها القيمة، حيث تصبح بدون ممارسة ترفا فكريا لا فائد منه، وهذه الممارسة هي الضامن الوحيد للدخول إلى دلالة دولة الحداثة والديمقراطية.[1]

ومنه، تحدد مجموعة من القيم الأساسية للمواطنة، وهي على النحو التالي:

الانتماء والولاء: يتولد الشعور بالانتماء لدى الفرد نتيجة ارتباطه بجماعة أو كيان أكبر مثل: الأسرة والقبيلة والقرية والحي والحزب والأمة وغيرها، حيث يصبح الفرد عضواً في هذه الجماعة، ينتمي إليها ويستمد منها قيمه ومعاييره الاجتماعية، لذا يعرف الانتماء بأنه شعور أو إحساس داخلي لدى الفرد يتركز على الحاجات والدوافع الاجتماعية والنفسية، ويعوِّد الفرد الارتباط بلغة المجتمع وثقافته ونظمه ومؤسساته المختلفة باعتبار الفرد جزءاً من هذا المجتمع وعليه الالتزام بمعاييره وقوانينه عن قناعة وحب مع الاستعداد للتضحية من أجل نصرته والدفاع عنه والمساهمة في حل مشكلاته.

كما يعرف الانتماء بأنه نزعة تدفع الفرد إلى الدخول في إطار اجتماعي وفكري معين بما يقتضيه هذا من التزام معايير وقواعد هذا الإطار، والعمل على نصرته والدفاع عنه مقابل غيره من الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى.

كما يؤكد الانتماء حضور مجموعة من الأفكار والقيم والأعراف والتقاليد التي تتغلغل في أعماق الفرد، فيحي بها وتحي به حتى تتحول إلى كيان محسوس، فهو يشكل جذور الهوية الاجتماعية، ومن لوازم

[1] وردة مزراق، رابيع العبزوزي، "قيم المواطنة المحتواة في منهاج التربية المدنية للمرحلة المتوسطة من وجهة نظر الأساتذة"، **مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، م 08، ع 02، (جوان 2021)، ص 410.

المواطنة الانتماء للوطن، وهو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه وللدفاع عنه، أو هو إحساس تجاه أمر معين يبعث على الولاء له، ومن مقتضيات الانتماء أن يفتخر الفرد بالوطن والدفاع عنه والحرص على سلامته، وهو يرتبط بمفاهيم موازية كالهوية والشخصية الوطنية، التي ترتكز أساسا على حب الوطن والدفاع عنها في كل الظروف والأحوال...[1]

أما الولاء فهو من الطاعة والخضوع لسلطة ما، وهو شعور يتعلق بوجدان الفرد اتجاه جماعة أو فكر ما تأييدا وطاعة وإخلاصا وتضحية في سبيلها، وهو جوهر الالتزام ويدعم الهوية الذاتية ويقوي الجماعة، وتأييد الفرد لجماعته يشير إلى مدى الانتماء إليها.

المساواة: تعد قيمة المساواة بين الناس من القيم الأساسية التي أكدتها كافة الأديان السماوية وكان آخرها الإسلام، كما أكدت ذلك كافة المواثيق الدولية المقررة لحقوق الإنسان والأحكام والدساتير الوضعية الداعية إلى الديمقراطية، فقد قضى مبدأ المواطنة على الفروقات التي تظهر بين البشر سواء كانت طبيعية كاللون و الجنس و العرق أو الفروقات الاجتماعية السياسية كالدين و المعتقد و الإثنية و العرق و الرأي السياسي و الانتماء العائلي و الطبقات الاجتماعية، و ذلك المساواة حيث أصبح المواطنون سواسية أمام القانون في الحقوق و الواجبات.

كما أن مبدأ المساواة كأصل عام يتفرع عنها مجالات عديدة نذكر منها ما يلي:

أ- المساواة أمام القانون: ويقصد به أن الناس يولدون ويعيشون أحرار وسواسية أمام القانون في الكرامة والحقوق والوظائف العامة، كما لهم الحق في الحماية المتكافئة ضد أي تفرقة أو تحريض أو عنصرية، فالجميع متساوون أمام أنظمة وشريعة الدولة.

ب- المساواة أمام المرافق العامة: ويقصد بالمرفق العام كل مرفق وجد لهدف إشباع الحاجات العامة للجميع، بما في ذلك مرفق الأمن والتعليم والصحة والكهرباء وغيرها، وتقتضي هذه القيمة ضرورة استمرارية وتجهيز المرافق العامة بالكيفية التي تمكن الأفراد من الانتفاع منها بصورة متساوية، مع تحمل الأعباء والتكاليف والرسوم التي تفرضها هذه المرافق دون أي تحيز.

[1] عائشة عماري، عيسى يونسي، "ترسيخ المواطنة ضمن مناهج التربية المدنية في المرحلة المتوسطة (سنة أولى متوسط نموذجا)"، **مجلة المداد**، م 10، ع 01، (جويلية 2020)، ص 12.

ج- المساواة أمام المنافع الاجتماعية: بمعنى التمتع بالحقوق وعدم التفاوت فيها، فكما أن للمواطن حقوق محفوظة عليه واجبات يدفعها للدولة نظير خدمات يتمتع بها كغيره من المواطنين.

د- المساواة في تولي الوظائف العامة: فكل مواطن يستطيع تولي أي وظيفة حسب مؤهلاته وقدراته وبناءا على معايير محددة ومحايدة.[1]

العدل: تعد قيمة العدل قيمة سامية دعت إليها جميع الأديان السماوية، فالعدل يعني القسط والموازنة والإنصاف وايصال كل حق إلى مستحقه، كما أن قيمة العدل مرتبطة ارتباطا وثيقا بقيمة المساواة، فلا تتحقق المساواة إلا بتحقيق العدل ليكون الجميع أمام القانون سواسية، فكلما اتسع نطاق تطبيقه عم الخير والأمن والاستقرار، وكلما انتشرت العدالة الاجتماعية زاد انتماء الناس لوطنهم وحبهم له واخلاصهم وتفانيهم في سبيل حمايته والتضحية في سبيله في جميع الظروف والأوقات.

وعليه فإن ركائز العدل عندما تتعمق في النفوس وتترجم في السلوك اليومي للإنسان على مختلف المستويات ستترك الأثر العميق والفعال لنهوض الأوطان وتحقيق التنمية المستدامة في ظل مناخ يسوده الأمن والاستقرار والطمأنينة، وفي المقابل فإن تدني قيمة العدالة أو غيابها أو انحيازها (لفئة معينة في المجتمع)، ستخلق مناخا اجتماعيا يجعل مشاركة المواطن واهتمامه بالمصلحة العامة وبشؤون وطنه ومجتمعه أمرا ثانويا لا يعنيه، وهذا يعني أن أجهزة الأمن ستفقد أهم مقوم من مقومات نجاحها وهو المواطن، لذلك فعلى الدولة القيام بتطبيق العدالة من خلال إتاحة الفرص بالتساوي بين أبناء ومناطق الوطن على قدم المساواة ودون أي تحيز، بحيث يشمل ذلك جميع المجالات الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية وكافة الخدمات التي توفر للجميع حياة معيشية كريمة، إضافة للتقيد بمبدأ تكافؤ الفرص للجميع وصولا إلى ضمان المشاركة المجتمعية الذاتية التي يكون الدافع لها هو المواطنة الصالحة التي تهدف إلى تحقيق مصلحة الجميع (جميع الأفراد في المجتمع) تحت مظلة المصلحة العليا للوطن (الدولة والحكومة).[2]

الحقوق: إن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقا يتمتع بها جميع المواطنين، وهي في نفس الوقت واجبات على الدولة والمجتمع تضمنها لمواطنيها، كالحقوق المدنية وتتمثل في حق الفرد من الحياة وحقه في الأمان

[1] رشيدة مراجي، زينة بعيبش، **قيم المواطنة في منهاج التربية المدنية، تحليل مضمون كتب التربية المدنية للطور الابتدائي**، مذكرة ماستر، (جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع، 2016/2015)، ص 53.

[2] علي لية، المجتمع المدني قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الانجلو المصرية، ط 1، (القاهرة، مصر، 2007)، ص 91.

والملكية الخاصة، أما الحقوق السياسية فالمواطن له الحق في التصويت عمن يمثله في الهيئات التشريعية، أو له الحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة، إلى جانب الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتي تبرز من خلال حق الفرد في الرفاهية، وتكون العلاقة بين الفرد والسلطة وفق إطار الحقوق والالتزامات.

الواجبات: تختلف الدول عن بعضها البعض في الواجبات المترتبة على المواطن باختلاف الفلسفة التي تقوم عليها الدولة، وبما أن المواطنة تضمن حقوقا للأفراد يحصلون عليها، تقتضي أيضا القيام بمجموعة من المسؤوليات، كالامتثال لقوانين الدولة، واحترام حقوق الآخرين، وكذا المساهمة في تنمية الوطن...وغيرها من الواجبات التي يقوم بها كل مواطن حسب قدرته وامكانياته، وعليه الالتزام بها وتأديتها على أكمل وجه.[1]

الحرية: لقد عاش الانسان منذ وجد على الأرض حرا و خاض الحروب الطاحنة من أجل حريته، لذا جاءت المواطنة لتضمن و تؤكد و تحمي حق الانسان في الحرية، و اتخذتها إحدى القيم الرئيسية لها لمدى أهميتها في حياة الفرد، و يمكن تمييز نوعين من الحرية، الحرية الطبيعية للإنسان وهي الحرية المطلقة غير مقيدة والمستقلة عن كل الممنوعات والضوابط التي يكون فيها الانسان محكوما بقانون العقاب وهي لا تخدم مبادئ العيش سويا ولا أسس للعقد الذي تقوم عليه المواطنة، لذا فالمواطنة تؤكد على الحرية الاجتماعية التي يمثلها القانون واحترامه، فاحترام المواطن للقوانين التي شارك في صنعها بإرادته إنما هي تكريس لحريته وحرية غيره.

فالحرية تهيئ الظروف المواتية لكل فرد، ليعبر عن طبيعته وعن كيانه، وعن وجوده في نوع العمل الذي يؤديه، وهي القدرة على الاختيار بين عدة أشياء، أي حرية التصرف والعيش والسلوك دون الإضرار بالآخرين، ودون الخضوع لأي ضغط، إلا ما فرضته القوانين العادلة الضرورية، وواجبات الحياة الاجتماعية، ويجب أن تتوازن الحرية مع المسؤولية التي يضطلع بها الفرد في حدود استعداده وقدراته.

وتشمل على حرية الاعتقاد وممارسة العقائد الدينية والتنقل داخل الوطن والتعبير عن الرأي سلميا وتنعكس الحرية في العديد من الحقوق بالإضافة إلى حقوق الحديث والمناقشة بحرية مع الأخرين

[1] أمينة بوصبع، **دور معلم مادة التربية المدنية في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة**، مذكرة ماستر، (جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع، 2016 / 2017)، ص 79.

حول مشكلات المجتمع ومستقبله، وحرية التأييد أو الاحتجاج على قضية أو موقف أو سياسة ما، وحرية المشاركة في المؤتمرات أو اللقاءات ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي.

المشاركة: وتشمل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة، أو الاحتجاج السلمي وحق الاضراب والتصويت في الانتخابات العامة، وتأتي على النحو التالي:

- المشاركة المجتمعية هي من أبرز سمات المواطنة، فلا بد أن يكون الفرد مشاركا في الأعمال المجتمعية، والتي من أبرزها الأعمال التطوعية، فكل اسهام يخدم الوطن ويترتب عليه مصالح دينية أو دنيوية كالتصدي للشبهات وتقوية أواصر المجتمع وتقديم النصيحة للمواطنين وللمسؤولين يجسد المعنى الحقيقي للمواطنة.
- المشاركة الاجتماعية تتمثل في الاسهامات التي يقوم بها المواطنون سواء أكانوا أفرادا أم جماعات بهدف تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه السياسية والاجتماعية، وتتمثل بالمشاركة بعملية صنع القرارات السياسية لإدارة الشؤون العامة، وبناء المجتمع وتنميته من خلال الاسهام في حل المشكلات العامة، والاعمار بما يحقق التضامن والتكامل بين أعضاء المجتمع.
- المشاركة في الشؤون المدنية، فالفرد يقوم بالمشاركة في شؤون مجتمعه، ويحرص على تحقيق آماله وطموحاته، لأن العزوف والتخلي عن المشاركة يفسح المجال لمن لا يحملون قيم المواطنة في العبث بتيسير الأمور العامة للدولة.
- المشاركة السياسية، وتعني الاضطلاع بدور ما، في صنع القرار السياسي أو القيام بدور ما في العملية السياسية، سواء اقتصر التأثير أو امتد إلى الممارسة الفعلية.[1]

التضامن: إن الرابطة التي ارتبط بها الأفراد وفق مبدأ المواطنة ليست تجمعا من الأفراد لا تربط بينهم سوى علاقة قانونية جافة، بل هي عبارة عن اتحاد يقوم على روابط التشارك والتضامن بين أطرافه، والتضامن الذي تنطوي عليه المواطنة ينقسم إلى قسمين: تضامن الدولة مع المواطنين من أجل إدماجهم في الجسم الاجتماعي وتحسين أوضاعهم، وذلك من خلال ضمان التوزيع العادل للثروة على المواطنين بأشكال مختلفة كالتعليم المجاني و الضمان الصحي و ضمان الشيخوخة و المساعدات الممنوحة للعائلات المحتاجة و الأفراد البطالين و مشاريع التنمية المستدامة، و النوع الثاني هو تضامن المواطنين

[1] حليمة بوشامة، فردوس بوعسيلة، **تحليل قيم المواطنة المتضمنة في كتب التربية المدنية للمرحلة الإبتدائية**، مذكرة ماستر، (جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، 2018/ 2019)، ص 31.

فيما بينهم عن طريق مؤسسات و جمعيات المجتمع المدني، والتضامن بكلا نوعيه يضمن الأمن والسلام الأهلي داخل الدولة ويكسب المجتمع حصانة اتجاه مخاطر التفكك والانقسام[1].

ثانيا: أبعاد المواطنة:

للمواطنة أبعاد عدة متكاملة ومترابطة مع بعضها البعض، فهناك البعد السياسي والاجتماعي والاقتصادي وكذلك الثقافي والفلسفي والقيمي، ويمكن أن نجمل أبعاد المواطنة في:

البعد السياسي: حق الشعب في تقرير مصيره السياسي بنفسه، وحق الاجتماع في الجمعيات و الأحزاب السياسية، حق المشاركة في الاقتراع العام و الترشيح للمجالس التشريعية و المحلية البلدية، حق المعارضة السياسية... فالمواطنة هي علاقة المواطن بوطنه بغض النظر عن وطنه أو دينه أو لغته أو عرفه أو لونه... وهوية الأفراد تتحدد بانتمائهم لوطن واحد، وبذلك يكون كل المواطنون يشعرون بالانتماء لوطن واحد، وهم مطالبون بالولاء لهذا الوطن مقابل هذا الانتماء، وبذلك تسهل عملية الاندماج بين مختلف المواطنون بعيدا عن الاختلافات الطبيعية مثل اللغة، الدين، الطائفة والعرق.[2]

البعد الاجتماعي: إن نقطة تحديد الفرد بالمواطن هي الانتماء لمجموعة من الأفراد (المواطنين) في رقعة جغرافية محددة ومعترف بها داخليا وخارجيا، والانتماء محاولة لتشكيل الهوية ومن ثم الولاء تبعا لفهم تلك الهوية وكينونتها.[3]

البعد التشريعي والقانوني: المواطنة مفهوم قانوني في المقام الأول، وهي أساس الشريعة الإسلامية، فالمواطن ليس مجرد حائز على حقوق فردية، ولكنه يمتلك جزءا من السياسة والسيادة، وذلك أن مجموع المواطنين باعتبارهم جماعة، هم الذي يختارون الحكومة عن طريق الانتخاب، أما البعد التشريعي هو الذي يحتم مساهمة المواطن في وضع القوانين التي تنظم علاقة الأفراد في المجتمع والتي هي من صميم سمات المجتمع المدني الذي يتعذر ممارسة المواطنة خارجه.

---

[1] علي الخوالده، زياد العلاونه، **التربية المدنية والمواطنة من اجل تحول ديمقراطي ناجح، دليل تدريبي من اصدارات الارض والانسان لدعم التنمية**، 2015، ص 19.

[2] مريم كلاتمة، **قيم المواطنة في كتاب التربية المدنية دراسة تحليلية لكتاب التربية المدنية للسنة الرابعة متوسط**، مذكرة ماستر، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2021-2022)، ص 18.

[3] عيسى يونسي، عائشة عماري، مرجع سابق، ص 11.

البعد المدني :المساواة بين المواطنين أمام القانون وضمان حقوق الأقليات في الثقافة واللغة والمعتقد الديني، وحرية الرأي والتعبير في إطار القانون، وهناك عدة قواعد تترتب على مبدأ المواطنة في جانبها الشرعي وهي:

- المواطنة رابط سياسي بين الدولة وأفرادها دون تمييز.
- الدولة تعترف بفكرة التنوع الذي تضمنه المواطنة وتجمعه.
- يجب بناء المواطنة على المصادر الأصلية.[1]

البعد الثقافي- السلوكي: إن ممارسة مبدأ المواطنة على أرض الراقع مرتبط إلى حد بعيد بالمنظومة الثقافية السائدة داخل المجتمع، فالعادات والقيم والتقاليد والأعراف الاجتماعية تعمل بشكل لا واعي على اندماج الذات بالحياة الاجتماعية وفق شروط خاصة تحددها الجماعة، وبالتالي تحديد الحقوق والواجبات وممارستها على أرض الواقع.

البعد الشرعي :يمكن أن يلمس البعد الشرعي لمفهوم المواطنة من خلال العناصر التالية:

- المواطنة بمفهومها الاسلامي هي المدخل لإقامة المجتمع والالتزام بتعاليم الشرع.
- المواطنة في الشريعة تنطلق أساسا من التعاليم الكلية والأساسية التي جاء بها الإسلام.
- المواطنة تتضمن مجموعة من الحقوق والواجبات التي يتمتع ويلتزم بها كل طرف.
- الحاكم منوط به سياسة الأمة وتحقيق المصالح الشرعية، وعليه واجبات الحفاظ على الدين وإقامة الشرع، فالدولة تلتزم طبقا لمبادئ المواطنة على تحقيق التقدم العام واقرار الأمن والاستقرار في البلاد.[2]

[1] مريم كلاتمة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] عائشة عماري، عيسى يونسي، مرجع سابق، ص 12.

المطلب الثالث: مقومات المواطنة ومداخلها:

أولا: مقومات المواطنة:

توجد بعض المقومات الأساسية التي لا غنى عنها في اكتمال وجود المواطنة، ويُشار إليها على النحو التالي:

المقوّم الأول: يعد اكتمال نمو الدولة بُعداً أساسياً من أبعاد نمو المواطنة، ويتحدد نموها بامتلاكها ثقافة المشاركة والمساواة أمام القانون، وعلى هذا النحو، فإن الدولة الاستبدادية لا تتيح الفرصة الكاملة لنمو المواطنة، لأنها تحرم قطاعاً كاملاً من البشر من حقهم في المشاركة، أو أن الدولة ذاتها قد تسقط فريسة حُكم القلة التي تسيطر على الموارد الرئيسية للمجتمع، ومن ثم تحرم بقية الأفراد من حقوقهم في المشاركة، أو الحصول على نصيبهم من الموارد، الأمر هذا يدفعهم، بداهةً، إلى التخلي عن القيام بواجباتهم والتزاماتهم الأساسية، وهو ما يعني تقلص مواطنتهم بسبب عدم حصولهم على جملة الحقوق والالتزامات الأساسية، التي ينبغي أن تتوفر له، وهذا يوضح أن ثمة رابطة عضوية بين اكتمال نمو الدولة واقترابها من النموذج المثالي للدولة الحديثة، والمجتمع القوي المتماسك، وبين اكتمال المواطنة في مستوياتها غير الناقصة.

المقوّم الثاني: ارتباط المواطنة بالديمقراطية، وذلك بوصف أن الديمقراطية هي الحاضنة الأولى لمبدأ المواطنة، وفي هذا الإطار تعني الديمقراطية التأكيد على لا مركزية القرار، في مقابل اختزال مركزية الجماعة، كما تعي أن الشعب هو مصدر السلطات، إضافة إلى التأكيد على مبدأ المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين، بغض النظر عن الدين أو العُرف أو المذهب أو الجنس، وحتى تكون المواطنة فعّالة، فمن الضروري أن يتوافر لها قدر من الوعي المستند إلى إمكانية الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة، بحيث تُصبح هذه المعرفة قاعدة القدرة على تحمل المسؤولية، كما تشكل أساس القدرة على المشاركة والمساءلة[1].

المقوّم الثالث: تمتع المواطنين بكافة الحقوق السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهذا يعني قيام عقد اجتماعي يؤكد على أنّ المواطنة في الأمة هي مصدر كل الحقوق والواجبات، وأيضاً مصدراً لرفض أي تحيز فيما يتعلق بالحقوق والواجبات وفق أي معيار، سواء الجنس

[1] زياد علاونة، المواطنة، "**دعم الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الديمقراطية الأردنية والتنمية**"، ص 21.

أو الدين أو العرق أو الثروة أو اللغة أو الثقافة، في نطاق ذلك، فإنّه من الضروري تأكيد التلازم بين الحقوق والواجبات القانونية والسياسية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك حتى تتحقق الديموقراطية الكاملة، وفي هذا الإطار يتطلب التأكيد على المساواة والعدل الاجتماعي، فيما يتعلق بتوزيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبطبيعة الحال السياسية.

المقوّم الرابع: يُعد الفرد البالغ العاقل أحد المكونات الأساسية للمواطنة، وذلك بوصف أنّ هذا الفرد يخضع لعملية التنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية، الي تقوم بها مؤسسات المجتمع المختلفة، بإشراف الدولة وسيطرتها، وتساعد عملية التنشئة الفرد في حالة اكتمالها على أن يستوعب أهداف الجماعة وتراثها، ويعبرّ عن مصالحها، ويتعايش مع الجماعة، دون أن يذوب في إطارها.

المقوّم الخامس: يُعد إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، في أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، أحد المقومات الرئيسية للمواطنة، وفي هذا الإطار تواجه المواطنة أزمة إذا تخلت الدولة عن القيام بالتزاماتها المتعلقة بتهيئة البيئة الملائمة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للفرد، ومن الطبيعي أن يؤدي عدم إشباع حاجاتهم الأساسية إلى ظواهر عديدة، تُشير في مجملها إلى تآكل الإحساس بالمواطنة، وتبدأ هذه الظواهر بالانسحاب من القيام بالواجبات، مادامت الحقوق قد تآكلت مروراً بعدم الإسهام أو المشاركة الفعّالة على كافة الأصعدة، وحتى الهروب من المجتمع، والبحث عن مواطنة جديدة، أو التمرد على الدولة والخروج عليها، والاحتماء بجماعات وسيطة، أو أقل من الدولة.[1]

[1] زياد علاونة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

ثانيا: مداخل المواطنة:

تتعدد المداخل المرتبطة بمفهوم المواطنة المترابطة والمتداخلة مع بعضها البعض والتي مثلت تراكما وتطورا لبعضها في ضوء السياق التاريخي لتطور المفهوم نفسه، وتتمثل أهم هذه المداخل في:

المدخل القانوني: يعرف المدخل القانوني للمواطنة من حيث مساواة جميع الأفراد أمام القانون دون تميز لأحد دون الآخر، وتكون هذه المساواة على مستوى النصوص القانونية والممارسة العملية لتطبيق القانون "المساواة في القانون وأمام القانون"، فيما عرف بالمواطنة القانونية وهو أولى المستويات والمداخل التي بني عليها بقية الحقوق الأخرى المرتبطة بالمواطنة في المجالات الأخرى.

المدخل الاقتصادي: يركز على العدالة بين الأفراد في الفرص وعدم تهميش الفئات الاجتماعية الضعيفة مثل النساء ومحدودي الدخل، ويهدف هذا المدخل إلى تحقيق الاستقرار والرضا الاجتماعي لجميع الأفراد وتقوية قدرات الفئات الأضعف في المجتمع.

المدخل الثقافي: ويرى هذا المدخل أن لكل مواطن الحق في الحفاظ على هويته الفرعية، وله حق الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية بحرية، وله الحق في اعتناق ما يرغب من أفكار، وينظر هذا المدخل للتنوع الثقافي والحقوق المرتبطة بالهوية كأساس للمفهوم.

المدخل السياسي: وينظر هذا المدخل للمواطنة من خلال دور المواطن وحقوقه وواجباته التي يقوم بها في إطار العملية السياسية، أي بصفته مشاركا في إدارة شؤون البلاد من خلال التصويت في الانتخابات والحق في الانضمام للأحزاب وحرية التنظيم والتعبير.[1]

[1] نفيسة زريق، "المواطنة في الجزائر: قراءة في أبعاد المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، م 06، ع11، (ديسمبر2017)، ص ص، 280- 281.

المطلب الرابع: أهمية المواطنة:

بما أن المواطنة تتناول المواطن بالدرجة الأولى باعتباره الهدف الأسمى من عملية الإصلاح، وأن استقرار الوطن وتنميته لا يتحقق إلا من خلال إصلاح أول لبنة من لبنات تحقيق الوحدة الوطنية ألا وهو الفرد، ومن هنا تأتي أهمية المواطنة في الحياة الإنسانية، فالمواطنة كمبدأ اجتماعي وقانوني وسياسي ساهم في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير، إضافة إلى الارتقاء بالدولة إلى المساواة والعدل والإنصاف، وإلى الديمقراطية والشفافية، والشراكة الحقيقية وضمان الحقوق والواجبات، فهي ذات أهمية لأنها:

- تحفظ للمواطن حقوقه، وتوجب عليه واجبات اتجاه غيره من المواطنين، واتجاه دولته، بمعنى أنها تحفظ للدولة حقوقها اتجاه المواطنين وتؤدي إلى رفع الثقة بين المواطن والدولة كل منها تجاه الآخر.
- تعمل على رفع الخلافات ومظاهر الاختلافات الواقعة بين مكونات المجتمع في سياق التدافع الحضاري وتذهب إلى تدبيرها في إطار الحوار، بما يساهم في تقوية لحمة المجتمع.
- تقوم على الحفاظ على التنوع والخصوصيات، فتزيد أهمية هذا المفهوم في البيئات التي تتضمن تنوعات ثقافية وتعددا دينيا وعرقيا ...الخ، وبالعودة إلى تاريخ الفكر السياسي الغربي، نجد أن مفهوم المواطنة هو المفهوم المعياري الذي ساهم المساهمة الكبرى في إدارة التنوع الثقافي واللغوي.
- يكون للمواطنة في الأغلب الأثر الحاسم في اللحظات التي تطرأ فيها التحولات والانتقالات من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي.
- تضمن المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون، وأمام الوظائف العامة والمناصب في الدولة، وأمام المشاركة في المسؤوليات على قدم ومساواة، وأمام توزيع الثروات العامة، وكذلك أمام الواجبات.
- تعترف بالتنوع والتعدد العقائدي والعرفي واللغوي والديني والسياسي والثقافي والطائفي الاقتصادي والاجتماعي... الخ، وترتفع عنه في العلاقة بين المواطن والدولة.
- تمكن المواطن من تدبير الشأن العام من خلال النظام الانتخابي ناخبا ومنتخبا للمؤسسات المنتخبة التي تعبر عن دولة القانون والمؤسسات.
- تحدد منظومة القيم والسلوك لاكتساب المواطنة والتربية عليها.

- تضمن حقوق الإنسان في المجتمع والوطن والدولة، بكونها تنتقل بالحق الإنساني إلى حق المواطنة عبر تشريعه وتقنينه.[1]

[1] أميرة حيواني، **دور التلفزيون العمومي الجزائري في تعزيز قيم المواطنة لدى الطلبة الجامعيين، دراسة ميدانية بجامعة أم البواقي**، مذكرة ماستر، (جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية العلو م الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، 2017/2016)، ص 82.

المبحث الثاني: و اقع المواطنة في الجز ائر:

لقيام دولة القانون، يجب أن تتوفر جملة من الضمانات والمقومات، من بينها وجود دستور يوضح طبيعة النظام السياسي القائم، ويحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ويتناول مسألة الحقوق والواجبات، ويحدد الصلاحيات المخولة لكل سلطة في الدولة وفق مبدأ الفصل بين السلطات، ويعزز المشاركة السياسية الديمقراطية، ويؤسس لمؤسسة تمثيلية منتخبة من طرف الشعب لها دور في التشريع، فهو القانون الأساسي في الدولة، ومعيار لمدى قانونية وشرعية أنشطة النظام السياسي، فتحتاج كل دولة إلى دستور يؤطر مؤسساتها ويحدد آليات الوصول إلى السلطة فيها، حيث تصان من خلاله حقوق الأفراد وحرياتهم فيها، كما يمكن من خلال الدستور معرفة موقع المواطنة منه، فهو الذي يحدد الحقوق وحريات المواطنين، وأي تغيير في الدستور يقصد به التغيير في طبيعة النظام السياسي القائم.[1]

المطلب الأول: المواطنة في ظل الدساتير الجز ائرية:

بعد حصول الجزائر على استقلالها عملت على تأسيس دستورها الخاص بها، وكتأكيدا منها على اعترافها بحقوق الإنسان وحمايتها لها، حرصت على تضمين هذا الدستور موادا ونصوصا دستورية تكفل هذه الحقوق وتوضحها، وعرفت الجزائر منذ استقلالها أربعة دساتير ،كان أولها دستور سنة 1963 وجاء بعد سنة واحدة من الاستقلال ،ثم جاء من بعده الدستور الثاني وذلك سنة 1976، وكان سبب صدور هذا الدستور هو الاستجابة لطموحات الشعب الجزائري في إتباع النهج الاشتراكي (حسب الخطاب الرسمي)، واستمرت الجزائر بالعمل بهذا الدستور إلى غاية أحداث أكتوبر من سنة 1988، حيث دخلت الجزائر بعد هذا التاريخ في مرحلة تحول تاريخية عرفت بمرحلة التحول الديموقراطي والانفتاح السياسي وظهور التعددية الحزبية، وكل ذلك جاء به دستور 1989 الذي يعتبر رابع دستور في تاريخ الجزائر، لكن هذا الدستور لم يدم العمل به طويلا بسبب ما شهدته الجزائر من انزلاقات أمنية بعد إلغاء المسار الانتخابي سنة 1991، هذه الأخيرة أدخلت البلاد في نفق

[1] علاء الدين سعيدي، **مسألة المواطنة من خلال مناهج المدرسة الجز ائرية بعد إصلاحات الجيل الثاني 2016 "منهاج التربية المدنية للطور المتوسط أنموذجا"**، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2020-2021)، ص ص، 93- 94.

مظلم لم تخرج منه إلا في السنوات الماضية، بعد ذلك صدر دستور 1996 واستمر العمل به إلى غاية التعديل الدستوري 2008 ، ثم تلاه التعديل الدستوري 2016، وأخيرا تعديل 2022.

دستور1963: عرفت المواطنة مع دستور 1963 بلورة قانونية حيث حمل في طياته العديد من القيم والمواد، تؤكد على الاعتراف بالحقوق الأساسية للمواطن سواء أكانت حقوقا سياسة أو اجتماعية او اقتصادية أو ثقافية، ونذكر منها" المساواة بين الجنسيين في الحقوق والحريات، والتعليم الإجباري، بالإضافة إلى حرية التعبير، وحرية الصحافة و وسائل الإعلام الأخرى، حرية تأسيس الجمعيات، مع ضمان حرية الاجتماع وحرية العمل النقابي وحق الإضراب، معترف بها جميعا، إلا أن هذه المضامين التي جاء بها الدستور لم تتجسد على أرض الواقع، فالكثير من هذه الحقوق لم تعرف طريقها إلى التطبيق على المستوى الفعلي، حيث كانت تصطدم بالمنطق الأحادي لنظام الحكم، إضافة إلى العديد من ممارسات العنف والقوة والإقصاء، حيث سجلت عدة انتهاكات لحقوق الإنسان وحقوق المواطنة، من أجل القضاء على أية معارضة سياسية مهما كان نوعها، فأدى ذلك إلى انسداد الساحة السياسية بالكامل.

كما نجد أنه توسعت فيه في الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية على حساب الحقوق المدنية و السياسية، حيث منعت التعددية الحزبية و تشكيل الأحزاب بصريح المادة 23 من الدستور، لكن الفرصة لم تتح لهذا الدستور، حيث جمد العمل به إثر الانقلاب العسكري في 19 جوان 1965، و ظلت الدولة تعيش فراغ دستوري مؤسساتي طوال الفترة الممتدة من 1965 إلى 1976، و هذا يعني غياب الإطار المؤكد و الحامي لمبادئ المواطنة خلال هذه المدة[1].

عرف هذا الدستور العديد من النقائص ربما لأنه كان يعد أول تجربة دستورية للجزائر المستقلة، حيث جمع العديد من التناقضات، وفي فترة السبعينات حاولت السلطة ايصال مفهوم يجسد نوعا من العدالة الاجتماعية، من خلال برامج ومخططات تنموية تمثلت أهمها في الثورة الزراعية، الصناعية، الثقافية وغيرها من البرامج والمساعدات، وهذا ما يعتبره البعض مجرد اغراءات لإسكات الفئات الشعبية وابعادها عن المطالبة بمختلق حقوقها السياسية والمواطنة.[2]

[1] عائشة رحوي، **المدرسة والمواطنة "الطور المتوسط ببعض متوسطات مدينة تلمسان نموذجا"**، مذكرة ماجستير، (جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، المدرسة الدكتورالية للعلوم الاجتماعية والانسانية، 2010/2009)، ص 34.

[2] علاء الدين سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 94- 95.

دستور1976: جسد هذا الدستور البرنامج السياسي والإيديولوجي للثورة الإشتراكية، وخول للفرد الجزائري التمتع بحقوقه وواجباته بضمان تساوي المواطنين أمام القانون مثلما نصت عليه المادتين 40 و 41 من دستور 1976، إلى جانب ذلك أقرت الدولة بحقوق المواطنة الإجتماعية المتعلقة بحق العمل، التعليم ...بينما الحقوق الإقتصادية كرستها السياسة الاشتراكية الثورية، فقد حمل هذا الدستور معظم القيم والمواد الأساسية المشكلة لمفهوم المواطنة، فقد أقر مبدأ المساواة بين جميع المواطنين والغاء أي تمييز من أي نوع كان، بالإضافة إلى اعتبار القانون واحدا بالنسبة للجميع ولابد من احترامه، كما ضمن الدستور كل الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمرأة، بالإضافة إلى اعتبار كل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية ناخبا وقابلا لترشح، كما أقر الميثاق حرية المعتقد والدين والتعبير، فنجد إقراره بهذا في مواده ذاكرا حرية المعتقد وحرية الرأي، حرية التعبير والاجتماع، وإنشاء الجمعيات وغيرها، كما جسد هذا الدستور البرنامج السياسي و الإيديولوجي للثورة الاشتراكية في نسختها الجزائرية، حيث تم التوسع في الجيل الثاني من حقوق الإنسان المتمثلة في الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية مع الحد من الحريات السياسية و المدنية باعتماد نظام الحزب الواحد و منع الإضراب في القطاع العام و إقصاء الخصوم السياسيين و وضع القيود على الحق في الملكية[1].

لم تكرس هذه الوثيقة الدستورية لإرادة حقيقية في الترسيخ للمواطنة، بقدر ما كرست لسياسة الشعبوية، فهي تجعل من المواطنين قوة اجتماعية تجند من أجل إنجاح تطبيق النهج الاشتراكي، فأعطت نصوصها الأولية للبعد الاجتماعي والاقتصادي، وذلك قصد إشراك أكبر قدر من المواطنين في هاتين الدائرتين، واقصائهم من المشاركة في دائرة ما هو سياسي، ففيما يخص البعد الأول نص الدستور على حقوق الفرد القانونية والدستورية التي يحميها المشرع بكافة الضمانات والوسائل، أما على المستوى السياسي، أظهر أن الحزب الواحد قد قيد وأغلق الساحة السياسية أمام مختلف الآراء والتوجهات الخارجة عن حدوده، وهنا ضيق مفهوم المواطنة الى أدنى حدوده، فمثلا حق الترشح في الانتخابات لأجل التمثيل السياسي والشعبي ليس متاحا لكل مواطن تتوافر فيه شروط السن والرشد والعقل، بل هو مقتصر فقط على المناضلين دون باقي المواطنين، ليصبح بذلك معيار الانتماء السياسي أساس كل انتقاء وتمكين من الحقوق السياسية، فقد طبعت هذه الميزات فترة السبعينيات،

[1] مهدية بلحميتي، **الإتصال الأسري وقيم المواطنة في الجزائر**، رسالة ماجستير، (جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الإجتماعية، مستغانم،2012 -2013)، ص 127.

فالتصور السائد للمشاركة السياسية كان أقرب إلى مفهوم التعبئة منه إلى المشاركة، فتقييد ممارسة الحقوق والحريات بعدم المساس بمبادئ الثورة التي من أهمها الإختيار الإشتراكي أفرغ الكثير من محتوى هذه الحقوق والحريات، ولم يسلم المجتمع المدني كذلك من التسييس، وذلك من خلال المنظمات الجماهيرية، التي كانت تسير من طرف الحزب الواحد، وبالتالي كانت سيطرة الحزب الواحد على المجتمع المدني ككل، مع تسييسه وتغييبه عن الساحة وبالتالي تراجعت وتلاشت قيم المواطنة في تلك الحقبة.[1]

فالملاحظ لهذا الدستور يرى أنه قد ركز على الحقوق الإقتصادية والإجتماعية وأهمل الحقوق المدنية والسياسية، والمواطنة كانت مغيبة في بعدها السياسي وتجسدت في قوة مهيمنة وحيدة ممثلة في النظام الحاكم ذو التوجه الإشتراكي، وانعكس ذلك على طبيعة الثقافة السياسية في تلك الفترة التي تميزت بمشاعر الخوف من السلطة.

دستور1989: عرفت فترة الثمانينات، خاصة النصف الثاني منها أوضاعا قاهرة أفرزها الواقع الاقتصادي تدني أسعار النفط و السياسي، إلى جانب ظهور أطراف معارضة جاءت بأفكار جديدة مع تشبع الفرد الجزائري بأفكار جديدة هو الآخر، فقد تغيرت نظرته اتجاه الدولة و الحكم و تطلعه للعالم و ممارسته السياسية والاقتصادية، كل هذا ساهم بالأثر المباشر و الواضح في تعبير الشعب الجزائري عن سخطه و غضبه بالتظاهر في الشوارع الجزائرية مطالبا برفع المستوى المعيشي للفرد وتحقيق الرفاهية له، إلى جانب ضرورة منحه كافة الحقوق الواجب ضمانها من طرف الدولة، فشهد الشارع الجزائري أحداث خطيرة نتيجة للرد الذي كان بقوة السلاح و الجيش، فسالت دماء جزائرية بأيادي جزائرية و انتهكت حقوق الإنسان الجزائري انتهاكا صارخا، وكتداعيات لذلك أصدرت السلطة الجزائرية دستور 1989 و الذي تميز ببروز أفكار جديدة غير تلك التي كانت متبناة قبلا، وأهم هذه الأفكار كان تخلي الدولة عن الاشتراكية كمنهج لها، حيث تبنت النمط الرأسمالي و التوجه نحو التعددية الحزبية من خلال التخلي عن نظام الحزب الواحد، و هذا ما نصت عليه المادة 40 حيث جاء فيها ":حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به"، كما اعتبر دستور " 1989 دستورا قانونا و ليس دستورا برنامجا.

[1] سارة بخوش، **الثقافة السياسية وبناء المواطنة لدى المجتمع الطلابي**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015)، ص 86.

أما عن الخطوة و القفزة النوعية التي أفرزها هذا الدستور في مجال حقوق الإنسان مقارنة مع الدستورين السابقين 1963 و 1976 فقد تمثلت في إفراده فصلا كاملا تضمن فيه بيانا للحقوق و الحريات التي يتمتع بها المواطن الجزائري، إذ كان الفصل الرابع من الباب الأول هو المعني بهذا الجانب تحت شعار " الحقوق و الحريات "حيث حوى هذا الفصل حوالي 38 مادة[1].

يصنف هذا الدستور في خانة دساتير القوانين يقوم على مبادئ الديمقراطية الليبرالية (فصل السلطات، التعددية الحزبية، الملكية الخاصة، تخلي الدولة عن جزء كبير من مهامها الاقتصادية والاجتماعية)، ترجمت ذلك سياسات الحكومات المتعاقبة فيما بعد.

انطلاقا من هذا فإن دستور 1989 أقر مجموعة من المبادئ بهدف التحول الديمقراطي، وقد استهدف الاصلاحات التالية:

- إعطاء ضمانات لابد منها لممارسة الحريات الفردية والجماعية المختلفة الأشكال، وفي جميع الميادين لممارسة الشعب السلطات السياسية.
- ترسيخ تنظيم السلطة والفصل بين مختلف فروعها التنفيذية والتشريعية والقضائية.
- التحديد الدقيق للمجال السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي لتداخل هياكل الدولة والمؤسسات الدستورية[2].

فمع بروز دستور 1989، المؤمن بالإنفتاح والتعددية الحزبية، تأسست تحولات في معالم المواطنة، والتي كانت مجرد حبر على ورق في دساتير مرحلة الأحادية .فقد عملت الدولة من خلال دستور 1989 على تحقيق المساواة وحماية المواطن من الإستغلال، حيث يعتبر هدفه الأسمى حماية حريات وحقوق الأفراد الأساسية من اعتداءات سلطة الدولة بما فيها البرلمان، باعتبار الدستور أسمى القوانين في الدولة الجزائرية، الأمر الذي يعطي نوعا من الثبات والإستقرار للحقوق والحريات، فدستور 23 فيفري1989 يعتبر أكبر حدث مؤسساتي في تاريخ التجربة الدستورية بالجزائر، الذي أدرج أحكام جديدة، أحدثت تغيرا جذريا في بنية النظام السياسي، الأمر الذي دفع إلى القول بميلاد جمهورية ثانية .

[1] جمال مقراني، "ثقافة المواطنة في ظل الدساتير الجزائرية"، **مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية**، م 02، ع 03، (ماي 2019)، ص 94.

[2] عائشة رحوي، مرجع سابق، ص 35.

لقد وسع هذا الدستور في مجال الحقوق والحريات، مستلهما الكثير من مبادئ الحركة الوطنية، ومن التحولات التي شهدها العالم مع نهاية الثمانينات، والتي في مقدمتها إقرار الحريات العامة الفردية والجماعية والتعددية السياسية، والإنتخابات كوسيلة للوصول إلى السلطة، ومصدر لشرعنة ممارستها، ومبدأ التداول على السلطة، كنتيجة حتمية لمبدأ الإنتخابات والتعددية الحرة، واحترام مبدأ الفصل بين السلطات، والرقابة الدستورية لضمان تفوق الدستور على ما سبقه من النصوص القانونية لأنه رسم للنظام السياسي الجزائري صورة جديدة.[1]

دستور1996: جاء في مقدمة الدستور المعدل بأنه "القانون فوق الجميع وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق و الحريات الفردية و الجماعية، و يحمي مبدأ حرية اختيار الشعب و يضفي الشرعية على ممارسة السلطات، و يكفل الحماية القانونية ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية، و يتحقق فيه تفتح الإنسان بكل أبعاده"، إلى جانب هذا فقد تضمن الدستور نفسه مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و قواعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 و كذا العهدين الدوليين لعام 1966 و هذا ما ورد في المادة 28 حيث جاء فيها: "تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي و تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة و المصلحة المتبادلة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية، و تتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و أهدافه".

و جاء ضمان الحقوق و الحريات للمواطن الجزائري في دستور 1996 مصاغا في فصل كامل هو الفصل الرابع و الذي تضمن حوالي 31 مادة حددت بوضوح حقوق الإنسان الجزائري[2]

وبخصوص هذا التعديل نجد فيه بعض المؤشرات التي تتضمن المواطنة، كالمادة 29 منه، والداعية إلى مبدأ المساواة أمام القانون، والمادة 36 الداعية إلى حرمة حرية المعتقد وحرمة حرية الرأي، والمادة 41 الداعية إلى حريات التعبير وانشاء الجمعيات والإجتماع، كما توجد المادة 56 والداعية إلى حق الإعتراف بالحق النقابي لجميع المواطنين، وأيضا ما تكرر في دستور 1996 على غرار سابقه من خلال المادة 61 في ضرورة حماية وصيانة استقلال البلاد، إضافة الى المادة 62 والداعية إلى ضرورة احترام رموز الثورة وأرواح الشهداء، وأخيرا المادة 66 الداعية إلى حماية الملكية العامة وملكية الغير.

[1] سارة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[2] جمال مقراني، مرجع سبق ذكره، ص 96.

كما جاء بموقف أكثر وضوحا فيما يتعلق بالمشاركة السياسية فقد ذكر صراحة الحق في إنشاء أحزاب سياسية بنص المادة 42 حق إنشاء الأحزاب مضمون ومعترف به"، إلا أنه ضبط بمجموعة من القيود، كما أكد على أن يتم الفصل بين السلطات الثلاث مما يضمن حماية الحقوق والحريات.

لكن الملاحظ في الواقع يرى هامشية المواطنة وضعف تجسيدها على أرض الواقع، رغم هذه الترسانة القانونية والدستورية المنادية بالمواطنة واحترام وتطبيق مبادئها[1].

دستور2016: جاء في ديباجة الدستور الذي تم تعديله سنة 2016 ما يلي: "الدستور فوق الجميع وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويحمي مبدأ حرية إختيار الشعب، ويضفي الشرعية على ممارسة السلطات ويكرس التداول الديمقراطي عن طريق إنتخابات حرة ونزيهة، ويكفل الدستور الفصل بين السلطات واستقلال العدالة والحماية القانونية، ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية، ويتحقق فيه تفتح الإنسان بكل ابعاده".

لقد تم النص على ضمان الحقوق والحريات للمواطن الجزائري في التعديل الدستوري لسنة 2016 في فصل كامل وهو الفصل الرابع والذي حوى حوالي 42 مادة حددت بوضوح حقوق المواطن الجزائري.

ثمن دستور 2016 الكثير من الحقوق وأقر العديد من الواجبات، فاهتم بشؤون المرأة والأسرة، ونص على كفالة الخصوصية للفرد، وأكد على جملة من الحقوق الهامة والمهمة في بناء الفرد، وعلى سبيل المثال لا الحصر إجبارية التعليم ومجانيته، ونجد أيضا الحرية والمساواة والمشاركة في الحياة السياسية والشعور بالانتماء قيم يعمل الدستور على تكريسها.[2]

إن هذه النقلة النوعية في مفهوم المواطنة في الدساتير الجزائرية يعود إلى عاملين أساسيين هما:

- عامل داخلي المتمثل في التحول الديمقراطي الذي شهدته الجزائري بعد أحداث أكتوبر 1988، وأول إفراز لهذا التحول هو إقرار دستور 1989 للتعدية السياسية، وإقرار نظام اقتصاد السوق.

[1] مهدية بلحميتي، مرجع سابق، ص 130.

[2] أمال بيدي، عمر صكصك، " المواطنة في المنظومة القانونية الجزائرية (دراسة تحليلية للدستور الجزائري 2016)"، **مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة**، م 03، ع 07، (مارس 2020)، ص 174.

- عامل خارجي يتمثل في المصادقة على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 في 12 سبتمبر 1989 بالرغم من انضمام الجزائر إلى هذا العهد الذي دخل حيز التنفيذ 1976.

إن المواطنة من ناحية النصوص قد تعززت أكثر في الدساتير الجزائرية، فدستور 1989 وفي المادة 30 منه لم يكتف بالنص على مبدأ المواطنة ولم يكتف بربطها بمبدأ المساواة، وإنما أضفى على تجسيدها وحمايتها ضمانة أساسية وهي " حث المؤسسات الوطنية وضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات عن طريق إزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الانسان وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

أما الإضافة الثانية لتدعيم وتعزيز المواطنة فتمثل في فتح مجال التعددية الحزبية وفسح المجال للمواطنين بالانخراط في العمل الجمعوي، فهذا التوسع في مفهوم المشاركة السياسية هو في الحقيقة توسع في مفهوم المواطنة، ونجد هذا التطور أكثر في دستوري 1996 و2008، فهذان الدستوران، مثل كثير من الدساتير، استعملا لفظ مواطن بصريح العبارة في كثير من النصوص، فدستور 2008 نص في المادة الثامنة على أهداف المؤسسات التي يختارها الشعب والمتمثلة في تولي المحافظة على الاستقلال الوطني ودعمه، وحماية الحريات الأساسية للمواطن، أما المادة 29 فهي أكثر تعبيرا عن المواطنة بقولها: "كل المواطنين سواسية أمام القانون"، ولم يتوقف الدستور الجزائري عند هذا الحد، وإنما ذهب إلى أبعد من ذلك عندما ألزم الدولة ومؤسساتها بوجوب ضمان تجسيد هذه المساواة واحترامها كما ورد ذكره أعلاه في المادة 30.

فالمواطنة طبقا للدستور الجزائري ليست مجرد مفهوم أو مبدأ أو مؤشر ومقياس للحقوق والحريات، وهذا ما نلاحظه من خلال ربط المواطنة بحرية الابتكار الفكري والفني والعلمي (المادة 38) وحريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع (المادة 41) وحق الاقامة والتنقل عبر التراب الوطني (المادة 44)، كما أن الدستور يربط بين المواطنة والمشاركة السياسية في مفهومها الواسع كالحق في الانتخاب (المادة 50) وتقلد المناصب (المادة 51) بالإضافة إلى ربط المواطنة بالحقوق الاجتماعية والثقافية كالحق في التعلم ومجانيته (المادة 53) والحق في العمل والراحة (المادة 55) والحقوق النقابية الأخرى (المادة 56-57).[1]

[1] نادية خلفة، "المواطنة كمؤشر للديمقراطية وكمسألة دستورية: الجزائر نموذجا"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، م 03، ع 09، (جوان 2016)، ص ص، 101- 102.

قيم المواطنة في التعديل الدستوري 2020:

تبنى المشرع الدستوري الجزائري في تعديل 2020 فكرة المواطنة التي اتضحت معالمها ومقوماتها بدءا بديباجة الدستور والتي جاء فيها: " أن الشعب الجزائري عازم على جعل الجزائر في منأى عن الفتنة والعنف وعن كل تطرف، وعن كل خطابات الكراهية وكل أشكال التمييز من خلال ترسيخ قيم الروحية والحضارية القائمة على الحوار والمصالحة والاخوة في ظل احترام الدستور وقوانين الجمهورية.[1]

وجاء كذلك أنه يعتزم بأن يبني بهذا الدستور مؤسسات أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، وضمان الحرية لكل فرد في إطار دولة ديمقراطية جمهورية، وأنه يتطلع أن يجعل من الدستور الإطار الأمثل لتعزيز الروابط الوطنية وضمان الحريات الديمقراطية للمواطن.

حيث حدد التعديل الدستوري لسنة 2020 هدف المؤسسات العمومية في ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات وإزالة كل العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون المشاركة الفعلية للجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهو ما يؤكد أن المشرع الدستوري يعتبر أن المواطنة تعد أسمى درجات العدالة عند التعامل بين بناء الوطن بوصفهم متساويين بحسب الأصل في الحقوق والواجبات ولا فرق بين مواطن وآخر لا على أساس الدين أو الجنس أو الأصل، وهو ما يعني في حقيقته إعلاء كامل لقيمة المواطن، وتطبيقا شاملا لأهم مبادئ حقوق الانسان التي نصت عليها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية.

كما أكد على أن المواطنين سواسية أمام القانون، وهو ما يعد تكريسا للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها المواطنة، ويأتي هذا القول في اتساع مفهوم المواطنة لتشمل حقوق اجتماعية وثقافية كثيرة.

كما تبنى المشرع الدستوري تعديل المادة 16 والتي جاء فيها: "تقوم الدولة على مبادئ التمثيل الديمقراطي، والفصل بين السلطات، وضمان الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية، وأن المجلس

[1] المرسوم الرئاسي رقم 442/20، المتضمن التعديل الدستوري، الصادر بتاريخ 2020/12/30، ج رج ج، عدد 28 الصادر بتاريخ 2020/12/30.

المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية، وتشجيع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، لاسيما من خلال المجتمع المدني".

أما المادة 19 من الدستور والتي جاء فيها: "المجلس المنتخب باعتباره يمثل قاعدة اللامركزية على أنه المكان الذي تمارس فيه العملية الديمقراطية النيابية والتشاركية، ويتحقق فيه التسيير الجماعي للشؤون العمومية"، هذا ما يوضح أن المواطنة هي الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، بوصف أن المواطنة هي التعبير والتجسيد لمشاركة أفراد الشعب على السواء في تكوين الإرادة السياسية للشعب باعتباره مصدر السلطات".

حيث أن مضمون المواد السابقة الذكر تؤكد كما ذهب إليه أغلب المفكرين في أن مبدأ المواطنة يتماشى أكثر مع الديمقراطية التشاركية وأقل مع الديمقراطية التمثيلية، وقد اعتبر أحد الفقهاء أن المواطنة عصب الديمقراطية حقا وواجبا تتعايش عبرها الخصوصيات الحضارية والثقافية، ويؤكد كذلك بأن لا مواطنة دون توفر مقومات النظام الديمقراطي السليم الذي يقوم أساسا على سلطة المؤسسات المنبثقة من الشعب.

ومن خلال ما سبق يتضح أن المشرع الدستوري، ومن خلال التعديل الدستوري قد عبر عن الديمقراطية التشاركية كمكسب جديد للمجتمع المدني وذلك بدسترة الدور التشاركي للمجتمع المدني في تسيير الشأن العمومي ووضع المزيد من الدعائم لتعميق الممارسة الديمقراطية وتعزيز قيم المواطنة.

كما جاءت المادة10 من التعديل الدستوري بنص صريح مفاده أن الدولة تسهر على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية، وهو ما يوضح أن المراجعة الدستورية الأخيرة انعكس عنها إصلاحات دستورية جوهرية شكل فيها الاعتراف بدور المجتمع المدني كشريك أساسي لاستقامة الدولة، والارتقاء بمكانته الدستورية والتنظيمية محورا بارزا لم يشهد له مثيل في ظل الإصلاحات الدستورية السابقة، وهي المكانة التي تداعمت أكثر على إثر التكريس الدستوري ولأول مرة لهيئة استشارية تدعى "المرصد الوطني للمجتمع المدني" بموجب نص المادة 213، وذلك من أجل التكفل بانشغالات المجتمع المدني، والمساهمة الفعالة في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة، والمشاركة إلى جانب المؤسسات الأخرى في تحقيق التنمية الوطنية.[1]

[1] نعيمة مراح، عبد الكريم مراحي، مرجع سابق، ص 106، ص ص، 107- 108.

المطلب الثاني: المواطنة في القوانين الجزائرية:

حرص المشرع الجزائري عند صياغته للقوانين التي تؤثر المواطنة بمختلف أبعادها ومستوياتها على تضمينها مبادئ المعاهدات والاتفاقيات والاعلانات الدولية لحقوق الإنسان والمواطن، حيث ما فتئت الترسانة القانونية بهذا الخصوص تتطور بشكل تدريجي وحذر، مراعية لعادات وتقاليد المجتمع الجزائري، كما تتميز هذه التشريعات بصرامتها في كثير من مجالات المواطنة ومنها: الحريات الفردية والجماعية، المساواة بين الرجل والمرأة بكل صريح... ومن هذه القوانين نذكر ما يلي:

أ- **قانون الجنسية الجزائرية:** ينص قانون الجنسية على الاعتراف بالجنسية الجزائرية الأصلية بالنسب عن طريق الدم، كما يمنح الجنسية عن طريق الزواج من جزائري أو جزائرية، مكرسا بذلك مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق باكتساب الجنسية.

ب- **قانون الأسرة:** يرتبط قانون الأسرة بكل ما يتعلق بالحياة الاجتماعية للمواطن والأحوال الشخصية، وتكوين الأسرة وأسس تسييرها، يقوم قانون الأسرة في الجزائر أساسا على الشريعة الإسلامية، كما أنه يأخذ بعين الاعتبار القوانين والمبادئ الإنسانية، ووفقا للتعديلات الأخيرة فقد أقر هذا القانون مبدأ المساواة بين الزوجين وإعادة توزيع الحقوق والواجبات بينهما (توحيد سن الزواج، اعتبار رضا الزوجين ركنا أساسيا لإتمام عقد الزواج، إخضاع تعدد الزوجات لعدة شروط ومنها: اشتراط الرضا المسبق للزوجة الأولى أو للزوجات)، كما تضمن القانون أيضا مواد تعزز وضعية المرأة ومنها حق اختيار الزوج، وحق التمتع بالذمة المالية، والحق في الميراث، والحق في طلب الطلاق، ذلك ما جعل هذا القانون يمتاز بأهمية كبيرة لإحاطته بكل قضايا الأسرة وحياتها.

ج- **قانون الانتخابات:** يحدد هذا القانون مجموعة من الحقوق والواجبات، منها واجب التسجيل في القوائم الانتخابية، وحق الترشح، وحق الانتخاب، وحق الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج في الترشح للانتخابات، كما ينص القانون على اعتبار التصويت شخصيا وسريا، إلا في حالات نادرة ومحددة بصرامة، كما ينص القانون على عدم استعمال عناصر الهوية (الإسلام، العربية، الأمازيغية) في الدعاية الانتخابية، ويشمل هذا القانون أيضا المترشح لمنصب الرئاسة الذي يتعين عليه أن يلتزم كتابيا أيضا باحترام عناصر المواطنة باحترام الدستور والقانون، واحترام الحريات الفردية والجماعية وحقوق الانسان وترقيتها، ورفض الممارسات الجهوية واحترام مبادئ الجمهورية.

د- **قانون توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة:** تبنت الجزائر بموجب القانون العضوي رقم 12 المؤرخ في 2012/01/12 نظام الحصص كأسلوب لتمكين المرأة في المشاركة في الحياة السياسية عن

طريق شغل العضوية في المجالس المنتخبة، حيث تزداد نسبة تمثيلها بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها في كل دائرة انتخابية.

هـ- **قانون الوظيفة العمومية:** يقر قانون الوظيفة العمومية بمبدأ المساواة بين المواطنين، وبين الرجال والنساء فيما يتعلق بتولي مناصب العمل، كما ينص على إجبارية إخضاع الالتحاق بالوظائف العمومية لشرط إجراء مسابقة ضمانا لمبدأ تكافؤ الفرص.

و- **قانون ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين:** وينص هذا القانون على حماية المواطنين الذين يدينون بديانات أخرى ومن المقيمين في إقليم الدولة، ويلزمها مسؤولية تنظيم ممارسة الشعائر الدينية في إطار مبدأ التسامح بين الأديان.

ز- **قانون البلدية والولاية والمواطنة المحلية:** وينص على ضرورة إشراك المواطنين في إدارة الشؤون المحلية (التنمية المحلية) وممارسة الرقابة على أداء الإدارة والمجالس المحلية المنتخبة، ففيما يتعلق بقطاع السكن مثلا تم إصدار قوانين صارمة تحدد الكيفية انتقاء المستفيدين من السكنات الاجتماعية الإيجارية.[1]

ح- **قانون العمل:** يشمل هذا القانون بشكل واضح مبدأ المواطنة، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ونص هذا القانون على مجموعة من الحقوق أبرزها تحديد المدة القانونية للعمل، المحافظة على العمل، تشغيل الأجانب، الحق النقابي، الإضراب، النظافة والأمن وطب العمل، وأسس قانون العمل لممارسة هذه الحقوق إطارا تنظيميا يتمثل في بعض الأجهزة والتنظيمات كالتنظيم النقابي.

ط- **قانون الضمان الاجتماعي:** يختص هذا القانون بضمان التكفل بفئات مختلفة من المواطنين الأجراء وغير الأجراء، بالإضافة إلى ذوي الحقوق منهم، خاصة عند الأخطار الاجتماعية المتمثلة في الأمراض والأمومة والعجز عن العمل والوفاة والشيخوخة وحوادث العمل، الامراض المهنية والبطالة.

ي- **قانون الصحة:** جاء في المادة الأولى من قانون الصحة الجزائري "يحدد هذا القانون الأحكام الأساسية في مجال الصحة وتجسيد الحقوق والواجبات المتعلقة بحماية صحة السكان وترقيتها"، ونصت المادة الثانية من نفس القانون على أن "تساهم حماية الصحة وترقيتها في رفاهية الإنسان الجسمية والمعنوية، وتفتحه ضمن المجتمع، ومن ثم تشكلان عاملا أساسيا في التنمية الإقتصادية والاجتماعية

[1] بلقاسم نويصر، حاتي كريمة، "المواطنة في الجزائر بين التشريع والواقع والرهانات"، **مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع**، م 02، ع 06، (جوان 2018)، ص ص، 16- 17.

في البلاد"، أما المادة الثالثة من قانون الصحة فقد نصت على ما يلي:"ترمي الأهداف المسطرة في مجال الصحة إلى حماية الإنسان من الأخطار وتحسين ظروف المعيشة والعمل، لا سيما عن طريق تطوير الوقاية، توفير العلاج الذي يتماشى وحاجيات السكان، أسبقية الحماية الصحية لمجموعات السكان المعرضة للأخطار، وتعميم ممارسة التربية البدنية والرياضة والتسلية، والتربية الصحية".

ك- **قانون العقوبات:** يرى المشرع الجزائري أن هناك مصالح وحقوق متعلقة بالمواطنين يجدر بقانون العقوبات حمايتها، وتتمثل هذه الحقوق والمصالح بشكل عام في تحقيق الأمن والاستقرار والسكينة للجماعة، وإقامة العدل ما بين أفرادها وذلك عن طريق ما تقرره القوانين العقابية من وسائل القهر والردع والإلزام، فهو يحضى بمكانة خاصة لدى المواطنين في احترام قوانين الدولة، ضمانة لعدم الاعتداء على الممتلكات العمومية والخاصة.[1]

إن مفهوم المواطنة في الجزائر يقترب إلى حد كبير من مفهوم المواطنة في الدول الغربية، باعتبارها رابطة قانونية تقوم على التوازن والتلازم بين الحقوق والواجبات، وبالرغم من هذا إلا أن الخطاب الشعبي يعكس واقع المواطنة السلبية التي تؤكد على الحقوق والامتناع على أداء الواجبات، ومنه تجدر الإشارة إلى أن المشكلة الأساسية التي تحول دون بروز المواطنة الحقيقية تكمن في الممارسة وليس في القوانين.

المطلب الثالث: و اقع المواطنة في المجتمع الجز ائري وتحدياتها:

تعد الجزائر من الدول الرائدة التي أولت مسألة المواطنة عناية خاصة، ويمكن تلمس هذا التوجه الجديد خاصة بعد صدور دستور 23 فيفري 1989، استجابة لمطلبيين أساسيين أولهما بروز الرغبة في التحرر الاجتماعي والسياسي، وتنامي النزعة المطلبية لدى فئات كثيرة من أفراد المجتمع وعلى الأخص الطبقة الوسطى والشباب التي أصبحت تتطلع نحو مزيد من فضاءات التعبير الديمقراطي.[2]

لكن بالرغم من كل المواد الدستورية والقوانين الجمهورية التي أقرت بحقوق المواطنة في الجزائر، إلا أنها على أرض الواقع تكاد تكون معدومة، خاصة لدى فئة الشباب الذي يشكل نسبة 75% من المجتمع، هذه الفئة التي تمثل رأس مال بشري هام لا بد من إدراجه في كل مخطط اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي يهدف إلى الرفع من المستوى الحضاري للأمة، فالشباب هو الرهان الحقيقي

[1] علاء الدين سعيدي، مرجع سابق، ص ص، 103- 104.

[2] بلقاسم نويصر، حاتي كريمة، مرجع سابق، ص 17.

للنظام وركيزة التنمية المستدامة والاستقلالية، فالشباب محرك العصرنة وحجر الزاوية في كل بناء اجتماعي.

فالأحداث الأخيرة التي شهدها المجتمع الجزائري تدل على أن الاهتمام بالشباب وقضاياهم لم يكن في المستوى المطلوب (زيادة عدد الهجرة الشرعية غي الشرعية، إضراب الأطباء، إضراب نقابة التربية، إضراب الطلبة الجامعيين...الخ)، كل هذه المؤشرات تتعارض بشكل قاطع مع مفهوم المواطنة، فمن جهة نرى الخطابات السياسية تدعو الشباب للانخراط والمشاركة في الحياة العامة، ومن جهة أخرى كل الممارسات على أرض الواقع عكس ذلك، مما يؤثر على قيمة الولاء والانتماء لدى الفرد تجاه الدولة، وممارسة حقوقه وواجباته ضمن إطار المصلحة العامة، فالمواطنة مبينة على قيم وسلوكيات مدنية تؤمن بالصالح العام وتحاول إيجاد أكبر مساحة ممكنة من المصالح المشتركة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى مبينة على الاعتراف بالحقوق والواجبات المتساوية،أي أنها تعبر عن عقد اجتماعي بين الفرد والمجتمع والدولة وهو المفهوم الذي أقرته دائرة المعارف البريطانية[1].

فنجد أن إرادة المواطن في اختيار ممثله ليست محترمة وإرادته في مراقبة أعمال السلطة معدومة، وحريته في التعبير مقيدة، فلا هو يتظاهر ولا هو يحق له الإضراب بدون متابعات، ولا هو مسموح له بالمشاركة في تسيير شؤون الأمة والمجتمع إلا في إطار ما تسمح به السلطة، ولا هو يتمتع بالأمن المطلوب أو العيش المحترم والصحة الجيدة، وكما أن المواطن لا يشعر بأنه في مساواة مع أخيه المواطن كما تنص على ذلك المادة 29.[2]

كما نرى أن المواطنة والشعور بالانتماء للوطن والقانون لا يزالان غائبين في المجتمع الجزائري وخاصة الشباب، فعلاقة المواطن بالسلطة والقانون في تصادم وقطيعة، هذا ما يفسر لنا الظواهر الاجتماعية التي نراها لدى الشباب عند المطالبة بحقوقهم) ذهنية قطع الطرقات بالمتاريس وإضرام النار) ، هي لغة الحوار الوحيدة التي يفهمها النظام ويستجيب لها، ولا يعترف بقنوات الحوار الأخرى. حيث إضراب الأطباء المقيمين الذي أقيم وفقا لما يكفله الدستور والقانون لم يأت بثماره، نفس الشيء

[1] الطيب بوهلال، "مقاربة سوسيو قانونية لقيم المواطنة في المجتمع الجزائري (مقارنة بين دستوري 1989، 2016)"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، م 04، ع 03، (سبتمبر 2019)، ص ص، 584- 585.

[2] نادية خلفة، مرجع سابق، ص 103.

ينطبق على إضراب طلبة الجامعة بمدارس تكوين الأساتذة الذي دام قرابة أربعة أشهر ولم يأت بنتيجة تذكر، وهو ما يعيق دون شك بناء قواعد السلم الوطني والممارسة الديمقراطية.

كل هذه المؤشرات والعوامل أثرت على مفهوم المواطنة في المجتمع الجزائري، وأفرزت لنا أربعة صور للمواطنة:

- المواطنة المطلقة :وهي عبارة عن دمج بين الدور الإيجابي والسلبي للمواطن تجاه المجتمع، بناءً على الظروف التي يعيش فيها وعلى دوره في المجتمع.
- المواطنة الإيجابية: وهي الشعور بالانتماء للوطن، وهي على الورق فقط وغائبة في المجتمع.
- المواطنة السلبية: عدم شعوره بانتمائه للوطن وللمجتمع وهو ما ينتج لدى الفرد حالة الاغتراب الاجتماعي.
- المواطنة الزائفة: وهي نفاق اجتماعي وسياسي هدفه تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.

كل هذا يفسر لنا الشرخ الحاصل في المجتمع الجزائري بين أفراده ومسؤوليه، إذ نجد أن النظام السياسي لا يعبر عن أهداف المجتمع وتطلعاته، مما أدى إلى عزوف المواطنين عن النشاط السياسي (العزوف عن الانتخابات)، هو ما يتعارض بشكل صارخ مع أهداف التنشئة المواطنية التي تهدف إلى إنشاء مواطن قادر على تحمل المسؤولية السياسية والمشاركة الفعالة[1].

ومن خلال ما سبق يتضح أن المواطنة تعرف جملة من التحديات والإشكاليات تحول دون تبلورها وتجذرها في المجتمع الجزائري ومنها:

- ✓ **مخلفات الاستعمار الفرنسي**: حيث قام الاستعمار الفرنسي خلال فترة وجوده بالجزائر بتشويش مسألة الولاء والانتماء، كما خلق انقسامات في المجتمع على أساس جهوي ومناطقي واثني ولغوي وثقافي وطائفي ومذهبي، والتي لم تجري معالجتها وتجاوزها من قبل السلطة الوطنية قبل الاستقلال، بل جرى تعميق بعضها.
- ✓ **الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري:** إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على ما يدره الريع البترولي من مداخيل بشكل أساسي ولد لدى أفراد المجتمع ثقافة تقوم على النظرة المادية وتراجع قيمة العمل

[1] الطيب بوهلال، مرجع سابق، ص ص، 585- 586.

والانجاز، مما أحدث اهتزازات على صعيد البنية الطبقية للمجتمع التي عرفت تحولا واستقطابا طبقيا سريعا وعميقا.

- ✓ **الأزمة الأمنية:** تركت الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي آثارا سلبية على النسيج الاجتماعي وعلى تماسك المجموعة الوطنية، مما أدى إلى تراجع روح المواطنة وما تقتضيه من تسامح ووطنية وتغليب الصالح العام، وعلى الرغم من الآثار السالفة الذكر إلا أن فترة مكافحة الإرهاب باعتبارها ظاهرة غريبة على ديننا ووطننا وقيمنا، حركت الشعور بالمواطنة والاتجاه نحو السلم الاجتماعي والعيش المشترك وتعزيز التماسك الاجتماعي المعبر عنه من خلال مصادقة الشعب الجزائري على قانون المصالحة الوطنية سنة 2005، والذي يعد مفتاحا لعودة المواطنة الثابتة والمستقرة، عبر رفع حالة الطوارئ وعودة العمل بالقوانين العادية التي تعزز الحريات المدنية والشخصية.
- ✓ **غياب الحكم الراشد و انتشار ظاهرة الفساد:** أدى غياب صيغة الحكم الراشد وما تقتضيه من شفافية في التسيير والصرامة في التقييم والمحاسبة إلى انتشار ظاهرة الفساد في بعض القطاعات، وكانت لهذه الحالة تداعيات علة حالة المواطنة في الجزائر، ومنها تراجع هيبة الدولة وفرص تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص، وفقدان الثقة بين المواطن وسلطته، مما أثر سلبا على سلوكه السياسي الذي يظهر في عدم اكتراثه بالحياة السياسية وعزوفه عن أداء الواجب الانتخابي، باعتباره فعلا مواطنيا، كما أنه بسبب انتشار الفساد أصبح المواطن أكثر جرأة على ثقافة الرشوة والوساطة من ثقافة القانون الذي عجز عن تحقيق ما حققته ثقافة الفساد، وهذا ما يتنافى مع المواطنة التي يعتبر احترام القانون والالتزام به أحد شروطها ومقوماتها.

وإلى جانب التحديات التي سبق ذكرها يمكن الإشارة أيضا إلى بعض التحديات التي نعتقد أنها ستؤثر سلبا على حالة المواطنة في الجزائر في حال عدم الانتباه إلى خطورتها في المستقبل، ومنها:

- ضعف الثقافة القانونية وغلبة التقليدي في مقابل المؤسساتي، وغياب الحياة السياسية وتراجع العمل الحزبي وتكون العصب السياسية.
- بروز الجهوية والمناطقية فيما يتعلق بتوزيع المجهود التنموي وفي توزيع المناصب، مما أدى إلى تدهور حالة الشعور بالانتماء إلى وطن واحد، على الرغم من محاربة الدستور والقوانين السارية المفعول لهذه السلبيات.

- تنامي الشعور باللامسؤولية في أوساط الشباب بفعل تأثير العولمة وتراجع دور المؤسسات التقليدية للتنشئة الاجتماعية (الأسرة والمدرسة)، بالإضافة إلى حالة الإقصاء والتهميش، بحيث أصبح الشاب الجزائري يعيش حالة اغتراب عن مجتمعه وعن قيمه الأصيلة، بالإضافة إلى تنامي روح الأنانية والربح السريع وتجاهل القانون والتمرد على الضوابط الاجتماعية والعدوانية تجاه كل ما هو رسمي، حيث يحمل الشباب مسؤولية وضعيته المزرية إلى أجهزة الدولة المختلفة.
- بسبب تأثير تحدي العولمة ووسائل الاتصال الحديثة، يعيش المواطنون الجزائريون المهاجرون حالة من اهتزاز المواطنة لديهم بسبب عدم اندماجهم في الموطن الذي هاجروا إليه من جهة، ومن جهة أخرى تفكك وضعف الرابطة التي تربطهم مع أمتهم التي كانت وطنا لهم، مما أدى إلى بروز شكل جديد من المواطنة لديهم كنتيجة حتمية لبلورة المواطنة العالمية.[1]

إن مفهوم المواطنة في الجزائر يعد مفهوما شاملا، يتشكل من منظومة من قيم وأفكار، تتجسد من خلال ترسانة كبيرة من القوانين التي تنظم السلوكات والممارسات، والمواطن الجزائري يحتاج الى من يزرع ويغرس فيه هاته القيم المثلى ويمده بالمعلومات والمهارات اللازمة التي تساعده في ممارسة حقوقه كاملة وفي أداء دوره تجاه مجتمعه، لينعكس ذلك على علاقاته الاجتماعية ككل.

[1] بلقاسم نويصر، كريمة حاتي، مرجع سابق، ص ص، 20-21.

خلاصة الفصل:

إن المواطنة تعمل على تحقيق تدبير حكامة المجتمع بكل مكوناته ومؤسساته، وتعمل على ضمان استمرار الدولة القوية والمجتمع من خلال تمكين حقوق كل واحد منهم، والعمل من أجل رفعة الوطن وتقدمه ونمائه، وهي تساهم في تشكيل شخصية المواطن والهوية الجماعية، الثقافية والاجتماعية والفلسفية.

فتحقيق المواطنة مرتبط بعقد اجتماعي (بين الفرد والمجتمع والدولة) الذي يقره النظام ويعترف به الفرد والمجتمع، بناءً على دستور يحدد أبعاد المواطنة وقيمها، لذا نجد الدستور الجزائري هو المرجع الأساسي لكل قوانين الجمهورية، وهو الذي يقر بهذه القيم على اعتبار أنها أساسية في تعزيز المواطنة في المجتمع الجزائري.

إن الدستور الجزائري أعطى لموضوع المواطنة أهمية بالغة في كل تعديلاته، ففي دستور 2016 ركز على ثلاثة أهداف رئيسة، أهمها كفالة وترقية الحقوق والحريات الفردية سواء كانت هذه الحقوق اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية، أما دستور 2020 اعتبر الديمقراطية التشاركية مكسب جديد للمجتمع المدني، وذلك بدسترة الدور التشاركي له في تسيير الشأن العمومي من أجل تعميق الممارسة الديمقراطية وتعزيز قيم المواطنة.

كل المواد الدستورية وكل السياسات المسطرة من قبل الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، تقر بمبدأ المواطنة لجميع أفراد المجتمع، لكن على أرض الواقع مازالت بعيدة كل البعد عن أهم قيم المواطنة وهي كفالة الحقوق المدنية للمواطنين، مما أحدث لنا حالة اللااستقرار على المستوى المجتمعي والاقتصادي، فالمواطنة الجيدة هي التي تتسم باحترام الاستحقاقات الفردية وأداء الالتزامات المدنية، والمواطنة هي التي لا يكون فيها الولاء للحكام أو للنظام لكن للوطن واحترام القانون، وهذا الدور يتمثل في التواصل الشعبي وشبه الرسمي، ومنع السلطة من تجاوزه أو تحقيره.

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي للسياسة العامة التربوية وواقعها في الجزائر

تمـــهـيد:

إن السياسات التربوية تحظى باهتمامٍ عالميٍ متزايد، حيث تولي الأنظمة السياسية عنايةً خاصةً بتطويرها، كونها تجسِّد الأهداف التربوية، وتوضح مواقف الجهات المسؤولة من القضايا المتعلقة بها، ويعد عدم وضوحها من أبرز المشكلات التي يعاني منها النظام التربوي، وأن عملية صنعها تشكل تحدياً للأفراد والجماعات.

ومنه، هذا الفصل يتناول في مبحثه الأول البحث عن ماهية السياسة العامة التربوية، وماهي خصائصها، وشروطها، وذكر أهم الأسس الأساسية لبناء السياسة العامة التربوية، بالإضافة إلى ذكر أهم المصادر التي يعتمد عليها كمرجعية لبناء سياسة تربوية، ومن ثم بيان الأهمية الكبيرة التي تتميز بها السياسة التربوية.

أما المبحث الثاني، فسيتطرق إلى واقع السياسة التربوية في الجزائر من خلال ابراز أهم المحطات التاريخية التي مرت عليها هذه السياسة، وذكر أهم الفواعل الرسمية والغير الرسمية التي تدخل في عملية صنع وتنفيذ السياسة التربوية في الجزائر، وأخيرا ابراز العلاقة القائمة بين المواطنة والسياسة التربوية الجزائرية من خلال نظامها التربوي الجديد.

المبحث الأول: ماهية السياسة التربوية:

إن التربية والتعليم يعتبران من الحاجات الضرورية في المجتمع الحديث، فمن خلالهما تتم تنمية وتطوير القدرات العقلية والفنية والشعورية والجسدية للفرد، مما يجعله قادرا على قيادة عملية التنمية المستدامة في المجتمع، كما أنه عن طريق التربية والتعليم تتم تنشئته اجتماعيا وثقافيا وسياسيا لكي يصبح مواطنا مواليا للدولة التي تنمو وتتطور بنمو وتطور مواطنيها، فبالتربية والتعليم تتحقق تربيته الوطنية التي تركز على ارتباطه بوطنه والافتخار بالانتماء إليه وبالدفاع عنه، وتوثق ارتباطه بمجتمعه، وطاعته للقوانين ووعيه بحقوقه وواجباته، وعن طريقها يصبح الفرد يحس بالانتماء والافتخار بالوطن، وبالتربية والتعليم نزوده بالمهارات الذهنية واليدوية من خلال مبادئ وأفكار ومناهج وقيم ومعايير سلوكية التي تعطي لها الدول أهمية كبيرة في مضمونها التربوي لتبليغها للتلاميذ، وللبيئة التي تستقبل فيها الرسالة التربوية.

ولأجل تحقيق هذه الأهداف أنشئت المنظومة التربوية التي هي بمثابة تفاعل متكامل بين عدة عناصر بشرية، إدارية، تربوية، علمية، قانونية ومالية، تقوم بضمان وظيفتي التربية والتعليم في المجتمع، من خلال إنشاء وزارة خاصة للإشراف على إدارة المنظومة التربوية الوطنية، هي وزارة التربية الوطنية.[1]

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة التربوية وخصائصها:

أولا: مفهوم السياسة العامة التربوية:

حظيت السياسات التربوية باهتمامٍ عالميٍ متزايد، حيث تولي الأنظمة السياسة عنايةً خاصةً بها، كونها تجسد الأهداف التربوية، وتوضح مواقف الجهات المسؤولة من القضايا المتعلقة بها، ولأن عدم وضوحها يعد من أبرز المشكلات التي يعاني منها النظام التربوي، وأن عملية صنعها تشكل تحدياً للأفراد والجماعات، ولعل السياسة التربوية أو التعليمية جزء من السياسة العامة للدولة، وتظهر في محتوى برامج الإصلاح التربوية والمناهج الدراسية والبرام والمقررات التعليمية، وبالتالي يمكن اعتبارها سياسة وزارة على مدى زمني معين تسعى لتحقيق أهدافها في حدود ما تتضمنه من مبادئ.

[1] أحمد لشهب، "صنع السياسة التربوية في الجزائر"، **مجلة الفكر**، م 09، ع 02، ص 257.

وباستقراء الأدبيات في هذا المجال يلاحَظ أن مفهوم السياسات التربوية حظي باهتمام كبير من قِبل الدارسين، وقد تم تناوله كمرادف لمفهوم السياسات التعليمية، حيث تعددت التعاريف، منها ما جاء في الوثائق الرسمية، ومنها ما جاء في الموسوعات التربوية، وأخرى في الدراسات والأبحاث، ورغم ذلك فإنها تدل على مفهوم مشترك، ومن تلك التعاريف ما يلي.

السياسة العامة التربوية هي المبادئ والأهداف والمناهج أو الطرق والوسائل التي تحددها الدولة في خطة أو برنامج وطني للمنظومة التربوية في فترة زمنية محددة، أو أنها برنامج وطني للتنمية وإدارة العملية التعليمية وفقا لمبادئ وأهداف ومناهج ووسائل محددة بصفة قانونية،[1]ويعرفها البعض على أنها مجموعة من الأهداف والمبادئ والاتجاهات التي يقوم عليها التعليم في أي مجتمع من المجتمعات وتحديد إطاره العام، ونظمه المختلفة، وأنها التنظيم العام الذي تضعه الدولة لقيام أوضاعا التعليم فيها بأجهزته الفنية والإدارية وفق ما تراه من أسس وقواعد ولوائح منظمة لإتمامه.[2]

وعرفَت السياسات التربوية بأنها عبارة عن الموارد الدستورية العامة للتعليم، وهي التي تبين الأسس العامة التي يقوم عليها، والتخطيط لإنشاء مؤسساته، وتبين أهداف العملية التربوية، وتحدد الأسس التي تقوم عليها، كما تحدد أهدافها ومقاصدها، سواءً كانت هذه الموارد مكتوبة معلنة بقرارات ومراسيم أم غير مكتوبة ولا معلنة، إلا أنها ملاحظة ذهنياً لدى المشرفين على مؤسسات التعليم والمنشئين لها، والموجهين لمسيرتها.

والسياسات التربوية هي: عملية إجرائية توضح ما يجب فعله من أجل تحقيق الأهداف التربوية، وتحدد اتجاهات العمل، وتوجه عملية اتخاذ القرار التربوي، واختيار البدائل المناسبة، من أجل حل المشكلات التربوية وتطوير التعليم بما يحقق احتياجات الحاضر وآمال المستقبل.

كما أنها مجموعة المبادئ والأسس والمعايير والخطوط العامة التي توجه مسار التربية والتعليم في دولة ما، والتي يضعها المجتمع عن طريق أفراده ومؤسساته، وتشمل أهداف التعليم وفلسفته ونظامه ووسائل تحقيق الأهداف، كما تشمل أيضا سياسات فرعية تختص بميادين التعليم المختلفة.

[1] معن محمود عياصرة، نظم **وسياسات التعليم: نماذج عربية -أجنبية**، دار وائل للنشر، البحرين، الطبعة الأولى، 2011، ص ص،46-47.

[2] معن محمود عياصرة، المرجع نفسه، ص 49.

ومن جانب آخر، عرفت السياسة التربوية بأنها تحديد النمط العام للمراحل التعليمية، التي ينتظم فيها المتعلم، وأهداف كل مرحلة من هذه المراحل، ومجموعة الخطط والبرامج والتوجهات، وكذلك القوانين والقواعد والنظم والأسس العامة، التي تسير بناء عليها عملية التربية والتعليم فيه، ووفق هذا تعد السياسة التربوية القاعدة الأساسية التي تنطلق منها العملية التربوية والتعليمية.[1]

ومن خلال استعراض التعريفات السابقة لمفهوم السياسات التربوية وبالرغم من تعددها يلاحظ أنها ركزت على ما يلي:

- القواعد والقوانين والنظم والمبادئ والأسس العام التي تحكم العملية التربوية
- الأهداف العامة للتربية والتي تخدم الأهداف العامة للمجتمع بشكل عام.
- أن السياسات التربوية تتضمن مراحل التعليم المختلفة والمستويات العلمية والخبرات والاتجاهات والمهارات التي يكتسبها المتعلم وما تحتاجه العملية التربوية من إمكانات مادية وبشرية.
- أن السياسات التربوية جزءٌ من السياسة العامة للدولة شأنها شأن النظم المختلفة في المجتمع تؤثر وتتأثر بتلك السياسة العامة للدولة.
- أن السياسات التربوية تعكس أهداف واتجاهات المجتمع وبالتالي فلسفة المجتمع بشكل عام.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك خلط وتداخل كبير بين مصطلحي السياسة التربوية والسياسة التعليمية، بحيث يتم تناول هذين المصطلحين لدى بعض الباحثين والكتاب كمصطلحين مترادفين، يعبران عن الشيء ذاته، وهذا صحيح نوع ما، إذا ما نظرنا إلى أساس هذا التداخل وهو مشكلة ترجمة المصطلح (educational policies) إلى اللغة العربية، فالبعض يحمله على المصطلح الأول والبعض يحمله على المصطلح الثاني، ولا مشكلة في ذلك، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن اللغة العربية ثرية جدا بالمرادفات.

ولعل القول الفصل في مدلول ترجمة المصطلح (educational policies) هو الرجوع إلى السياق المذكور فيه وطبيعة المهام والإجراءات المرتبطة به في ذلك السياق، فالسياسات التعليمية هي الأكثر

[1] فتون أحمد الغفير، **أنموذج مقترح للمدرسة المجتمعية وسياساتها التربوية في مرحلة التعليم الأساسي في سورية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة**، أطروحة دكتوراه، (جامعة دمشق، كلية التربية، قسم التربية المقارنة، 2014/ 2015)، ص 85.

شيوعا واستخداما في الأوساط التربوية والأكاديمية، وهي الوسيلة التي تستخدمها الدول في إصلاح التعليم، أي أنها تتعلق بالتخطيط للتعليم بشكل عام، ورسم الاستراتيجيات الكبرى واتخاذ القرارات المناسبة له، وهي مقصورة على الجهات المسؤولة عن التعليم في الدول، بينما السياسات التربوية فهي أقل شيوعاً واستخداماً نوعاً ما، ولكنها تتعلق بمستوى الأداء، وبالممارسات التي تتم داخل الميدان، والتعامل مع الأوضاع القائمة فيه، أي أنها إجرائية وتنفيذية أكثر من السياسات التعليمية، كما أنها ليست حكراً على مؤسسات التربية فقط، ومن هنا يمكن القول أن السياسات التعليمية تختص بالجانب النظري، أما السياسات التربوية فتختص بالجانب العملي للتعليم ككل.[1]

ثانيا: خصائص السياسة التربوية:

تمثل السياسة التربوية أحد أهم أركان السياسة العامة في جميع الدول، وتعد عملية وضعها من أهم متطلبات عملية التخطيط التربوي لأنها المرشد الأساسي لوضع الأهداف والوسائل والإجراءات، ومصدر رئيسي للإعداد والتنمية والتدريب للمخرجات البشرية المؤهلة التي يحتاج إليها المجتمع لتحقيق الرخاء وتدعيم النمو في مختلف المجالات.

وتتميز السياسة التربوية في أي دولة بمجموعة من الخصائص أهمها:

- السياسة التربوية تظهر الدستور العام للتعليم، وتبين الأسس العامة التي تقوم عليها مواده، سواء أكانت هذه المواد مكتوبة ومعلنة بقرارات ومراسيم، أم غير مكتوبة ولا معلنة، إلا أنها مدركة ذهنيا لدى المشرفين على مؤسسات التعليم والمنشئين لها والموجهين لمسيرتها.
- السياسة التربوية تمثل الإطار العام للنظام التعليمي ومؤسساته المختلفة، وتوضح العلاقة بين ما تحتاج إليه البلاد وما ينبغي أن تقوم به المؤسسات التعليمية، بواسطة إدارات مختصة وبمشاركة بعض أفراد المجتمع، فتعبر عن خيارات المجتمع وقيمه وعاداته وتصوراته في الحاضر والمستقبل.
- السياسة التربوية ذات طبيعة عامة، وليست تفصيلية، وفي مداها شمولية، توضع بحيث تسمح بحرية صنع القرارات الملائمة للمواقف والمشكلات التربوية، وفي الوقت ذاته تشكل المجال الذي يوجه القرارات الملائمة لتحقيق الأهداف المنشودة للعمل التربوي كله.

[1] محمد بن علي بن محمد آل عون السهلي، **تطوير السياسات التربوية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات القدرة التنافسية "استراتيجية مقترحة"**، أطروحة دكتوراه، (جامعة الملك سعود، كلية التربية، قسم السياسات التربوية، 2019/2018)، ص 24.

- السياسة التربوية مستمرة ومتطورة، تستجيب لما يحدث في المجتمع من تغير، وما يطرأ عليه من تحول في أنظمته السياسية، أو الاجتماعية، أو الفكرية، أو الاقتصادية، وهي تتأثر بما يتأثر به المجتمع من توجهات عالمية في مجال التربية والتعليم.

- السياسة التربوية مرنة وقابلة للتطبيق، ولها وظيفة توجيهية، يجري بناؤها وفق أهداف متفق عليها.

- السياسة التربوية علمية، تنبع علميتها من كونها اختيرت من بين عدة بدائل، وذلك الاختيار يعتمد على التفكير العلمي الذي يراعي ملاءمتها لظروف المجتمع ومن ستطبق عليهم، فهي ليست عفوية أو اجتهادات شخصية، وإنما هي نتاج أبحاث ودراسات علمية في اختصاصها.

- السياسة التربوية مرتبطة بالسلطة، فهي جزء من السياسة العامة للدولة، وتترجم بقوانين وأنظمة وبرامج وتعليمات.

- السياسة التربوية موضوعية، أي أنها لا تتأثر بالرغبات الشخصية للعاملين أو المسؤولين التربويين، إلا أنها بالضرورة تكون منبثقة من مبادئ، وأسس، وأهداف عامة، للمجتمع بشكل عام، وهذا لا يعني جمودها وثباتها، إنما يعنى تطويرها وتحديدها حسب المواقف والمستجدات.

- السياسة التربوية ذات طبيعة مغايرة لفلسفة التربية، فالفلسفة التربوية أوسع وأشمل من حيث الرؤية الفكرية من السياسات التربوية، والتي تقتصر رؤيتها الفكرية على البنية الاجتماعية والأهداف المجتمعية للمجتمع الذي توجد فيه، والفلسفة التربوية مستقرة وثابتة لأن أغراضها ليست مرحلية كالسياسات التربوية، ولها وظائفها المحددة، فالسياسات التربوية تعنَى بمشكلات التربية في الواقع، وتوفر الأسس لتقييم الخطط التربوية الموجودة والمقترحة.

- أنها متكاملة، للسياسات التربوية تكامل داخلي وخارجي، فهي تتكامل مع السياسات الأخرى داخل الدولة، كما أنها متكاملة فيما بينها من خلال التكامل القائم بين أهداف مراحل التعليم المتعددة والمتنوعة، سعي اً لتحقيق غاية التعليم وأهدافه العامة.

- أنها قابلة للتطبيق، فاختيار السياسات التربوية يبنى على واقع المجتمع واحتياجاته، وإمكاناته المتاحة بشرية ومادية، ولذا فهي تنطلق من أهداف قابلة للتحقيق، وقد سبق الاتفاق عليها من قبل أطراف العمل التربوي، وبالتالي فهي لن تتعرض للجدل والنقاش مُا ييسر تطبيقها.

- أنها تستجيب للإمكانات والمواهب البشرية المختلفة، وتعدد مراحل التعليم التي ترتبط بها، وذلك أن الأفراد في جميع المجتمعات يختلفون في قدراتهم الشخصية، واستعداداتهم، وميولهم، واستيعابهم، ومن المنطقي أن نتوقع اختلافاً في نوعية التعليم المناسب لكل فئة، وفي المدة التي يمكن أن يقضونها في المراحل الدراسية المختلفة.[1]

مما سبق تتضح خصوصية السياسات التربوية بين السياسات العامة في الدول، من حيث أن مجال اهتمامها هو العنصر البشري الذي يمثل أهم مكونات المجتمع، ويعوَّل عليه كثيراً في إحداث التنمية وصناعة التقدم، وتكمن خصوصية السياسات التربوية في أنها ذات أبعاد اجتماعية، واقتصادية، وثقافية، وعلمية، وتربوية، مُا يفرض عليها الاتصاف بالمرونة، والعمومية، والدينامية، وأن تكون ذا طبيعة تفسيرية وتوجيهية لما يليها من مستويات، سواءً على مستوى التخطيط وتحديد الاستراتيجيات، أو على مستوى التنفيذ والبرامج الإجرائية والزمنية.

المطلب الثاني: مصادر السياسة التربوية وأسس بنائها:

أولا: مصادر السياسة التربوية:

السياسات التربوية لا تنشأ بالصدفة، أو بصورة فجائية، وإنما تتطلب بذل جهود منظمة لتحقيق أغراض أو توقعات يستهدفها المجتمع، أو أفراده في مرحلة من مراحل تطوره، لذا يعَد المجتمع بفلسفته العامة، ومؤسساته المختلفة، وتوجهاته الدينية، والاجتماعية، والثقافية، مصدراً رئيساً للسياسات التربوية تَستمِد منه غاياتها، وأهدافها، وسماتها، وتوجهاتها، ولأن المجتمع بكافة أطيافه جزء من العالم المحيط به، فإن هناك ثمة مصادر يمكن الاستفادة منها في صناعة وصياغة السياسات التربوية ومن هذه المصادر الآتي:

العقيدة الدينية للمجتمع: يعَد الدين من الركائز الأساسية لكثير من دول العالم، ومنها بعض الدول الإسلامية والعربية التي اعتبرت الإسلام منطلقاً لصياغة وصنع السياسة التربوية، فقد نصت وثائق السياسات التربوية والتعليمية في بعض الدولة الإسلامية والعربية على الدين الإسلامي، وجعلته من أهم مرجعيات السياسة التربوية والموجه لها، وفي المقابل فإن بعض الدول رفضت ربط التعليم بمنهج ديني محدد باعتبار الجوانب العلمانية.

[1] فتون أحمد الغفير، مرجع سابق، ص ص 85- 86.

الخبرات التاريخية: وتأتي من خلال الاتصال المعروف بين مراحل تطور كل أمَّة من الأمم، بحيث يجيء حاضرها من خبرة ماضيها، فلا يكرر أخطائها، ويتجه للتطور والتقدم.

الخبرة الأجنبية: الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجال العلوم والتقنية، وذلك وفقاً لشروط الاستعارة التربوية، مع الأخذ بعين الاعتبار التعاليم الدينية، والظروف، والعادات، والتقاليد المحلية، الذاتية والحضارية

الفكر التربوي: من خلال الأخذ بالنظريات التربوية الحديثة، والعلوم النفسية والسلوكية، والأخذ بآراء الباحثين والمفكرين، واجتهادات العقول التي تميزت بالإبداع والابتكار.

البُعد الدولي والإقليمي: فهناك علاقات ومصالح متبادلة بين الدول، يجب مراعاتها، وتحرص كل دولة على تحقيق ما يعود على مجتمعها بالنفع والصلاح من هذه العلاقات، بالإضافة إلى أن هناك دول تحتاج إلى معونات مادية وبشرية أو علمية أو بعثات دراسية من دول أخرى.

أنظمة ولوائح المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية: ترتبط العديد من دول العالم بالاشتراك في عضوية المنظمات الدولية والإقليمية، وكل من هذه المنظمات والهيئات لها أنظمتها وتشريعاتها التي تلزم الدول المشاركة فيها بتطبيقها، والعمل بها، مُا يجعل خططها وبرامجها ومشروعاتها ومواثيقها جزءاً من السياسات التربوية في الدول الأعضاء، ومصدراً من مصادر بنائها. [1]

كما نجد أن هناك من يصنف مصادر السياسة التربوية إلى مصدرين هما:

المصادر الداخلية: غالباً ما تبنَى السياسات التربوية التي توجه مسار التعليم في أي دولة في ضوء الإطار العام لسياسة هذه الدولة، من خلال المصادر التالية:

الدستور: ويعبر عن آمال الأمة وطموحاتها لتحقيق أهدافها في أنماط الحياة التي تنشدها.

[1] أبو ناصر فتحي محمد، الجغيمان عبد الله محمد.، **الإدارة والسياسات التربوية في مجال الموهوبين والمبدعين**، عمّان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012، ص 38.

القوانين: وهي المصدر الثاني بعد الدستور كموجهات للسياسة العامة للدولة لكونها ترجمة لهذا الدستور في صورة قوانين ملزِمة للأفراد وللدولة، وتتولى السلطة التشريعية مُمثلة في مجلسي الشعب والشورى صنع القوانين والتشريعات.

القيم والمبادئ السائدة في المجتمع: وهي التي تكون المبادئ الأخلاقية والأسس العامة للتعامل الفردية والجماعي، وتقوم على ما تضمنته الديانات السماوية بصفة عامة، والدين الذي تتبعه الغالبية العظمة من أفراد المجتمع بصفة خاصة، وعلى معرفة كافة القيم المجتمعية وأوزانها النسبية وبدائل السياسة المتاحة وآثار كل بديل.

الأيديولوجية السائدة في المجتمع: تعتبر الأيديولوجية السائدة ذات أهمية لأنها تحدد طبيعة المجتمع، ونوعية الخطوط العريضة لاتجاهات العمل فيه، والتعرف على القوى الفاعلة فيه.

المصادر الخارجية: بالإضافة للمصادر الداخلية ودورها في اشتقاق السياسات، إلا أن هناك مجتمعاً أكبر ومؤسسات دولية تؤثر بشكل مباشر على التعليم، ويشتق منها بعض المبادئ التربوية والقومية، ومن هذه المصادر ما يلي:

التقارير الدولية: وهي تلك المبادئ التي أوصت بها التقارير والوثائق الصادرة عن المؤسسات الدولية المعنية بشؤون التنمية الاجتماعية عامة والتعليم خاصة، حيث تقدم هذه التقارير معلومات عن واقع مُمارسات فعلية لبعض نظم التعليم في دول العالم حسب المجالات التي يتم اختيارها، وهذه الممارسات الفعلية وما قد يتبعها من توصيات تمثل مدخلاً مهماً لتقييم السياسات المطبقة في هذه النظم، أو مدخلاً مهماً في علمية بناء وتكوين السياسات التربوية.

المؤتمرات الدولية: لها تأثيرٌ ملحوظ في العديد من الدول، وذلك من خلال إطار العمل والتوصيات التي تصدر عن هذه المؤتمرات، والتي تعد موجهات مهمة لصانعي السياسات التربوية متخذي القرار، حيث تمثل مجمل قرارات وتوصيات هذه المؤتمرات حصيلة علمية نظرية واسعة ليس فقط في وضع السياسات والاستراتيجيات، بل أيضاً للبرامج والمشروعات والنشاطات التي يتم تنفيذها[1].

[1] سعاد عيد محمد، **تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة**. القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة، 2013، ص ص، 46- 54.

ثانيا: أسس بناء السياسة التربوية:

هناك العديد من الأسس التي تبنى عليها السياسات التربوية، سواءً على المستوى النظري أو على المستوى العملي، وهي بمثابة الدعائم التي تقوم عليها أي سياسة تربوية، وتعَد في معايير للحكم على نجاح السياسة ومدى ملاءمتها لآمال وتطلعات الدولة والمجتمع، ومن هذه الأسس:

الأساس الديني: لابد لأي سياسة تعليمية أن تعنَى بالجانب الديني كسبيل لتكوين ما يسمى بالضمير الديني، الذي ينعكس على كل الممارسات والسلوكيات الشخصية والجماعية، والعناية بهذا الجانب إنما هي عناية بالتدين وبالفطرة، وترجمة حقيقية لمشاعر الأفراد الدينية، وإن أي سياسة تربوية لا تراعي هذا الجانب تمتلك أسباب فشلها، حتى وإن كان نجاحها واضحاً، فالدين الإسلامي هو حتماً باعتباره وحي في أصله، وخاتم الأديان السماوية، يستند إلى براهين علمية وأحكام قطعية صالحة لكل زمان ومكان، فالعودة إلى الإسلام باعتباره أساساً للسياسات التربوية تستتبع نتائج مهمة في طبيعة التربية التي يرجى تطويرها.

الأساس الفلسفي: من الضروري وجود فلسفة واضحة تحكم كل أنواع السياسات الاجتماعية بما فيها السياسة التربوية، مع ضرورة اشتقاق هذه الفلسفة من طبيعة المجتمع، وهذا لا يعني بالضرورة أن هناك انفصال بين الماضي والحاضر والمستقبل، وحين تنبثق السياسة التربوية من نظام اجتماعي له أبعاده الثقافية والأيديولوجية والسياسية والاقتصادية فهي تعبر عنه وتسعى إلى تطويره، مع الأخذ في الاعتبار المبادئ الثابتة، مثل مبدأ تكافؤ الفرص، والتحرر من الضغوط التي تمليها الهيئات والمؤسسات الدولية[1].

الأساس العلمي: السياسات التربوية كأي سياسة أخرى لا يمكن صنعها من دون الاعتماد على قواعد أساسية للمعلومات تتضمن معلومات عن كل عناصر المنظومة التعليمية بالتفصيل، وتعد عملية الحصول على البيانات والمعلومات والتأكد من صدقها أهم مرحلة من مراحل صنع السياسة، لذا يعتمد صنع السياسة التربوية اعتماداً أساسياً على نتائج البحوث التربوية التي تمعد أداةً رئيسة لإنتاج المعلومات وفهم الظواهر والمشكلات، كما تعد مصدراً أساسياً من مصادر المعلومات التربوية، فهي تساهم في صنع السياسة من عدة نواحٍ، فقد تحث صانع السياسة إلى سرعة اتخاذ قرار معين، وتقترح آليات جديدة لتطوير التعليم، وتضيف الوعي في المناقشات والمفاوضات التي تحدث داخل عملية صنع

[1] محمد بن علي بن محمد آل عون السهلي، مرجع سابق، ص 58.

السياسة، وتطرح حلولاً إجرائية لمشكلات قائمة، وتجري مجموعة من الإسقاطات التي يمكن من خلالها توقع باحتياجات التعليم مستقبلا.

المشاركة: من منطلق أنه لا يوجد شخص أو جهة واحدة أو مؤسسة بعينها تعرف كل شيء، فإنه لابد من إشراك المعنيين ذوي الصلة في صنع السياسة التربوية لبيان وجهة نظرهم في قضايا التعليم، ولتجنب المعارضة، وتدعيم قضية معينة، ولإضفاء الشرعية على الجهود التي تبذل في صنع السياسة، وتتحقق المشاركة باستخدام أساليب متعددة كالحوار، وهو أسلوب أو آلية من آليات المشاركة.

ويجب أن تصنع السياسة التربوية من أسفل إلى أعلى، أي يشارك في صنعها المستفيدون، والمنفذون، والممارسون، والرأي العام، وهذا ضمان مبدئي لنجاح السياسة، ويزيد فشل السياسة وتزداد الفجوة بينها وبين التنفيذ إذا ما صنِعَت من أعلى إلى أسفل، أي يصنعها الأفراد الذين يشغلون قمة الجهاز الإداري، وهذا ما يبرر سبب انفصال السياسة عن التنفيذ.

النظرة المستقبلية: ينبغي أن تكون السياسات التربوية في جملتها سياسات بعيدة المدى، الأمر الذي يفترِض ضمان نوع من الدوام لما يجري من خيارات، وما ينفذ من إصلاحات، لذا ينبغي أن تتجاوز السياسات التربوية مرحلة السياسة قصيرة النظر، أو الإصلاحات المتلاحقة المعرضة للتغيير مع تغير الحكومات، وينبغي كذلك أن تستند إلى تحليل مدقق لأوضاع النظم التعليمية، فتعتمد على عمليات تشخيص مؤكدة وتحليل مستقبلي ومعلومات عن السياقين الاجتماعي والاقتصادي، ومعرفة للاتجاهات العالمية، وتقييم النتائج.

كما أن نتاج السياسات التربوية يرتبط بالمستقبل أكثر من ارتباطه بالحاضر، والأجيال التي توضع لها السياسة ستكون مسؤولة عن المستقبل وتشكيله ومعالجة قضاياه، وهذا يقتضي أن يتوافر لصانعي السياسة مجموعة من الدراسات المستقبلية لصياغة النماذج وتصور السيناريوهات وتحديد البدائل.

الجمع بين الأصالة والمعاصرة: يعني ذلك المحافظة على الثوابت الراسخة التي لا تتغير بتغير الأشخاص ولا الأزمان، وبذلك تحافظ على الموروث الثقافي للمجتمع، وفي الوقت ذاته تتطور وتتماشى مع المستجدات التي تحدث داخل المجتمع أو خارجه، فعلى سبيل المثال، يجب على السياسات التربوية أن تتعامل مع المفاهيم الجديدة مثل التعليم المتميز، والجودة في التعليم، والتعلم عن بمعد، تلك المفاهيم التي ظهرت نتيجة للتطور التكنولوجي السريع والانفجار المعرفي الذي حدث في المجتمع لتواكب بذلك

مستجدات العصر، شريطة المحافظة على الثوابت التي لا تتغير، والتي يجب أن تلتزم بها أي سياسة مثل المجانية، وتكافؤ الفرص وغيرها.

ربط التعليم باحتياجات سوق العمل: إن التعليم استثمار له عائد اقتصادي واجتماعي، ولا معنى لاختيار سياسات لا تراعى فيها الناحية الاقتصادية، لذلك لابد من التعرف على موقع المشروعات التعليمية في خطة التنمية الشاملة، ومدى تحقيق أهدافها، والعائد المتوقع منها، ودورها في تلبية احتياجات سوق العمل كمّاً وكيفاً، ولابد من أن تلائم مخرجات السياسة التربوية التطور الاقتصادي وآليات السوق، فيستفاد من تلك المخرجات في تطوير المجتمع ونهضته، فلا تصير جهود السياسة نظريات فقط من دون أن يكون هناك تطبيقات، أي لابد من الاستفادة من هذه الطاقة البشرية الهائلة، لذا فالحاجة لقوى عاملة مؤهلة ومدربة ستكون الحافز لصانعي السياسات التربوية على التوسع في التعليم وجودته[1].

المطلب الثالث: شروط السياسة التربوية وأهميتها:

أولا: شروط السياسة التربوية

لكي تكون السياسات التربوية واضحةً، ومنسجمةً مع السياسات العامة للدولة فإنه لابد أن تتوفر فيها بعض الشروط والاعتبارات التي من شانها أن تزيد من صدقها وفاعليتها، ومن شروطها ما يلي:

- عدم تعارض السياسة مع القوانين والأنظمة.
- مساهمة السياسة في تحقيق الاستراتيجيات والأهداف.
- تناغمها مع الظروف البيئية الداخلية والخارجية للمنظمة التربوية.
- أن تكون السياسة قابلة للتنفيذ عمليا، أي لا تكون مجرد شعارات غير ممكنة التنفيذ.
- أن تكون السياسة واضحة تماما حتى يسهل استيعابها وفهمها من جانب القائمين على تنفيذها.
- مراجعة السياسات بصفة مستمرة للتأكد من صلاحيتها بما يتفق والواقع الفعلي.
- أن تتفق السياسات مع تقاليد المجتمع وثقافته وبيئته وعاداته وتنبع من صميم حياته.

[1] محمد بن علي بن محمد آل عون السهلي، مرجع سابق، ص 60.

- أن تعتمد على البحوث والدراسات حتى لا تتعرض للتبديل والتغيير من وقت لآخر، وتستند على الأسلوب العلمي الصحيح المعتمد على الدراسة الواعية والتحليل الجيد.
- أن تعمَّق بموجب برامجها وخططها المفاهيم الاجتماعية الصحيحة، والقيم، والمثل الإنسانية السامية، وحقوق الإنسان.
- أن تتحقق في السياسات التربوية فلسفتنا العربية والإسلامية ومثلنا الرائدة وتراثنا ومبادئنا.
- أن تهتم بالاتجاهات التربوية المعاصرة من حيث تحقيق إيجابية الفرد وتنمية قدراته.
- أن تتجه إلى اللامركزية في التنفيذ، بينما تتفرغ الأجهزة المركزية لعمليات التخطيط، والتنظيم، والمتابعة، والتقويم، والأعمال المركزية المناسبة.
- أن تراعي مطالب نمو المتعلمين، وميولهم، واتجاهاتهم، واستعداداتهم.
- أن تراعي ديمقراطية التعليم، وإيصاله لجميع الفئات بدون تمييز، بحيث يجد كل إنسان فيه فرصة متكافئة.
- أن تعمل على ربط العلم بالعمل المنتج، وبالحياة، وعلى ترشيد التعليم وتخطيطه بحيث توجه مخرجاته نحو أماكن العمل.
- أن تعمل على ترسيخ التعاون مع الهيئات الإقليمية والعربية والدول المماثلة وتبادل الآراء والخبرات والبحوث والطلبة والمعلمين وغيرهم.
- أن ترسم السياسة المالية، وتقترح الموازنات اللازمة للمشروعات، وتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة وأقصر زمن.
- أن تشرك البيئة والمجتمع المحلي معها في إدارة أعمالها.[1]

ومن خلال ما سبق يمكن القول إنه متى ما ألزمت السياسات التربوية نفسها بالأهداف والغايات والسياسات بعيدة المدى للتنمية الوطنية، والأهداف القطاعية، وتمسكت بالتشريعات والأنظمة التربوية، وتناغمت مع السياسة العامة للدولة، وعملت بالأهداف العامة للتربية، وأهداف المراحل

[1] محمد بن علي بن محمد آل عون السهلي، مرجع سابق، ص 38.

التعليمية، واستنارت بالاستراتيجيات العربية والإسلامية والدولية، واستجابت في الكثير من مُمارساتها الميدانية للشروط الآنفة الذكر، فإن ذلك سيوفر فيها عناصر النجاح والسلامة والتكامل العملي والمنهجي.

ثانيا: أهمية السياسة التربوية:

تكمن أهمية السياسات التربوية من خلال الوظائف التي تقوم بها، فهي ليست مجرد توجيهات للنظام التعليمي، أو مجرد نقطة البداية في المجال التربوي والنظام التعليمي للدول، وهناك جملة من الأمور التي تؤكد على ضرورة وأهمية السياسة التربوية، ومنها:

1. تتمثل في الرؤية المجتمعية التي تشكل إطاراً مرجعياً وأيديولوجياً من خلال المؤسسات المجتمعية، التي عن طريقها يسعى النظام التعليمي لتحقيق أهداف ومطالب التنمية العامة.
2. تحدد العلاقة الحتمية بين التنمية الشاملة للدولة وبين التربية والتعليم، فالتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمران مترابطان يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به.
3. توفر الكفايات النوعية لكل فئات المجتمع بمختلف الأبعاد والأعماق، فهي أساس الإعداد المتكامل لأجيال المجتمع وفق المثل العليا التي تتبناها المجتمعات.
4. توائم بين إمكانات المجتمع وبين أهدافه وطموحاته التي يسعى إلى تحقيقها، إذا لا جدوى من رسم سياسات تعليمية مثالية لا يمكن أن ينهض بها الواقع التربوي.
5. تعمل على المواءمة بين متطلبات المجتمع وبخاصة سوق العمل وبين ما يقدمه التعليم من تأهيل وتدريب لمخرجاته التربوية.
6. تنظم العملية التربوية وذلك عن طريق التخطيط للمراحل التربوية وقطاعاتها وتحديد أهداف واضحة وطموحة لكل مرحلة، وتحديد خطط زمنية لتحفيف التقدم، وتحقيق الأهداف، وتحديد الأطر، والأسس، والمبادئ، والقيم العامة، التي تسير على ضوئها العملية التربوية.[1]

كما أن أهمية السياسات التربوية تستَمَد من أهمية ما تسعى إلى تحقيقه من أهداف وذلك من خلال ما يلي:

- تحدد السبل التي يجب اتباعها لتحقيق الأهداف التربوية، وتحويلها إلى أغراض.

[1] [1] أبو ناصر فتحي محمد، الجغيمان عبد الله محمد، مرجع سابق، ص 37.

- تساعد على استقرار العمل والتنفيذ حتى مع تغير المسؤولين، لأنها تحوي مبادئ تحكم العمل، وقواعد توضح طريقة تطبيق المبدأ.
- تتَخَذ كمعايير للتقويم، ففي ضوئها يتم الحكم على الأداء الفعلي.
- تعتبر دستور عمل، لأنها تؤدي إلى الفهم السليم لمتطلبات العمل التربوي، وبالتالي تضمن عدم الانحراف عن المسار المحدد سلفاً.
- تقلل من حدة المركزية، لأنها تساعد على تفويض سلطات الإدارة العليا أو المركزية، إلى المستويات الإدارية التالية بعامة واللامركزية بخاصة.
- يتم في ضوئها اتخاذ القرارات، باعتبار أنها تمثل الإطار العام لاتخاذ القرار.
- تحقق اتساق الممارسات داخل النظام التعليمي، كما تساعد على توجيه تصرفات كل من يشارك في العملية التعليمية، وتوفر سجلاً للمساءلة.
- توفير رؤية إزاء الوضع السياسي وانعكاساته على العملية التعليمية.
- تحديد وترتيب الأولويات الخاصة بالقطاع بما في ذلك من احتياجات، وأهداف، ومستويات، ومصادر، وجداول زمنية تحدد البدء والإنتهاء من العمل.
- توفير قاعدة أساسية يمكن الرجوع إليها من جانب صناع القرار، ومن ثم توفير رؤية استراتيجية واضحة في المواقف المتعددة.
- توفير إطار متكامل فيما يتعلق بالكيفية التي يتم من خلالها توظيف التكنولوجيا في الإطار التعليمي ما يتطلب من تطوير المناهج الدراسية، وتوفير البرامج والأجهزة المعدة لذلك الأمر، وتدريب كافة العاملين في البيئات التربوية على كافة المستويات التعليمية من أجل تحقيق الأثر المرغوب.
- ضرورية لبناء الدولة العصرية.
- ضرورية من أجل إرساء الديمقراطية الصحيحة، فكلَّما تعلَّم الإنسان زادت حريته.
- ضرورية للتنمية السياسية، من أجل أن يكتسب النظام شرعيته وترسيخ شعبيته.[1]

[1] عبد الجواد السيد بكر، **التربية المقارنة والسياسات التعليمية**، مطبعة السلام، كفر الشيخ، 2006، ص ص، 203- 204.

المبحث الثاني: السياسة العامة التربوية في الجزائر:

إن قطاع التربية والتعليم مثل قطاعات المجتمع الأخرى، كالإدارة والاقتصاد والثقافة والعدالة والصناعة والصحة... نما وتطور تدريجيا في ضل سياسة التنمية التي صنعت في إطار فلسفة الحركة الوطنية ومواثيق الثورة التي تهدف إلى التحرر والتنمية الوطنية، لذلك وجهت السياسات العامة لكل قطاع نحو تحقيق هدف وطني هو التحرر والتنمية، هذا ما جعل سياسات التربية والتعليم تصاغ في إطار هذه المبادئ والأهداف.

وعليه فالمنظومة التربوية هي مكسب وطني ومفخرة لنضال شعب عانى من أبشع أنواع الاستعمار والتخلف والتبعية، فهي تكونت وتبلورت نتيجة لسياسات وممارسات منسجمة أحيانا ومتناقضة أطوارا أخرى، وذلك بعد مرورها بعدة مراحل، مما أثر سلبا على وضعها اليوم وعلى أدائها والنتائج التي حققتها.[1]

المطلب الأول: المسار التاريخي لتطور السياسة العامة التربوية في الجزائر بعد الاستقلال:

الجزائر منذ استقلالها وإشكالية النظام التعليمي مطروحة، فلقد وجدت نفسها بعد الاستقلال في مواجهة التخلف الاجتماعي والثقافي بكل أشكاله المختلفة من فقر وحرمان وتفشي الامية والأمراض وغيرها من العقبات الكبرى والتي على رأسها المنظومة التربوية الأجنبية البعيدة عن واقعنا الحضاري والتاريخي من حيث مضامينها وغاياتها، وكان لزاما أمام هذه التحديات أن تجسد طموح الشعب في التقدم والتنمية وأن يستعيد مكونات هويته وبعده الثقافي الوطني من خلال منظومة تربوية جزائرية شكلا ومحتوى.[2]

عندما تحصلت الجزائر على إستقلالها سنة 1962 واجهت الحكومة الفتية عدة تحديات أهمها:

- ✓ فتح المدارس للعام الدراسي الأول 1962 /1963 لخطاب أدلى به السيد أحمد بن بله رئيس الدولة آنذاك، أن المدارس ستفتح أبوابها بدءاً من 15 أكتوبر 1962، لاستقبال مليون تلميذ.

[1] أحمد لشهب، "تحليل سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، م 03، ع 4، (جوان 2014)، ص 111.

[2] العيد هداج، "المدرسة الجزائرية وتنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، م16، ع1، (2019)، ص13.

- ✓ إخلاء الثكنات العسكرية والمؤسسات التابعة للجيش والإدارة الفرنسية حتى تكون جاهزة لاستقبال التلاميذ.
- ✓ مشكلة إيجاد معلمين قادرين على تدريس المليون تلميذ.
- ✓ لجوء الحكومة للاستعانة بالدول العربية والصديقة في هذا المجال، حيث وصت أعداد كبيرة من المعلمين أغلبهم من مصر وذلك لتدريس اللغة العربية.
- ✓ وطبقا لمعاهدة إيفيان في مجال التعاون الثقافي، أرسلت فرنسا معلمين فرنسيين يؤدون الخدمة الوطنية للقيام بتدريس اللغة الفرنسية.
- ✓ إرتفاع عدد التلاميذ في الفصول خصوصا في المدارس الابتدائية.
- ✓ عودة ثلاثة مئة طالب جزائري من مدينة غرو نوبل بفرنسا.
- ✓ وكذلك من بين التحديات التي واجهتها الحكومة الجزائرية وجود عدد هائل من الأميين بعد الإستقلال بحيث اعتنت بتعليم الكبار القراءة والكتابة.[1]

فقد كان التعليم الابتدائي سنة 1962 في حالة يرثى لها على غرار الميادين الأخرى، والجدير بالذكر أن نسبة الانتساب إليه كانت تقارب 20% من مجموع التلاميذ الذين بلغوا سن الدراسة، فقد كانت مهمة المدرسة تتلخص في تكوين ما يحتاج إليه الاستعمار من مساعدين، وقد كان أول دخول مدرسي في أكتوبر 1962، اتخذت وزارة التربية قرارا يقضي بإدخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية بنسبة سبع ساعات في الأسبوع، وقد تم توظيف 3452 معلما للعربية و16450 للغة الأجنبية قصد سد الفراغ المدهش الذي أحدثه عمدا أكثر من 10.000 معلم فرنسي غادرو الجزائر بصفة جماعية.

قد ورثت الجزائر قلة هياكل الاستقبال وقلة الإطارات ومشكلة سيطرت اللغة الفرنسية وانحصار التعليم على مناطق و طبقات دون أخرى، قد عمدت السلطة الجزائرية تعديلات مختلفة منذ 1962، ومن الإجراءات الفورية التي اتخذتها اللجنة الوطنية التي عقدت اجتماعها الأول في 15 ديسمبر 1962 هي الجزأرة، ديمقراطية التعليم، التعريب، والتكوين العلمي والتكنولوجي، فاستمر تطبيق هذه

[1] أحمد صغيري، "السياسة التعليمية في الجزائر" (1923- 1972)، **منتدى الاستاذ**، م 02، ع 01، (ماي 2006)، ص ص، 99- 100.

الإجراءات السنة تلوى الأخرى، ففي أكتوبر1967 طبق القرار القاضي بتعريب السنة الثانية الابتدائية تعريبا كاملا تدرس كل المواد المبرمجة باللغة العربية وحدها بتوقيت 20 ساعة أسبوعيا.[1]

ولقد مرت السياسة التربوية الجزائرية بالعديد من المحطات والمراحل والاصلاحات نذكرها كما يلي:

المرحلة الأولى: من 1962 إلى 1976:

بعد الاستقلال كانت السياسة التربوية تهدف إلى تحقيق سيطرة الدولة على النظام التربوي لبث التوجهات وتجسيد الاختيارات الوطنية وتحقيق ولاء كل الطبقات الاجتماعية المكونة للمجتمع الجزائري، رغم أن المنظومة التربوية حينها لم تخضع لقواعد منطقية مدروسة مسبقا و لا لخطة معينة، ولكنها كانت تحت ضغط الحاجة المتولدة من الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم وحالة الفراغ الرهيب الذي خلفه رحيل الاستعمار، ففرض الاستمرار في العمل بالتنظيم والتسيير التربوي الذي كان سائدا قبل الاستقلال وانصب التركيز على تعميم اللغة العربية وإدخالها كمادة في كل المستويات التعليمية وإضافة مضامين جديدة للبرامج التعليمية لها علاقة بالسيادة الوطنية والمحاور المعتمدة باللغة الفرنسية.[2]

بدأت المرحلة الأولى من هذه السياسة التي امتدت من 1962الى 1971 تتصف بالتدرج والمرحلية والتذبذب بسبب غياب رؤيا سياسية استراتيجية لتنمية القطاع التربوي الذي كان يفتقر إلى التجربة والخبرة والكفاءة في ذلك الوقت، وخلال هذه المرحلة كانت سياسة التربية المتبعة تعتبر التربية والتعليم من المهام الوطنية التي تقوم بها الدولة في سبيل بناء المجتمع وتحريره من الاستعمار والتخلف، لذلك اعتبرت المدرسة هي اداة هذه المهمة، أما الاصلاح فهو المنهج المؤدي لتحقيق ذلك في هذه الفترة الصعبة التي مرت بها المنظومة التربوية، لأنها كانت تشكل الورشة الوطنية لبنائها تم وضع المبادئ والمرتكزات التي أصبحت تكون فلسفة المنظومة التربوية التي تبنى عليها اية سياسة توضع لها وهي فلسفة استمدت من فلسفة الثورة الجزائرية التي تعتبر مواثيقها الوطنية المصدر الايديولوجي والفلسفي لجميع أعمال الدولة

[1] محمود العرابي، **"المنظومة التربوية الجزائرية"**، المحاضرة الخامسة في مقياس مدخل إلى علوم التربية، مارس 2022، ص 1.

[2] سليم بلحاج، **السياسة التربوية و انعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الجزائر**، مذكرة ماستر، (جامعة الحاج لخضر، باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015)، ص ص، 85- 86.

الجزائرية وقد أعلنت هذه المبادئ من طرف لجنة إصلاح التعليم التي تكونت سنة 1963، التي نشرت تقريرها باعتباره السياسة العامة الأولى للتربوية والتعليم في الجزائر.

لقد نص دستور1963 على هذه المبادئ في مادته الرابعة التي نصت على الإسلام دين الدولة، والمادة الخامسة على اللغة العربية لغة رسمية ووطنية، والمادة 18 التي اعترفت بالحق في التعليم وبمجانيته والزاميته، وفي سنة 1968 تمت اعادة تكوين لجنة ثانية لإصلاح التعليم التي حددت أهداف المنظومة التربوية بالتعريب وبالجزأرة التدريجية للمنظومة التربوية لغة ومنهجا وبرنامجا و تأطيرا والتوجه التكنولوجي والعلمي وديمقراطية التعليم.[1]

نمت وتحركت المدرسة الجزائرية في هذه المرحلة في بيئة صعبة ومطبوعة بمناقشات حادة حول جدلية الكم والنوع، الأصالة والمعاصرة، وحول القضية الهامة المتمثلة في البرامج وفي الأساليب التربوية، هذا في وقت بلغت فيه نسبة الامية في الجزائر أكثر من 90%.

وعلى ذلك قامت المدرسة الجزائرية على خمسة مبادئ أساسية هي:

- ✓ لكل مواطن الحق في التربية والتعليم والتكوين.
- ✓ التعليم اجباري لجميع الأطفال من 6 إلى 16 سنة.
- ✓ الدولة تضمن المساواة في شروط الالتحاق بالتعليم اللاحق للمرحلة الأساسية.
- ✓ التعليم المجاني في جميع مستوياته مهما تكن المؤسسة الملتحق بها.
- ✓ التعليم مكفول باللغة العربية.

وانطلاقا من هذه المبادئ بدأت الحكومة في بناء وتشييد المدارس، وأدى ذلك إلى ارتفاع كبير في عدد التلاميذ في الصف الابتدائي، ويعود الفضل في ذلك إلى السلطات السياسية التي قامت بإعطاء دفع قوي إلى التعليم من خلال عملية واسعة للبناء، فانتشرت المدارس في القرى، حيث عمل المسؤولين على تقريب المدارس من التجمعات السكنية النائية.

كما وفرت كل الأساليب لإنقاذ أول موسم دراسي في الجزائر المستقلة (1962- 1963)، حيث التحق بالمدارس الابتدائية 777636 تلميذا، كما استعادت الحكومة الجزائرية معظم الطلبة الذين

[1] أحمد لشهب، مرجع سابق، ص 259.

أوفدتهم للدراسة في الخارج، وفتحت باب الثكنات، وكل الأمكنة المشابهة كحجرات دراسة مؤقتة لتعويض المدارس التي تهدمت خلال الحرب.

ولقد عقدت السلطة الجزائرية تعديلات مختلفة منذ 1962، فمن الاجراءات الفورية التي إتخذتها اللجنة الوطنية التي عقدت اجتماعها الأول في 15 ديسمبر 1962 الجزارة، ديمقراطية التعليم بتعميمها على جميع أبناء الشعب الجزائري، التعريب، التكوين العلمي والتكنولوجي، وهكذا استمر تطبيق الاجراءات سنة تلوى الاخرى.[1]

كما شهدت هذه المرحلة تنصيب لجنة لإصلاح التعليم سنة 1962 عهد إليها وضع خطة تعليمية شاملة ونشرت هذه اللجنة تقريرها في نهاية سنة 1964 لكن النظام التربوي لم يعرف تغييرا كبيرا باستثناء بعض العمليات الإجرائية نذكر منها:

*تعريب المواد ذات الطابع الثقافي والإيديولوجي كالتاريخ، الجغرافيا، التربية المدنية،...إلخ.

*التوظيف المباشر للممرنين والمساعدين.

*تأليف الكتب المدرسية وتوفير الوثائق التربوية.

*بناء المرافق التعليمية في كل نواحي الوطن.

*اللجوء إلى عقود تعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة.

هذا و في الموسم الدراسي 1965/1964 تقرر إلحاق المدارس التابعة لجمعية العلماء المسلمين بالتعليم العمومي لتوحيد التعليم الابتدائي تدريجيا وبدأ تدريس اللغة الفرنسية كلغة أجنبية و تواصلت عملية التنظيم والتدعيم لباقي السنوات الأخرى، ورغم النقص في مستوى المعلمين وتعدادهم وعدد الهياكل التربوية والمستندات التربوية وبروز ظاهرة الإكتضاظ داخل الفصول الدراسية لم تشهدها المنظومة التربوية من قبل، إلا أن العملية التربوية كان يسودها الحماس والرغبة في التخلص من التبعية الثقافية التي فرضت على المجتمع الجزائري طيلة قرن وثلاثين سنة من الاحتلال.[2]

وفي سنة 1968 تم تكوين لجنة ثانية لإصلاح التعليم التي أكدت على أهداف المنظومة التربوية بالتعريب والجزارة التدريجية للمنظومة التربوية، لغة ومنهجا وبرنامجا وتأطيرا والتوجه التكنولوجي

[1] ليدية يحياوي، داود كاهنة، مرجع سابق، ص ص، 45- 46.

[2] سليم بلحاج، مرجع سابق، ص 86.

والعلمي وديمقراطية التعليم، وتم إعطاء أهمية كبيرة لبناء المنظومة التربوية في المخططات الوطنية الثلاثة من 1966 إلى 1977 من خلال وضع منظومة ادارية وقانونية وبيداغوجية متكاملة ومنسجمة.

وتم إعطاء أهمية كبيرة لبناء المنظومة التربوية في المخططات التنموية الثلاثة من 1966 إلى 1977 من خلال وضع منظومة إدارية وقانونية وبيداغوجية متكاملة ومنسجمة مع اختيارات ونضال الشعب الجزائري من أجل تنمية المجتمع وتحرره من الاستعمار والتخلف والتبعية.

فإذا حاولنا الحديث عن نمو التعليم خلال المخطط الثلاثي الأول (1967–1969) فقد حاول هذا الاخير مواجهة الامية التي كانت تشمل أكثر من 74.6% من الأطفال البالغين 10 سنوات، وما يقرب 54% من فئة (6-13) سنة غير مسجلين في المدارس الابتدائية، وبلغ عدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة ما يقرب من 2.87 مليون في العام الدراسي (1966–1967)، ولم يسجل منهم في المدارس إلا 47.8%.[1]

إذ لم تشهد التنمية في الجزائر بداية حقيقية إلا من خلال المخطط الثلاثي الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، ومن أولويات هذا المخطط معالجة مشكلات التعليم، إلا أن ثقل المخلفات الاستعمارية والنزاعات السياسية وقلة الموارد المادية والبشرية المؤطرة، جعل قطاع التعليم يسير باحتشام، لم يسجل سوى زيادات كمية طفيفة في عدد التلاميذ والمعلمين والمنشآت، وكانت سنة 1970 وبمثابة الانطلاقة الحقيقية للتعليم، مع الإعلان عن الثورة الثقافية.

وأهم ما ميز هذه المرحلة هو إنشاء المعاهد التكنولوجية للتربية لتكوين المعلمين، وإنشاء المركز الوطني لتكوين مفتشي التعليم الابتدائي والمتوسط و إدارة دور المعلمين، إنشاء المدرسة الوطنية للتعليم التقني، وإنشاء سلك المستشارين التربويين للإشراف على التكوين أثناء الخدمة للمتعلمين غير المؤهلي.[2]

أما بالنسبة للمخطط الرباعي الأول حاول إدراك النقص الملحوظ في المنظومة التربوية الذي يكشف جميع جوانبها الكمية والنوعية، وقد استطاعت الخطة أن ترفع نسبة الجزارة إلى 94.7% في التعليم الابتدائي، ونسبة 75.21% في التعليم المتوسط، كما شرعت الخطة في إنشاء الشاقي التجريبية تعويضا للتكميليات الخاصة بالتعليم التقني والفلاحي وقتئذ.

---

[1] ليدية يحياوي، داود كاهنة، مرجع سابق، ص ص،46-47.

[2] فاطمة الزهراء باسة، **إصلاح السياسة التربوية في الجزائروتحقيق الجودة التعليمية**، مذكرة ماستر، (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018-2019)، ص 32.

وقد أبرز المخطط الرباعي الثاني بعد آخر في السياسة التربوية تتمثل في الاهتمام بإرساء القواعد الفكرية لنظام التعليم بجانب الاستمرارية في تثبيت المبادئ الأولية للتوسيع الكمي للتعليم، وبناء الهياكل الفاعلية ومؤسسات التكوين، وأدمجت الخطة التربوية إدماجا كليا ضمن التخطيط التنموي الشامل، واستهدفت للاستجابة الكاملة للطلب الاجتماعي وزيادة التوسع المدرسي، وتحقيق الحد الأدنى من الوسائل والهياكل والقواعد الفكرية التي تكمن في اقامة منظومة تربوية جديدة.[1]

رغم التطور الذي تحقق في المنظومة التربوية خلال هذه المرحلة بفضل ما أصبحت تقدمه من خدمات تربوية وتعليمية لملايين المتمدرسين، وما كونته من حاملي الشهادات العليا في ظرف قصير، والرفع من مستوى التعليم وإعطاء اللغة العربية مكانتها باعتبارها اللغة الرسمية، ولغة الأمة الجزائرية، إلا أنها لم تخلو من عيوب ونقائص خاصة وأن الدولة في مراحلها الأولى للاستقلال، وهذا يوضح غياب سياسة استراتيجية تعليمية محددة المبادئ والمناهج والأهداف، إلى جانب غياب الهياكل القاعدية والوسائل اللازمة لاستقبال العدد المتزايد للأفراد المتمدرسين، كما أنها لم تنظم وتسير بطريقة تلائم الدور الرائد الذي أنيط بها في استراتيجية التنمية والوطنية، ولأنها لم تستفيد بنفس المكانة التي استفادت منها القطاعات الأخرى، ولم تصاغ في إطار سياسة عامة وطنية، محددة المبادئ والوسائل والمناهج والأهداف، فقد تأثرت في لعب دورها بسبب تسييرها اللاعقلاني الذي خضع للتدرجية والنظرة الجزئية والمحاولة والخطأ.

كما أن السياسة التربوية المطبقة لم تسر بالطريقة المناسبة، ولم تصاغ سياسة عامة وطنية، وذلك لغياب الإطار القانوني الخاص بتسيير وتوجيه التربية والتعليم إلا إلى غاية منتصف السبعينات أين بدأ ظهور بوادر الاهتمام بضرورة إنشاء قانون يتم اعادة النظر من خلاله تنظيم وتسيير المنظومة التربوية، وهذا ما تم تحقيقه في سنة 1976، بإنشاء الأمر رقم 35-76 المتعلقة بالتربية والتكوين في 16 أفريل 1976.[2]

[1] ليدية يحياوي، داود كاهنة، مرجع سابق، ص 47.

[2] أحمد لشهب، مرجع سابق، ص 260.

المرحلة الثانية: من 1976 إلى 2000:

بدأت هذه الفترة بصدور الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 16 أفريل سنة 1976 المتضمن تنظيم التربية والتكوين في الجزائر الذي أدخل إصلاحات عميقة وجذرية على نظام التعليم في الإتجاه الذي يكون فيه أكثر تماشيا مع التحولات العميقة في المجالات الإقتصادية والإجتماعية، وذلك من خلال تكريس الطابع الإلزامي للتعليم الأساسي ومجانيته وتأمينه لمدة تسعة سنوات، وأرسى التوجهات والاختيارات الأساسية للتربية الوطنية من حيث اعتبارها:

- منظومة وطنية أصيلة بمضامينها وإطاراتها وبرامجها.
- ديمقراطية في إتاحتها فرصا متكاملة لجميع الأطفال الجزائريين.
- متفتحة على العلوم والتكنولوجيا.
- جعل اللغة العربية لغة تعليم جميع المواد في جميع المراحل.
- تنظيم تعليم اللغات الأجنبية بصفتها روافد مساعدة على التفتح والاستفادة من تجارب الغير.

وقد تضمن هذا الأمر كذلك:

أهدافا وطنية: وتتمثل في تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للعمل والحياة وإكسابهم المعارف العامة العلمية والتكنولوجية التي تمكنهم من الإستجابة للتطلعات الشعبية التواقة إلى العدالة والتقدم وحق المواطن الجزائري في التربية والتكوين.

أهدافا دولية: تتجسد في منح التربية التي تساعد على التفاهم والتعاون بين الشعوب وصيانة السلام في العالم على أساس احترام سيادة الأمم وتلقين مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين والشعوب، وإعدادهم لمكافحة كل شكل من أشكال التفرقة والتمييز، وتنمية تربية تتجاوب مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.[1]

وصار التعليم بموجب هذا الأمر مهيكلا حسب المراحل التالية:

- تعليم تحضيري غير إجباري.
- تعليم أساسي إلزامي ومجاني لمدة 9 سنوات.

[1] حمادي السايح، " الإصلاح التربوي في الجزائر (المسار التاريخي والمستجد المنهجي)"، **مجلة آفاق فكرية**، م 08، ع 03، (ديسمبر 2020)، ص ص، 40- 41.

- تعليم ثانوي عام.
- تعليم ثانوي تقني.

وقد شرع في تعميم تطبيق أحكام هذا الأمر إبتداءا من السنة الدراسية 1980-1981، وما يزال إلى حد الآن يشكل الإطار المرجعي لأي مشروع يستهدف إدخال تحسينات وتحويرات على النظام التعليمي.

ولقد كانت الأهداف الأساسية للسياسة التربوية في هذه الفترة تتمثل في:

- التعليم أحد الأولويات الأساسية في السياسة التنموية الشاملة التي إتبعتها الدولة مباشرة بعد حصولها على إستقلالها في 5 جويلية 1962.
- الدستور الجزائري الصادر سنة 1963 والمواثيق والنصوص الأساسية المرجعية التي تستمد منها السياسة التعليمية اعتبرت التعليم العنصر الأساسي لأي تغيير إقتصادي وإجتماعي .
- الأمر رقم 76 - 35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 أول نص تشريعي على هذا المستوى وضع المعالم والأسس القانونية للنظام التعليمي الجزائري وشكل الإطار التشريعي لسياسة التربية التي ترتكز على تأصيل الروح الوطنية والهوية الثقافية لدى الشعب الجزائري ونشر قيمه الروحية وتقاليده الحضارية واختياراته الأساسية، وتثقيف الأمة، بتعميم التعليم والقضاء على الأمية وفتح باب التكوين أمام جميع المواطنين على اختلاف أعمارهم و مستوياتهم الإجتماعية وتكريس مبادئ التعريب و الديمقراطية و التوجيه العلمي و التقني، وضمان الحق في التعليم و مجانيته وإلزاميته.[1]

نلاحظ من خلال هذه الأمرية 76 -35 المتعلقة بالتربية والتكوين أنه قد أصاب في الكثير من محتواه من خلال تحقيق أهم الغايات والأهداف التي جاء بها، من تعميم وإجبارية ومجانية التعليم، وتكوين جيل بمبادئ الإسلامية والاشتراكية، والقيم العربية، كما أعطى الأولوية لتحسين المستوى والمكانة المعنوية لمستخدمي التربية، هذا ما ينعكس إيجابا على العملية التعليمية، ولكن هذا الأمر واجه صعوبات ومعوقات التي حالت دون إكمالها لمشروع المدرسة الأساسية، والذي يرجع للظروف التي واجهتها الدولة في نهاية هذه المرحلة، خاصة بسبب الازمة الاقتصادية والأمنية التي عاشتها خلال هذه المرحلة،

[1] محمد ترممو، محمد عروسي، **السياسة التربوية في الجزائر، دراسة تقويمية لو اقع الاصلاحات في الطورين الأول والثاني للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2018**، مذكرة ماستر، (جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017-2018)، ص ص،43- 44.

ويلاحظ من هذا القانون أنه قد قصر في حق اللغة الامازيغية من خلال غيابها في المدارس الجزائرية وهو الشيء الذي لابد الأخذ به لتدريس ابناء الشعب الجزائري أصله الامازيغي وبعده الثقافي.

إن الاصلاحات السياسية التي تبنتها الجزائر مع نهاية النصف الثاني من عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات من القرن الماضي أفرزت ظاهرة سياسية جديدة كان لها بالغ الأثر في الوسط المحلي والوطني تجاه العديد من القضايا الداخلية والخارجية ألا وهي الظاهرة الحزبية التي فرضت على كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية التكيف مع الوضع الجديد، خاصة بعد انتفاضة اكتوبر 1988 التي كان صداها قويا نتيجة لتراكمات كثيرة على جميع الأصعدة وعلى كل المستويات، كان تقف وراء جملة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى الخارجية جعلت المنظومة التربوية في وضعية حرجة التي تم وصفها بالمنكوبة، وتنتج البطالين، تفرخ الإرهاب، تنتج الرداءة والظروف الأمنية والسياسية التي تم تحديدها فيها (بداية التحول الديمقراطي 1989 تم توقيفه سنة 1992 وبداية الأزمة الأمنية والسياسية والتهديد بالاستقرار مع فراغ مؤسساتي وغياب السلطة الشرعية والمشروعية وإحلال سلطة فعلية محلها منذ جانفي 1992).

وللخروج من هذه الأزمة المثقلة تراكماتها والتي امتد فتيلها إلى مؤسسات التنشئة الاجتماعية توصل التفكير إلى اقحام المنظومة التربوية بمختلف مراحلها لاحتواء الجزء الاعظم من الأزمة المفتعلة من خلال إدخال تعديلات جوهرية.

عرفت هذه المرحلة عدة محاولات للتحسين مست مختلف أطوار التعليم بأشكال متفاوتة انطلاقا من أن البرامج المدرسية مكثفة وغير منسجمة مع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تمثلت أهم الاجراءات الاصلاحية فيما يلي :

- تكثيف أمرية 76-35 حتى تواكب التغيرات.
- إجراء تعديلات جزئية سنة 1989 على برامج المواد الاجتماعية، ثم مجموع المواد سنة 1993 في إطار تخفيف المحتويات مع إعادة الصياغة سنة 1996.
- إدراج اللغة الانجليزية في الطور الثاني من التعليم الأساسي (كلغة أجنبية ثانية).
- محاولة تطبيق المدرسة الأساسية المندمجة في المجال البيداغوجي والتنظيمي والاداري والمالي.

- إنشاء المجلس الأعلى للتربية للتنسيق الاصلاح سنة 1996.[1]

إن هذه المرحلة من تاريخ التعليم في الجزائر شهدت تحقيق انجازات جبارة في مجال التربية والتعليم، خاصة في الجوانب الكمية والتي قد تكون في بعض الحالات على حساب الكيف، إلا أننا نعتبرها مرحلة ضرورة ومبررة لأي نظام تربوي يرث ما ورثته الجزائر من وضعية تعلمية كارثية ما يقارب الأربعة عقود من الجهد استطاعت الجزائر أن تحقق جملة من الانجازات الهامة على صعيد التربية والتعليم:

- بنية قاعدية لهياكل تربوية ضخمة من مدارس ومتوسطات وثانويات ومراكز جامعية وجامعات ومعاهد للبحث والتوثيق، من 364 متوسطة و 39ثانوية في 1962 إلى17796 ابتدائية و 4584 متوسطة و 1699ثانوية.
- ومن جامعة واحدة وفرع جامعي في وهران بلغ عدد الجامعات 50 جامعة و 10مراكز جامعية و 20مدرسة وطنية عليا و 11مدرسة عليا للأساتذة و 12مدرسة تحضيرية و 04مدارس تحضيرية، أما في مجال البحث العلمي فنسجل 12 مراكز للبحث العلمي و 04وحدات بحثية وثلاث وكالات للبحث العلمي مع انتشار العديد من مخابر البحث العلمي على مستوى الجامعات .
- جزأرة كاملة للقائمين على الشأن التربوي في كافة مراحله ومختلف مستوياته.
- مخزون بشري ورأسمال كبير يوجد بين أحضان الوسط التربوي، ما يعادل ربع السكان (7.661.023) في الدخول المدرسي (2000/1999).
- نسبة تمدرس فئة العمر من 06 سنوات إلى 16 سنة فاقت 90%.
- تحقيق مستوى عالي من ديمقراطية التعليم ومجانيته من خلال القضاء على الفوارق بين أبناء الجزائر في التحصيل الدراسي، وتقريب المدرسة والجامعة من كل مواطن حيث سجل تطور ملحوظ للطلبة الجامعيين في كل التخصصات، فمن 2600 طالب في 1962 بلغ عدد الطلاب الجامعيين سنة 1997 إلى 372000 طالبا.

[1] كاهنة داود، ليدية يحياوي، مرجع سابق، ص ص، 70- 71.

- اتساع مجال التكوين المهني والتمهين وإعادة تنظيمه وهيكلته ليستجيب لمتطلبات البلاد من الأيدي العاملة والفنية[1].

أمام هذا الكم الهائل من الانجازات في مجال التعليم، خاصة في مجال الهياكل القاعدية والتأطير ونظرا للتغيرات الحاصلة محليا وعالميا، وجد النظام التربوي نفسه في مواجهة جملة من التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية، بات من الضروري أن يتكيف هذا النظام مع التطورات الجديدة، بانتهاج مقاربات جديدة للفعل التربوي بعدما تم العمل بالمقاربة بالأهداف لما يزيد عن عقدين من الزمن، فالإصلاحات التربوية باتت ضرورة ملحة لتستجيب للمتغيرات من حولنا وسد الفجوة التي تتسع كل يوم بيننا وبين الغرب.

ولتوفير إطار العمل للإعداد لمشروع الإصلاح التربوي، صدر مرسوم رئاسي 101-2000 المؤرخ في 09ماي 2000 والذي جاء في المادة الثانية منه " تكلف اللجنة على أساس مقاييس علمية وبيداغوجية بإجراء تقييم للمنظومة التربوية القائمة، قصد إعداد تشخيص مؤهل وموضوعي ومفصل لجميع العناصر المكونة لمنظومة التربية، والتكوين المهني والتعليم العالي ودراسة إصلاح كلي وشامل للمنظومة التربوية على ضوء هذا التقييم".

كما صدر المرسوم الرئاسي 102-2000 المؤرخ في 5 صفر عام 1421 الموافق 09 مايو 2000 يتضمن تعيين أعضاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.[2]

خلال هذه الفترة تمت عملية تنظيم وتسيير المنظومة التربوية الوطنية التي عرفت أول سياسة عامة وطنية للمنظومة التربوية، واضحة المبادئ والأهداف والمناهج و الوسائل، تحت نظام المدرسة الأساسية، ولأول مرة أصبحت فلسفة المنظومة التربية متطابقة مع فلسفة الثورة الجزائرية ومنسجمة مع مواثيقها وقوانين الدولة الأساسية ومع طموحات وأمال الشعب الجزائري في التقدم والتنمية، وفي ظل نظام المدرسة الأساسية أصبحت اللغة العربية هي لغة التعليم في جميع المراحل وجميع المواد وتمت جزارة العملية التربوية باعتماد مؤطرين جزائريين وبمحتوى تعليمي وتربوي جزائري، بالإضافة إلى توحيد

[1] بوبكر بن بوزيد، **إصلاح التربية في الجزائر- رهانات و انجازات**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص ص، 315- 317.

[2] إبراهيم هياق، **المواطنة وحقوق الإنسان في المنهاج الدراسي في ضوء الإصلاحات التربوية الأخيرة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإجتماعية، 2015-2016)، ص ص، 196-197.

المناهج والبرامج التعليمية الإسلامية لهذا أصبحت المنظومة التربوية عربية اللسان جزائرية الإطار والمنهج والمحتوى ووطنية الانتماء والهدف.[1]

المرحلة الثالثة: من 2000 إلى2016:

تقررت سياسة إصلاح المنظومة التربوية في إطار الإصلاحات التي تضمنها برنامج رئيس الجمهورية المسمى ب "المشروع الوطني المتجدد "، الذي وضع بهدف إخراج الجزائر من الأزمة المتعددة الأبعاد التي تعرض لها المجتمع منذ الثمانينات، وتعتبر عملية الإصلاح التربوي التي انطلقت منذ سنة 2000 محطة من المحطات الإصلاحية التي عرفتها المنظومة التربوية منذ الاستقلال في سبيل مدرسة قادرة على تلبية احتياجات المجتمع من التربية والتعليم ومن الكفاءات العلمية والمهنية المؤهلة والقادرة على إدارة المجتمع.

تعرف هذه المرحلة بمرحلة الإصلاح الشامل والتي بدأت في 2000 وهي سنة تنصيب اللجنة الإصلاحية بقرار من رئيس الدولة وبداية تطبيق هذه الإصلاحات منذ سنة 2003، التي أوكلت لها مهمة التفكير وتقديم اقتراحات بخصوص ثلاث مواضيع كبرى هي تحسين نوعية التأطير بشكل عام والتأطير بشكل خاص، والسبل التي ينبغي إتباعها لتطوير العمل البيداغوجي وإعادة تنظيم المنظومة التربوية بكاملها.

تم في هذه المرحلة تنصيب اللجان والهيئات التربوية المختلفة، كانت بداية لتطبيق الإصلاحات الجديدة، وكذلك إصدار القانون التوجيهي الجديد.

ففي هذه المرحلة تم:

- إنشاء المجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية 2000.
- تنصيب المجنة الوطنية للمناهج 2002.
- بداية تطبيق الإصلاحات فيما يخص التعميم الأساسي والمتوسط 2003-2004.
- بداية تطبيق الإصلاحات في التعليم الثانوي 2005-2006.
- صدور القانون التوجيهي للتربية 2008.

[1] أحمد لشهب، مرجع سابق، ص 260.

- بداية تعميم التربية التحضيرية 2009.[1]

ركزت عملية إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية التي شرع في تنفيذها منذ مطلع السنة الدراسية 2004/2003 على ثلاث محاور كبرى أساسية، وهي:

المحور الأول: الإصلاح البيداغوجي: تناول هذا المحور الجوانب التربوية وبرامج الشعب والتخصصات بالأطوار الثلاثة، الإبتدائي المتوسط والثانوي، وذلك من خلال إصلاح برامج التعليم، ووضع جيل جديد من الكتب المدرسية تمنح مجانا، واستعمال الرموز العلمية بالفرنسية في شعب العلوم والرياضيات والفيزياء والكيمياء ومن اليسار إلى اليمين، ورد الإعتبار لشعب الامتياز في الرياضيات الأساسية والرياضيات التقنية والفلسفة، وإصلاح برامج التربية الإسلامية والتربية المدنية، ورد الإعتبار لتعليم التاريخ والفلسفة في كل المستويات، وتعميم التربية الفنية في كل المستويات، كما تم رد الإعتبار للتربية الرياضية والبدنية مع جعلها إلزامية لجميع التلاميذ، ودعم تعليم اللغة العربية، وترقية وتنمية تعليم الأمازيغية في المدارس، إدخال تعليم اللغة الفرنسية ابتداءا من السنة الأولى ابتدائي، واللغة الإنجليزية ابتداء من السنة الأولى متوسط، ووضع استراتيجية خاصة بمحو الأمية، وتعميم استعمال التقنيات الجديدة للإعلام الآلي والاتصال.

المحور الثاني: تم التركيز فيه على التكوين وتكوين المكونين، وذلك من خلال تأسيس منظومة جديدة للتكوين وتحسين مستوى المؤطرين التربويين والمسيرين والإداريين، وذلك عن طريق إتباع عدة اجراءات تضمنت على الخصوص المجالات التالية:

- تكوين معلمي الابتدائي من المتحصلين على شهادة البكلوريا في فترة تدوم ثلاث سنوات بمعاهد التكوين وتحسين المستوى، تكوين اساتذة التعليم المتوسط لمدة أربع سنوات بعد حصولهم على البكلوريا. وتكوين أساتذة التعليم الثانوي الذين تحصلوا على البكلوريا في المدارس العليا للأساتذة لمدة خمس سنوات.

[1] مجيد مسعودي، **إصلاح المنظومة التربوية بالجزائربين الخطاب والواقع 2000-2010**، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012)، ص 71.

- تكوين أساتذة التعليم الثانوي تكنولوجيا الذين تحصلوا على البكلوريا بالمدارس العليا للتعليم التكنولوجي. واعادة انشاء التبريز وضع نظام لتحسين وتأهيل موظفي قطاع التربية والتعليم وإعادة الاعتبار لسلك المعلمين .

المحور الثالث: نص هذا المحور على إعادة تنظيم المنظومة التربوية من خلال فتح المجال للإستثمار الخاص في التربية والتعليم، كما تمت إعادة هيكلته إلى أربعة أطوار، التحضيري الإبتدائي المتوسط والثانوي.[1]

وأهم محور ركزت عليه عملية إصلاح هو إعداد المناهج الدراسية وفق مقاربة جديدة، تدعى المقاربة بالكفاءات وهي متفرعة عن المنهج البنائي وتعتمد على منطق التعلم المتمركز حول المتعلم وأفعاله وردود أفعاله أمام وضعيات – إشكالية، هذه الوضعيات منتقاة باعتبار أنها تمثل وضعيات حقيقية قد يصادفها المتعلم في حياته اليومية (في المدرسة والمجتمع) بوتيرة متكررة إلى حد ما، فاختيار هذه المقاربة البنائية، لا تخلو من تأثير مباشر على منهجية إعداد البرامج الدراسية وعلى نمط المقاربات التعليمية (الديداكتيكية) وأسلوب التقييم ووظيفته، ويمكن تلخيص أهم المواضيع التي ركزت عليها عملية إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية في ما يلي:

- إصلاح المناهج الدراسية.
- استعمال الترميز الدولي والمصطلحات العلمية بلغة مزدوجة.
- ترقية المواد الدراسية المساهمة في بناء شخصية المتعلم.
- تحسين طرائق تدريس بعض المواد.
- تعزيز المواد الدراسية العلمية والتقنية.
- ترقية تدريس اللغات الأجنبية.
- البعد الأساسي للتربية البيئية.
- التربية على المواطنة.

[1] أحمد لشهب، "تحليل سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، م 03، ع 04، (جوان 2014)، ص ص، 119، 120.

- إعداد الكتب المدرسية الجديدة.

وقد عرفت المنظومة التربوية الجزائرية خلال الموسم الدراسي 2003 - 2004 تعديلات تتمثل في:

- تنصيب السنة الأولى من التعليم الابتدائي 2003- 2004، وقد تم تغيير محتويات بعض الكتب لنفس السنة في 2004 - 2005 (كالتربية الإسلامية).
- تنصيب السنة الثانية من التعليم الابتدائي 2004-2005، أضيفت إليها اللغة الفرنسية كلغة أجنبية أولى، استعمال الترميز العلمي والمصطلحات العلمية، استعمال الوسائل التعبيرية (العربية والفرنسية).
- تنصيب السنة الأولى من التعليم المتوسط في إطار الإصلاح التدريجي والتربوي (نظام الأربع سنوات) ابتداء من الموسم الدراسي 2003 -2004، وظهور اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة وطنية.

أما التعليم الثانوي فعرف تعديلات في هيكلته في سنة 2005 - 2006.[1]

ويمكن ترجمة إصلاح المنظومة التربوية في هذه الفترة من خلال ما يلي:

أ. الإطار المرجعي العام للنظام التربوي:

- التاريخ العريق للجزائر.
- بيان 1 نوفمبر 1954.
- الهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة، الإسلام، العروبة والامازيغية.
- الطابع الديمقراطي، العلمي والإنساني العالمي.

ب. المحاور الكبرى للإصلاح:

- تحسين نوعية التأطير.
- التحوير البيداغوجي.
- إعادة تنظيم المنظومة التربوية.

[1] محمود العرابي، مرجع سابق، ص ص، 03- 04.

ج. مواطن التغيير:

- تنظيم الوظائف، الأستاذ، التلميذ، المتعاملين.
- تنظيم العلاقات بين أفراد الجماعة التربوية.
- تنظيم المصالح: أمانة، مديرية الدراسات، استشارية التربية، المقتصدية.
- تنظيم الشعب: بتقنين التنظيمات التربوية.
- تنظيم وتنشيط أعمال خلايا التفكير والبحث وتفعيل دور النوادي العلمية والثقافية.
- تنظيم الهياكل: ضمان الأمن، النظافة، تحسين وتجميل مختلف مرافق المؤسسة.

مسار تطبيق الإصلاح التربوي:

- إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الجزائرية مع حلول سنة2001 قرار مجلس الحكومة في شهر أفريل 2002
- بداية الإصلاح الهيكلي تربوي بيداغوجي 2003 -2004.
- وثيقة وزارة التربية الوطنية تحت عنوان مخطط العمل لتنفيذ إصلاح المنظومة التربوية في أكتوبر 2003.
- العمل بفكرة مشروع المؤسسة بداية السنة الدراسية 2006 / 2007 المنشور رقم 153 المؤرخ في 5 جوان 2006.[1]

وأهم ما جاءت به هذه المرحلة هو استحداث الهيئات التالية:

أ. **اللجنة الوطنية للمناهج:** انشئت بموجب القرار المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 في صيغتها المجددة وهي هيئة تقنية للدراسة والتنسيق والتوجيه في مجال البرامج والمناهج التعليمية، تتكفل هذه

[1] نصيرة سالم، جمال تالي، "الإصلاحات التربوية في الجزائر أي مفهوم للإصلاح؟"، م 07، ع 01، (أفريل 2012)، ص 55.

اللجنة في إطار مهامها بتقديم الآراء والاقتراحات لوزير التربية الوطنية بخصوص كل قضية تتعلق بمناهج التعليم منها:

- التصور العام للتعليم.
- صياغة الأهداف العامة للتعليم انطلاقا من الغايات التربوية.
- إعادة المرجعية العامة للمناهج .
- إعداد مذكرات منهجية وادلة مرجعية تتعلق ببناء المناهج التعليمية لكل مادة او مجموعة من المواد.
- يتم تعيين أعضاء اللجنة الوطنية للمناهج إما بصفتهم الرسمية (مديرون مركزيون في وزارة التربية)، أو بالنظر إلى خبرتهم المشهورة في ميدان التعليم والتكوين أو البحوث التربوية (مفتشو التربية والتكوين على مستوى وزارة التربية، والأساتذة الباحثون في قطاع التعليم العالي)، تمت ترقية اللجنة الوطنية للمناهج إلى مجلس وطني للمناهج طبقا للترتيبات المنصوص عليها في القانون الصادر بتاريخ 08 جانفي 2008 والمتضمن القانون التوجيهي المتعلق بالتربية[1] .
- تكفل اللجنة على أساس مقاييس علمية وبيداغوجية بإجراء تقييم المنظومة التربوية القائمة قصد إعداد تشخيص مؤهل وموضوعي ومفصل لجميع العناصر ومكونات المنظومة التربوية والتكوين المهني والتعليم العالي ودراسة إصلاح كلي وشامل المنظومة التربوية على ضوء الأهداف هذا التقييم.
- تكفل اللجنة في هذا الإطار باقتراح مشروع يحدد العناصر المكونة لسياسة تربوية جديدة تشمل على الخصوص اقتراح مخطط رئيسي يتضمن المبادئ العامة والاستراتيجيات والآجال المتعلقة بالتنفيذ التدريجي للسياسة التربوية الجيدة من جهة، وتنظيم المنظومات الفرعية وكذا تقييم الوسائل البشرية والمالية الواجب توفيرها من جهة أخرى.

[1] معبود، مريم، "**المدرسة الجزائرية في برامج الاحزاب السياسية، تحليل مضمون البرنامج السياسي لعدد من الأحزاب**"، مذكرة ماجستير، (جامعة سطيف 02، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2013-2014)، ص 100.

- تقدم اللجنة الوطنية في أجل تسعة أشهر من تاريخ تنصيبها نتائج أشغالها في تقرير عام يستخدم كأساس لإصلاح المنظومة التربوية في مجملها لإعداد ترتيب قانوني جديد بحكم منظومة التربية والتكوين.

- تدرس اللجنة الوطنية وتقترح في إطار المسعى العام لمهمتها وعلى أساس التشخيص الذي تعده ضمن تقرير مفصل للتدابير التي تراها ضرورية وعاجلة لتطبيقها في الميدان ذات أولوية مباشرة مع الدخول المدرسي الذي يلي تاريخ تنصيبها.

- تؤهل اللجنة في إطار انجاز مهمتها للقيام بما يأتي:

1. تطلب من الإدارات والهيئات العمومية إبلاغها بجميع الوثائق والدراسات والمعلومات الإحصائية أو غيرها، المتعلقة بالمنظومة التربوية التي من شأنها أن تكمل استعلامها.
2. تسلم جميع الدراسات ذات الصلة بمهامها.
3. تستمع إلى كل شخص يكتسي الاستماع إليه فائدة في سير أشغالها.
4. تستعين بخبراء ومستشارين جزائريين أو أجانب أو تابعين لمنظمات دولية لمساعدتها في أشغالها.[1]

ب. اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية:

جرى في ماي 2000 ، تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية، التي أوكلت لها مهمة التفكير وتقديم اقتراحات بخصوص ثلاثة مواضيع كبرى هي :تحسين نوعية التأطير بشكل عام والتأطير التربوي بشكل خاص السبل التي ينبغي إتباعها لتطوير العمل البيداغوجي، إعادة تنظيم المنظومة التربوية بكاملها، وقد توجت أشغال اللجنة بإصدار ملف ضخم تضمن تحليلا معمقا لتطور المنظومة التربوية الجزائرية والإنجازات التي حققتها وكذا الاختلالات التي أفرزتها، وشكل هذا الملفِّ موضوعا لعدة

[1] فاطمة الزهراء باسة، مرجع سابق، ص 37.

اجتماعات لمجلس الحكومة خلال شهري فيفري ومارس من عام 2002 وذلك قصد دراسة مختلف الاقتراحات الواردة فيه وتحديد الإجراءات التي يتطلبها تطبيقها وضبط الآجال.[1]

تسعى هذه اللجنة التحقيق ما يلي: التحقق في إطار تشخيص المنظومة التربوية من النتائج المسجلة الايجابية منها والسلبية مع تحليل أسبابها العميقة وآثارها.

- تحليل التحديات الجديدة التي لابد أن تواجهها وتحديد المتطلبات الضرورية لتكوين مواطن قادر على التفتح والمساهمة في تنمية الوطن والتكيف مع عالم يتسم بتطور المعارف والتحولات والتغيرات الثقافية والعلمية والتقنية والتكنولوجية.
- اقتراح الاجراءات الكفيلة بالسماح للناشئة الجزائرية بالاستفادة من تعليم قاعدي إلزامي ومجاني وضمان التكافؤ لها في فرص النجاح في تمدرسها.[2]

ج. تعديل الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتكوين:

وذلك بواسطة الأمر رقم 09/03، المؤرخ في 13 أوت 2003، الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 76/35، المؤرخ في 16 أفريل1976 ، والمتضمن تنظيم التربية والتكوين ومن أهم ما جاء به هذا الأمر:

- إدراج تدريس اللغة الأمازيغية كلغة وطنية، في نشاطات الإيقاظ أو كمادة مستقلة.
- فتح المجال للمبادرة الخاصة للاستثمار في التعليم، عن طريق إنشاء مؤسسات خاصة للتعليم في جميع المستويات.

وقد جرى بعد صدور هذا الأمر، على المستوى التنظيمي، إعادة هيكلة التعليم الأساسي في طورين بدل ثلاث أطوار، هما:

- طور التعليم الابتدائي ومدته 5 سنوات.
- طور التعليم المتوسط ومدته 4 سنوات.

[1] نصيرة سالم، جمال تالي، مرجع سابق، ص 56.

[2] ليدية يحياوي، كاهنة داود، مرجع سابق، ص 86.

د. صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية:

ويتعلق الأمر بالقانون التوجيهي رقم08 - 04، المؤرخ في 23 جانفي 2008 وهو النص التشريعي الذي يرمي إلى تجسيد المسعى الشامل للدولة الجزائرية لإصلاح المنظومة التربوية ويأتي هذا القانون ليوفر للمدرسة الجزائرية الإطار التشريعي المناسب لجعلها تستجيب للتحديات والرهانات التي يواجهها المجتمع وتتماشى مع التحولات الوطنية والدولية والتي من بينها:

- ظهور التعددية السياسية في الجزائر وما يترتب عن ذلك من ضرورة إدراج مفهوم الديمقراطية في المناهج الدراسية.
- التخلي عن الاقتصاد الموجه وأساليب التسيير الممركز والتأسيس التدريجي لاقتصاد السوق.
- عولمة الاقتصاد وما يتطلبه من التحضير اللائق للأفراد والمجتمع، لمواجهة التنافس الحاد.
- التطور السريع للمعارف العلمية والتكنولوجية ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة وما تفرضه بخصوص إعادة تصميم ملامح المهن.

ولكي تستجيب المنظومة التربوية الجزائرية لطموحات الأمة وتندرج في الحركة الدؤوبة للعولمة، حدد القانون التوجيهي الغايات التي ينبغي أن ترمي السياسة التربوية إلى تحقيقها فيما يلي:

- تعزيز دور المدرسة في بلورة الشخصية الجزائرية وتوطيد وحدة الشعب الجزائري.
- ضمان التكوين على المواطنة.
- انفتاح المدرسة على الحضارات والثقافات الأخرى واندماجها في حركة الرقمي العالمية.
- إعادة تأكيد مبدأ ديمقراطية التعليم بشكل عام وإلزامية التعليم الأساسي.
- تثمين وترقية الموارد البشرية.[1]

وفي معاينة للقانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم04/08 المؤرخ في 23 جانفي 2008 ما يلي:

- تضاعف عدد التلاميذ المتمدرسين في الجزائر 10 مرات في الدخول المدرسي لسنة 2008 مقارنة مع أول دخول مدرسي غداة الإستقلال في شهر أكتوبر سنة 1962.

[1] مختار عروي، "صلاح المنظومة التربوية بالجزائر بين تربية المواطنة وتحديات العولمة"، م 05، ع 02، (ماي 2012)، ص 178.

- بلغت نسبة التمدرس حاليا 97% وقد كانت في سنة 1965لا تتجاوز 45%.
- أما مدة التدريس الإجباري فقد حددت حاليا بتسع سنوات بينما كانت لا تتعدى ست سنوات قبل 1976، إلا أن التطور الكمي للتربية الذي تحقق في سياق التميز في وقت واحد بالانفجار الديمغرافي ولاختيار المشروع التربوي ذي طابع ديمقراطي تعثر بسبب نقص الإمكانيات مما أثر سلبا على نوعية التعليمات الممنوحة وكذا مردود النظام التربوي في مجمله.[1]

أما التعليم العالي فقد عرف تعديلات على ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية والتوجيهات المتضمنة في مخطط تطبيق الإصلاح التربوي الذي صودق عليه في مجلس الوزراء يوم 20أفريل 2002، سطرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كهدف استراتيجي لمرحلة 2004-2013 إعداد ووضع أرضية لإصلاح شامل للتعليم العالي(LMD) بحيث يمثل بنية التعليم العالي المستلهمة من البنيات المعمول بها في البلدان الأنجلوسكسونية، والمعممة في البلدان المصنعة، تتمثل هذه البنية حول ثلاثة أطوار للتكوين يتوج كل منها بشهادة جامعية:

- الطور الأول بكالوريا + ثلاث سنوات، يتوج بليسانس(أكاديمية-مهنية).
- الطور الثاني بكالوريا + خمسة سنوات، يتوج ماجستير (أكاديمية -مهنية).
- الطور الثالث بكالوريا + ثمان سنوات، يتوج بدكتوراه.

ويهدف هذا الإصلاح إلى:

- تقديم تقرير حول الإصلاحات الضرورية للمنظومة التربوية.
- اعتماد هيكلة جديدة لمختلف مراحل التعليم.
- اعتماد برامج جديدة متكيفة مع النظام الجديد.
- تقليص شعب التعليم الثانوي إلى 06 شعب.
- إلغاء أمرية 1976 وتعويضها بالقانون التوجيهي 2008.

[1] محمد ترممو، محمد عروسي، مرجع سابق، ص 46.

- إتمام الإصلاح بأن يشمل مرحلة التعميم التحضيري بهدف رفع مستوى النجاح في مراحل التعميم اللاحقة، ونلاحظ أن هذا أول إصلاح شامل لجميع مكونات الهيكل التعليمي في الجزائر[1].

عند إمعان النظر في هذا القانون وفي الغايات التي حددتها السياسة التربوية في الجزائر، وعملية الإصلاح التدريجي وفق متطلبات العولمة في المنظومة التربوية، وكذلك تبني التوجه الديمقراطي سياسيا وتربويا، والتأكيد على تفعيل مفهوم المواطنة في المناهج التربوية والانفتاح على الحضارات والثقافات الأخرى، كل هذا أولى اهتماما كبيرا لهذا الموضوع نظرا لأهميته ومدى تأثيره على خصوصية وتفرد وتميز المجتمع الجزائري عن باقي المجتمعات، بدينه، بلغته، بتاريخه، بهويته، بعاداته وتقاليده وكل المقومات الأخرى، و- بطبيعة الحال الدولة الجزائرية قامت بإصلاح المنظومة التربوية وحددت غاياتها وسطرت البرامج وأعدت المناهج التربوية، ووفرت الهياكل والمؤطرين لبلوغ تلك الغايات، وألقت بالمسؤولية على كاهل المدرسة حيث تتكفل بإعداد الأجيال المتعاقبة من أبناء المجتمع للاضطلاع بمسؤولياتهم كمواطنين، إلى الحد الذي معه يمكن القول: إن أحد الأسباب المهمة التي تقف وراء بناء نظام للتعليم العام فضلا عن الاهتمام به هو الحاجة الماسة إلى بناء وتنمية المواطنة المستنيرة والواعية والمسئولة في آن واحد.[2]

ومن هنا فإن إصلاح النظام التربوي أصبح ضرورة ملحة بسبب الوضع الراهن للمدرسة الجزائرية من جهة وبسبب التحولات في مختلف الميادين من جهة أخرى.

المرحلة الأخيرة: إصلاحات الجيل الثاني من 2016 إلى يومنا هذا:

تعدّ إصلاحات الجيل الثّانيّ للمنظومة التّربويّة آخر حلقة لسلسلة الإصلاحات الّتي شهدها قطاع التّعليم في الجزائر، والّتي طبّقت سنة 2016 والتي لم تدخل حيز التنفيذ حتّى بلوغ السّنة الدّراسيّة 2019 - 2018م بالنّسبة للطّورين الابتدائيّ والمتوسّط.

تندرج إصلاحات مناهج الجيل الثاني ضمن مراحل الإصلاح التربوي، حيث جاءت تتمة لإصلاحات الجيل الأول التي تم تطبيقها ابتداء من سنة 2003، والتي تهدف أساسا لتحسين أداء القائمين على عملية التربية والتعليم من جهة، والرفع من المستوى التحصيلي للطلبة المتمدرسين من

[1] ليلى مقاتل، **تقويم المناهج في ظل الاصلاحات التربوية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإجتماعية، 2015-2016)، ص 71.

[2] مختار عروري، مرجع سابق، ص 179.

جهة أخرى، وتمت تحت إشراف اللجنة الوطنية للمناهج الذي اعتمدت على مرجعيات ومصادر وطنية من أجل إعداد هذه المناهج وتصورها لا سميا القانون 08-04 المؤرخ في 23 جانفي سنة 2008 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، والمرجعية العامة للمناهج المكيفة مع القانون التوجيهي المنشور في طبعة 2009 التي تم إعدادها من طرف اللجنة الوطنية للمناهج، علاوة على الدليل المنهجي لإعداد المناهج المنشور سنة 2009 والذي تم إعداده أيضا من طرف اللجنة الوطنية للمناهج، كما خضعت هذه المناهج للإستشارة الميدانية على مستوى أسلاك التفتيش التابعة للتربية الوطنية، بعد أن تم عرضها في الندوتين الوطنيتين للتقييم المرحلي للإصلاح في 20 و 21 جويلية 2014 بثانوية الرياضيات بالقبة وفي 25 و 26 جويلة 2015 بقصر الأمم(نادي الصنوبر)على شكل تقييم لثلاثة عشرة سنة من عمر تنفيذ الإصلاح، التي أثارتا ضجة وجدلاً كبيرا وسط المهتمين بالشأن التربوي، خاصة فيما تعلق بموضوع (العامية كلغة للتدريس)، وفي هذا الشأن أكدت وزارة التربية أنها " تعمل على تطبيق القانون التوجيهي المنبثق من توصيات لجنة الإصلاح فقط، والذي يؤكد على استعمال اللغة العربية الفصحى كلغة تدريس، أما العامية فهي وسيلة تواصل في البداية(الأولى والثانية ابتدائي)، حيث تمكن التلميذ من التواصل، ولن تعوض في أي حال من الأحوال اللغة العربية التي تعتبر لغة التدريس".

وقد شملت هذه الإصلاحات عدة محاور كإعادة تنظيم المراحل التعليمة وتجديد الكتب المدرسية وإدخال مناهج جديدة تعتمد أساسا على مبدأ اكتساب الكفاءات، فمن خلال ما جاء به القانون التوجيهي للتربية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008، ركز منهاج الجيل الثاني عن القيم الجزائرية والتراث والقيم الروحية، بالإضافة إلى المميزات العامة للمنهاج والمتمثلة في(الشمولية، والانسجام، وقابلية التطبيق، والمقروئية، والوجاهة)، ويقدم توجيهات لسد النقائص الملاحظة على منهاج الجيل الأول، وهذه الاصلاحات العميقة تندرج في إطار مسار التجديد المتواصل والمستمر.[1]

فهذه المرحلة من مراحل الإصلاح كانت تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها ما يلي:

- إعادة الاعتبار لمهنة التعليم وجعلها في طليعة المهن، برعايتها ماديا ومعنويا وبيداغوجيا وترقية كل من القوانين والقيم التي تحكمها، وتثمين دور القائمين عليها ورفع مستوياتهم.
- مراجعة المناهج والمحتويات التعليمية بشكل علمي يضمن له الانسجام مع الأهداف المسطرة وإعادة بنائها وفق تدرج منهجي يراعى فيه قدرات المتعلمين وحاجاتهم.

[1] علاء الدين سعيدي، مرجع سابق، ص ص، 199- 200.

- التدقيق في وضع الأهداف وتحديدها وتصنيفها وفق مستويات تتلاءم ومستوى تفكير المتعلمين وحاجاتهم من جهة وإمكانات النظام وتطلعات المجتمع من جهة أخرى.
- ضبط وتيرة العمل الدراسي اليومي والأسبوعي وفق دراسة علمية تقنية واجتماعية تضمن التوازن بين قدرات واستيعاب المتعلم وبين فترات التعلم وممارسة النشاطات الثقافية والترويحية.
- تحسين ظروف التمدرس وتطوير وسائل العمل، واللجوء إلى الطرائق والاساليب الحديثة التي تنمي القدرة على التعلم الذاتي، توفير العدد الكافي من المنشآت وتأسيس الخدمات الصحية والنفسية[1].

المطلب الثاني: الفواعل الرسمية والغير الرسمية في السياسة العامة التربوية:

تتداخل في عملية صنع السياسة العامة التربوية العديد من القوى، فنجد منها المؤسسات الرسمية والغير الرسمية، فالقانون الدستوري هو الذي يعطينا الجواب الكافي حول من يصنع القرارات السياسية في الدولة، لأنه يعين بدقة من لهم السلطة السياسية وكيف يمارسونها باسم الشعب والدولة والسيادة، إلا أنه لا يحدد كل القوى التي تشارك في العملية السياسية، لذلك وجب عرض كل الفواعل الرسمية والغير الرسمية التي صنعت السياسة العامة للمنظومة التربوية في الجزائر:

أ. الفواعل الرسمية:

السلطة التنفيذية: يمارسها كل من رئيس الجمهورية الذي هو القائد الإداري والسياسي الأعلى حسب دستور 1996 الذي منحه عدة صلاحيات تتعلق بصنع السياسات العامة واتخاذ القرار حسب المواد (124،77،78 و 126)، وهو ما مكنه من تأسيس اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية التي نصبها يوم 13 ماي 2000، وحدد مهمتها في دراسة وتقييم وتشخيص وضع المنظومة التربوية لتشخيصها وتحديد المشاكل التي تواجهها، ثم تقديمها في تقرير خلال تسعة أشهر لرئيس الجمهورية الذي يسلمه

[1] زهور شتوح، "الإصلاح التربوي في ظل مناهج الجيل الثاني، المزايا والمزالق"، **مجلة الدراسات الأكاديمية**، م 01، ع 03، (سبتمبر 2019)، ص 196.

بدوره للحكومة وتكليفها بدراسته وجدولته في أجندتها الرسمية قصد اتخاذ القرارات الملائمة واللازمة لإصلاح المنظومة التربوية.

الحكومة: هي الهيئة الإدارية الثانية التي تتكون منها السلطة التنفيذية في الجزائر، تعمل تحت سلطة رئيس الجمهورية، وتلعب دورا كبيرا وأساسيا سواء في تنفيذ السياسة العامة وفي صنعها رغم أنها سلطة تنفيذية، وذلك لثلاثة اعتبارات، لكونها الادارة العامة في الدولة فهي التي تسير المجتمع وتمثل السلطة وتمتلك الوسائل المالية والتنظيمية والبشرية، كما تمتلك المعلومات والخبرة والتجربة في مجال الإدارة والتسيير، ذلك ما يجعلها تصنع القرار وتنفذه في جميع الأنظمة السياسية.

منح دستور 1996 مكانة كبيرة ودور مؤثر للحكومة في صنع السياسة العامة وفي تنفيذها كما نصت على ذلك مواده (79، 80، 84، 85 و119)، فقد ساهمت الحكومة بدور كبير ومهيمن في عملية صنع سياسة اصلاح المنظومة التربوية في الجزائر، حيث أنها شاركت في اقتراح أغلبية الاعضاء والمكونين للجنة التربوية باختيار جزء منهم ينتمون وظيفيا إلى قطاع التربية الوطنية، وهي التي ساعدت الرئاسة على إدراك وفهم مشكلة المنظومة التربوية من خلال التقارير التي كانت ترفعها لها الوزارة، ومن الناحية العملية والفنية فالحكومة هي التي برمجت مشكلة المنظومة التربوية في أجندتها السياسية ودرستها وأعدت البدائل الممكنة بناء على التقرير الذي أعدته اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، بعد أن سلمها لها رئيس الجمهورية في 2001.[1]

وزارة التربية الوطنية: لعبت وزارة التربية الوطنية دورا مهيمنا في إعداد جميع المشاريع والنصوص والتقارير المتعلقة بالسياسة العامة لإصلاح المنظومة التربوية وقدمتها للحكومة التي درستها ثم اتبعت الإجراءات العملية في سبيل صياغة بدائل السياسة العامة، ومن أجل ذلك قامت بتكوين فريق عمل وزاري مشترك لوضع برنامج عمل وعرضه عليها وتمت مناقشته خلال خمسة اجتماعات متتالية، ناقشت ودرست فيها الصيغ والبدائل التي تضمنتها سياسة اصلاح المنظومة التربوية، ثم عرضتها على اجتماع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية بتاريخ 30 أفريل 2003 الذي ناقشها ووافق على المشروع الذي أعدته الحكومة ثم قدم إلى البرلمان للمصادقة عليه.

[1] أحمد لشهب، "صنع السياسة التربوية في الجزائر"، **مجلة الفكر**، م 09، ع 02، (سبتمبر 2014)، ص 265.

مما سبق يبرز لنا الدور الكبير والمهيمن الذي لعبته حكومة التحالف الرئاسي المتكونة من أحزاب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الدمقراطي وحركة مجتمع السلم في صنع السياسة العامة التربوية.

السلطة التشريعية: إن تمتع هذه المؤسسة بهالة السيادة والإدارة منحها سلطة التشريع في جميع الأنظمة السياسية، وفي الجزائر منحها دستور 1996 دورا أساسيا في صنع السياسات العامة خاصة ذات الطابع القانوني كما حددتها المادتان (122- 123).

وقد ساهم المجلس الشعبي الوطني من خلال دراسة مشروع السياسة التربوية من طرف لجنة التربية ثم من طرف اجتماع المجلس والتصويت عليها، ثم عرض الملف بعد ذلك لدراسته والمصادقة عليه وفق ما هو محدد له في الدستور وفي قوانينها العضوية، في دراسة ومناقشة مشاريع القوانين التي حضرتها الحكومة حول سياسة اصلاح المنظومة التربوية حيث صادق بتاريخ 27 جويلية 2002 على القرارات التي تضمنت سياسة إصلاح المنظومة التربوية التي أعدتها الحكومة بالإضافة إلى مصادقته على القانون التوجيهي الصادر سنة 2008[1] .

ب. الفواعل غير الرسمية:

قطاع التربية والتعليم كبقية القطاعات، تخضع عملية صنع السياسة العامة فيه لتأثير قوى عديدة بسبب مصالحها فيه، مما أدى إلى جلب هذه القوى كالأحزاب والنقابات والنخب التي لها مصلحة في القطاع، فتدخل في صراعات مستمرة لأجل الحفاظ على مصالحها سواء كانت سياسية أو مادية أو ثقافية .

إن صنع السياسة العامة التربوية في الدولة الجزائرية لا تتم في فراغ، فهي تتم في بيئة تعددية سياسيا وثقافيا واجتماعيا، تنشط فيها قوى رسمية وغير رسمية لها مصالح تسعى لفرضها في السياسات العامة التي تصنع فيها، أهم هذه القوى المعنية بالمنظومة التربوية هي:

النخبة المثقفة :كان ولا يزال قطاع التربية هو المجال الذي يظهر فيه انقسام النخبة المثقفة الجزائرية إلى جماعتين متصارعتين: هما المفرنسون والمعربون، الذين يدور صراعهما باستمرار حول اللغة التي يتم بها التعليم، المعربون يدافعون على اللغة العربية من خلال المطالبة بالتعريب، والمفرنسون

[1] أحمد لشهب، مرجع سابق، ص 266.

يدافعون عن اللغة الفرنسية من خلال الدفاع عن الإزدواجية والإبقاء على اللغة الفرنسية في التعليم والإدارة.

بدأ الصراع بين طرفي النخبة المثقفة من 1962 إلى اليوم، فكانت سياسة المنظومة التربوية الأولى التي تقررت سنة 1976 قد أثرت في صنعها النخبة المعربة، أما السياسة العامة الثانية التي تم فيها إصلاح المنظومة التربوية منذ سنة 2000 فكانت من تأثير وصنع النخبة المفرنسة، استعادت نفوذها ومكانتها في الحياة السياسية خاصة منذ بداية التعددية سنة 1989 ودخول الجزائر في أزمة متعددة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية منذ 1992.

ذلك ما مكن النخبة المفرنسة من توظيف السلطة الفعلية الناتجة عن الفراغ المؤسساتي واتهام المنظومة التربوية بالمسؤولية عن جميع السلبيات والصعوبات التي يواجهها المجتمع الجزائري كالإرهاب والأصولية والبطالة وحتى الفقر، وتم ارجاع سبب هذه المظاهر السلبية الى اعتماد المدرسة على التعليم باللغة العربية وتقديم دروس التربية الإسلامية، ودفعت السلطة الحاكمة في تلك الفترة إلى اعتبار المدرسة والمنظومة التربوية في أزمة ومنكوبة ويتوجب اصلاحها فدفعت السلطة إلى تبني موقفها السلبي من المنظومة التربوية واعتبارها فاشلة ويتطلب إصلاحها، وهكذا لعبت النخبة المفرنسة دورا بارزا في إيهام المجتمع والسلطة بوجود أزمة في المنظومة التربوية، وبضرورة العمل على حلها .

التكنوقراط والبروقراط: تتكون هذه القوة التنظيمية والفنية المؤثرة في صنع السياسة العامة التربوية من الإطارات التي تشرف على الإدارة التربوية المركزية واللامركزية، ومن المستشارين التربويين والمفتشين والأساتذة والباحثين ، نظرا لكفاءتها وتخصصها وخبرتها وتجربتها في تسيير الشؤون التربوية وفى العملية التربوية ذاتها ، واحتلالها مراكز القيادة في الإدارة التربوية، فهي تعتبر قوة اقتراح يعتمد عليها في صنع السياسات التربوية وتعتبر من القادة المحركين الاساسيين في صنع القرار التربوي وبسبب كفاءتها وتخصصها وخبرتها لأنها تمارس أهم الوظائف التعليمية والبحثية والإدارية، فإنه يعتمد عليها في تسيير وإدارة الشؤون التربوية من صنع السياسة التربوية إلى تنفيذها و تقييمها وتحليلها، فاقتراح البدائل الملائمة لإصلاحها وتكييفها مع الظروف الجديدة التي تحدث في بيئة الإدارة التعليمية والتربوية كالمدرسة والجامعة[1].

[1] أحمد لشهب، مرجع سابق، ص 267.

هذه القوة التنظيمية والفنية هي التي تعتمد عليها الحكومة في دراسة وتحضير وصياغة المشروعات الأولية للسياسات العامة إلى تصنعها في مجال التربية، حيث قامت الحكومة منذ الإستقلال بتكوين لجان فنية مختصة، وكلفتها بإصلاح التربية والتعليم، ذلك ما حدث في السنوات 1962 و1968 وسنة1973و1998 ثم سنة 2000 عندما تم تكوين لجان وطنية لإصلاح المنظومة التربوية التي وضعت تقاريرها التي استمدت منها السياسة العامة للمنظومة التربوية.

المجتمع المدني: رغم التعددية الحزبية والإعلامية والجمعوية التي أصبحت تميز المجتمع الجزائري منذ بداية التحول الديموقراطي الذي بدأ مع صدور دستور أفريل 1989، وصدور قوانين الأحزاب والجمعيات والإعلام والإنتخابات في السنوات الموالية، والتي كرست العمل الديمقراطي في المجتمع الجزائري، فإن الأحزاب والجمعيات والصحافة المستقلة التي تكونت تدور كلها في فلك السلطة باستثناء الأحزاب والتنظيمات التي كانت في السرية في عهد الأحادية مثل حزب القوى الإشتراكية والتيار الاسلامي.

لذلك كانت القرارات السياسية التي تصنع في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1992- 1997 من طرف السلطة الفعلية التي تكونت على إثر توقيف المسار الإنتخابي في جانفي 1992 ممثلة في المجلس الأعلى للدولة، والمجلس الوطني الإنتقالي، والحكومة التي تعتمد على الجمعيات والأحزاب العلمانية والإسلامية المعتدلة وجبهة التحرير الوطني ونقابة الإتحاد العام للعمال الجزائريين وجمعيات أولياء التلاميذ .

ذلك ما يؤدى إلى الحكم بأن دور المجتمع المدني كان ضعيفا في صنع السياسات العامة في الجزائرية في ظل الأزمة السياسية التي تميزت بالحرب الأهلية والفراغ المؤسساتي والدستوري، وبعد تعديل الدستور سنة 1996 وإجراء الإنتخابات الرئاسية ثم التشريعية سنة 1997 وعودة العمل بالشرعية الدستورية التي سمحت بوجود المؤسسات الدستورية كالسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية والمؤسسات الأخرى وتأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات وفقا لدستور 1996 وقوانين الأحزاب والجمعيات الجديدة بدأ المجتمع المدني يظهر إلى الوجود تدريجيا وأصبح يساهم في التأثير على العمل السياسي وخاصة في صنع السياسة العامة، فكان لبعض الجمعيات الوطنية كالنقابات واتحادية أولياء التلاميذ وجمعية أرباب العمل والاتحادات المهنية الأخرى، كالتجار والفلاحين والمحامين والأطباء والصيادلة والصحافيين والطلبة والمجاهدين وأبناء الشهداء والنساء دورا في صنع السياسات

العامة بالقطاعات التي ينتمون إليها، أما الاحزاب فقد كانت تؤثر في صنع السياسات العامة في الجزائر عن طريق مشاركتها في المجالس المنتخبة كالمجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة أو الولائي والبلدي.[1]

الأحزاب السياسية: تساهم الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة بإحدى الطريقتين: الطريقة المباشرة يصبح عندما يفوز الحزب بالسلطة التنفيذية أو بالسلطة التشريعية أو بهما معا، في هذه الحالة الحزب في الحكم فيشرف على إدارة شؤون المجتمع ، لذلك فهو الذي يصنع السياسات اللازمة لحل مشاكل المجتمع أو تحقيق أهدافه، كما يؤثر بطريقة غير مباشرة عندما يفشل في الفوز بالسلطة ويصبح في المعارضة فتكون مهمته هي مراقبة أعمال السلطة، ويجند الرأي العام للضغط عليها كي تعدل سياساتها عندها يساهم الحزب في التأثير في صنع السياسة العامة .

تبرز الكيفية التي ساهمت بها الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة للمنظومة التربوية في الجزائر سنة 2000 من خلال عدد المقاعد التي فازت بها في المجلس الشعبي الوطني أثناء الفترة التي صنعت فيها السياسة العامة ومن خلال عدد الحقائب الوزارية التي تحصلت عليها في حكومة تلك الفترة للإشارة أنه أثناء هذه المدة أشرف على حكم البلاد تحالف رئاسي فاز بأغلبية مقاعد المجلس الشعبي الوطني وعلى جميع الحقائب الوزارية التي تتكون منهما الحكومة هذا التحالف يتكون من ثلاثة أحزاب هي جبهة التحرير الوطني التجمع الوطني الديموقراطي وحركة مجتمع السلم وقد فازت الأحزاب الثلاثة المكونة للتحالف الرئاسي بالأغلبية المطلقة لمقاعد البرلمان في العهدتين 1997 2002 فاقتسمت معظم المقاعد كما هو مبين في الجدول:

الجدول 1: الفرق في توزيع المقاعد البرلمانية للأحزاب بين سنتي 1997 و2002.

العهدة البرلمانية	1997	2002
حزب جبهة التحرير الوطني	62	199
التجمع الوطني الديمقراطي	156	47
حركة مجتمع السلم	69	38
المجموع	297	284
النسبة	%68.78	%73

المصدر: أحمد لشهب، مرجع سبق ذكره.

[1] أحمد لشهب، مرجع سابق، ص 269.

تحليل الجدول يبين أن الأحزاب الثلاثة المكونة للتحالف الرئاسي قد فازت ب 297 مقعد من 380 التي يتكون منها المجلس الشعبي لتلك العهدة البرلمانية أي 68,78% وذلك ما سمح لها بمناقشة والمصادقة على مشاريع القوانين التي قدمتها الحكومة في العهدة البرلمانية 1997 -2002 التي تضمنت سياسة إصلاح المنظومة التربوية ووضعت في تلك العهدة التي تم فيها صنع السياسة العامة لإصلاح المنظومة التربوية.

أما في العهدة البرلمانية 2002 فقد فازت أحزاب التحالف الرئاسي مجتمعة على 284 مقعد من مجموع 389، وهو ما يقدر ب 73% هذه النسبة المحصل عليها تسمح له بصنع القرارات أو تعديلها، كما أن الحكومة الائتلافية تتكون بدورها من أحزاب التحالف الرئاسي ب 15 حقيبة وزارية لجبهة التحرير الوطني و5 حقائب لحركة مجتمع السلم و17 حقيبة وزارية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي[1] .

مما سبق يبرز لنا الدور الكبير الذي لعبته أحزاب التحالف الرئاسي في صنع السياسة العامة للمنظومة التربوية من خلال سيطرتها على كل من الحكومة والبرلمان في العهدتين البرلمانيتين اللتين تمت فيهما عملية صنع السياسة العامة لإصلاح المنظومة التربوية.

المطلب الثالث: غايات التربية على المواطنة في السياسة التربوية الجزائرية:

تتحدد الغاية الكبرى للمدرسة الجزائرية الحديثة، باعتبارها المرحلة الأولى لتعلّم الثقافة الديمقراطية وأفضل عامل للتماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، في ضمان التكوين على المواطنة وعليه فإن الغاية الأساسية للتربية المدنية هي تعلّم السلوك الديمقراطي في الحياة الاجتماعية .

إن إدراج التربية المدنية في المدرسة يستلزم أن تأخذ بعين الاعتبار القيم التي يتعين عليها إيصالها للتلاميذ قصد بناء مواطنتهم الشخصية اعتمادا على الحقوق والواجبات التي تحويها والعمل على معايشة هذه القيم داخل المدرسة، بتوفير وضعيات للتلميذ تبرز الالتزامات الأولى التي يتضمنها التنظيم المدرسي وعمل المدرسين ومشاركة الجماعة التربوية.

[1] أحمد لشهب، مرجع سابق، ص 270.

إن القانون التوجيهي يهدف إلى فهم غايات التربية ورسالة المدرسة الجزائرية في تكوين مواطن صالح قادر على فهم ما حوله ومتفتح على الحضارة العالمية، لتحمل مسؤولية وطنه مستقبلا، ويمكن استخلاص ثلاث غايات كبرى يهدف اليها القانون التوجيهي للتربية الوطنية:

الغاية الأولى: تعزيز دور المدرسة كعنصر لإثبات الشخصية الجزائرية الوطنية

- تعزيز دور الإسلام كدين وثقافة وحضارة في وجود الشعب الجزائري وإبراز محتواه الروحي والأخلاقي واهتمامه الحضاري والإنساني.
- تطوير تعليم اللغة العربية كأداة أولى لاكتساب المعرفة في مختلف مراحل التعليم والتكوين لتصبح لغة التواصل في مختلف ميادين الحياة، والأداة المفضلة في الإنتاج الفكري.
- أن تحضي اللغة الامازيغية باعتبارها جزء لا يتجزأ من مركبات الهوية الوطنية التاريخية بكامل الاهتمام لتكون محلا للترقية والإثراء في إطار تثمين الثقافة الوطنية.

الغاية الثانية :ضمان التكوين على المواطنة

- ينبغي على المدرسة الإستجابة للطلب الاجتماعي وتعليم قيم الأمة والجمهورية.
- أن تلعب التربية المدرسية الغاية الأساسية في تعليم مبادئ الديمقراطية في الحياة الجماعية.

الغاية الثالثة :تفتح المدرسة و اندماجها في حركة الرقي العالمية

- منح التلاميذ ثقافة علمية وتكنولوجية حقيقية.
- تحضير التلاميذ للعيش في عالم تكون فيه الأنشطة ذات صلة بتكنولوجية الإعلام والاتصال.
- تطوير تعلم اللغات الأجنبية لتمكين التلميذ من التحكم الحقيقي في لغتين عند نهاية التعليم القاعدي.
- تثمين وترقية الموارد البشرية[1].

وتكمن معالم وقيم التربية على المواطنة في الإصلاح التربوي انطلاقا من الغايات التي وضعها المشرع لدور المدرسة الجزائرية والتي جاءت في ذات القانون وتتمثل هذه المهام والأدوار للتربية على المواطنة فيما يلي:

[1] **وزارة التربية الوطنية**، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08- 04 المؤرخ في 23 جانفي 2008.

- تجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس أطفالنا وتنشئتهم على حب الجزائر وروح الاعتزاز بالانتماء إليها، وكذا تعلقهم بالوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني ورموز الأمة.
- تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية، باعتباره وثاق الانسجام الاجتماعي وذلك بترقية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والأمازيغية.
- ترسيخ قيم ثورة أول نوفمبر 1954 ومبادئها النبيلة لدى الأجيال الصاعدة والمساهمة من خلال التاريخ الوطني، في تخليد صورة الأمة الجزائرية بتقوية تعلق هذه الأجيال بالقيم التي يجسدها تراث بلادنا، التاريخي والجغرافي والديني والثقافي.
- تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية.
- ترقية قيم الجمهورية ودولة القانون.
- إرساء ركائز مجتمع متمسك بالسلم والديمقراطية، متفتح على العالمية والرقي والمعاصرة، بمساعدة التلاميذ على امتلاك القيم التي يتقاسمها المجتمع الجزائري والتي تستند إلى العلم والعمل والتضامن واحترام الآخر والتسامح، وبضمان ترقية قيم ومواقف إيجابية لها صلة، على الخصوص، بمبادئ حقوق الإنسان والمساواة والعدالة الاجتماعية[1].

لا تخل نظم التعليم في العالم من مفاهيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، لذلك لم يهمل المشرع التربوي هذه المفاهيم، وضرورة إدماجها ضمن المناهج التربوية والمقررات الدراسية، وكما يعرف عن الديمقراطية بأنها نظام متعدد الأبعاد؛ سياسي، اجتماعي وثقافي، وهي بهذا المعنى نظام مركب يستلزم تكريس الثقافة الديمقراطية وترويجها في المجتمعات البشرية، ومنه يجب النظر للديمقراطية على أنها ثقافة، وليست وصفة جاهزة أو قابلة للاستعمال، بل يستلزم التعريف بمقوماتها التي لا يمكن إرساء أي شكل من أشكال الديمقراطية بدونها، وأهم مقومات الثقافة الديمقراطية هو الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء وحكم الأغلبية بواسطة التمثيل البرلماني.

وفي الحياة المدرسية يرتبط مفهوم الديمقراطية التعددية في وعي الطلاب من خلال التجارب المعيشة التي تؤكد حيوية التربية الديمقراطية في المؤسسة المدرسية.

لقد حرص القائمون على الإصلاح على تحديد جملة من القيم والمفاهيم المرتبطة بالمواطنة، قصد إدراجها في وظيفة المدرسة من خلال جملة من البرامج والمقررات الدراسية واعتماد مقاربات

[1] محمد بلعالية، محم حمداوي، "التربية على المواطنة في الاصلاحات التربوية الجزائرية"، **مجلة الرواق**، ع 09، (ديسمبر 2017)، ص 51.

تعليمية من أجل اكساب المتعلمين مجموعة من المهارات التي تخدم التربية على المواطنة والممتثلة في التدريس وفق المقاربة بالكفاءات وهي:

- حب العمل وبذل الجهد وإدراك معنى ما هو حقيقي وجميل.
- مواقف احترام الأفكار والآراء المختلفة والأشياء والكائنات.
- السعي إلى النجاح في العمل المشترك.
- الفكرة الكفيلة بتحقيق السعادة الفردية والجماعية.[1]

ويمكن أن نستخرج أهم القيم التي جاءت متضمنة في هذه المقررات والتي تشكل مضمون التربية على المواطنة والتي تتمثل في الحقوق والواجبات، الهوية الوطنية والانتماء، الديمقراطية واحترام الآخر، القانون والمسؤولية، التفتح على العالم والتضامن.

وعلى الرغم مما جاءت به الإصلاحات، فهي لا تخلو من عديد المتناقضات، كونها لم تنبع من نظرة متفحصة مدروسة للواقع الاجتماعي والتربوي، من خلال عملية تقييمية تستقصي نقاط القوة والضعف في النظام السابق، بل كان ردة فعل اتهمت فيها المدرسة بتخريج جيل من الأفراد يحمل صفات معينة، وهذه العودة نحو قضايا الهوية في المجتمع تمثل بديلا وتعويضا عن الدولة العاجزة، تمظهرت في سلوكيات مرضية، من ذلك مثلا المواقف المتخذة فيما يتعلق باللغة العربية.

إن ما تلقنه المدرسة الجزائرية من معارف وقيم ورموز وأنماط تفكير ولغة يتناقض في أحايين كثيرة مع ما تروجه مختلف المؤسسات الاجتماعية، وبتعبير أدق، إن شكل الثقافة التي تعمل المدرسة على نشره كثيرا ما تعمل على إنتاج نماذج بشرية متناقضة مع أنماط التفكير المتداولة في الواقع.

إن المتابع للشأن التربوي منذ الشروع في عملية الإصلاح الحالي، وما يحدث في كل سنة من تعديلات وترقيعات في المناهج والمقررات وما يمس العملية التربوية يدرك مدى تخبط القائمين في إيجاد الصيغة المثلى في وضع نظام تربوي، يستجيب لمتطلبات الواقع الاجتماعي ويتفاعل مع المحيط العالمي، فالغايات التي رسمها النظام التربوي في إعداد نموذج معين من المواطنين تبقى على مستوى غائي، من دون أن تجد صورتها في سلوكيات التلاميذ، وما حالات الغش في الإمتحانات الرسمية، وظواهر العنف

[1] علي أسعد وطفة، "التربية على المواطنة في عالم متغير، مجلة الطفولة العربية"، **مجلة الطفولة العربية**، م 07، ع 26، (ديسمبر 2015)، ص ص، 102- 109.

في الوسط المدرسي، وعدم احترام الرموز الوطنية والتاريخية في صورة غياب التلاميذ عن تحية العلم في صباح كل يوم، إلا دليل على أن تحقيق تلك الغايات لا زال طويلا بل وعسيرا، وتوجب البحث في الأسباب التي تقف عائقا في وجه القائمين على الإصلاحات والبداية من الممارسات التي يعج بها الوسط المدرسي نفسه، كيف نحاول تعليم الديمقراطية وأدبيات الحوار واحترام الأخر، والتلميذ نفسه لا يستطيع أن يدلي برأيه ويشارك في الحياة المدرسية.

خلاصة الفصل:

بعد أن استعادت الدولة الجزائرية كيانها وسيادتها، اعتبرت المرحلة الاستعمارية منطلقا لها بإعادة تصحيح مسار النظام التربوي، وذلك بإدخال إصلاحات حول البرامج والمناهج التربوية وكذا البيداغوجيا، كان آخرها اصلاحات الجيل الثاني التي حاولت تحقيق مجموعة من الأهداف التي طرحتها وفرضتها متغيرات داخلية وخارجية، وذلك من خلال وضع خطة شاملة لإصلاح نظامها التعليمي، حاملا في محتواها بيداغوجيا وبرامج جديدة لرفع مستوى الكفاءات وتحسين مستوى التعليم، فمساعي الإصلاح التربوي بجميع مراحلها تصب في وعاء واحد ألا وهو النهوض بالقطاع التعليمي في الجزائر لما له من أثار ايجابية على باقي القطاعات والهدف الخاص هو تعزيز القيم الوطنية و الدينية للجزائر.

الفصل الثالث:

دور مقررات التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط في ترسيخ قيم المواطنة (دراسة تحليلية)

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل إلى الدور الذي تقوم به مادة التربية المدنية في ترسيخ قيم المواطنة لدى الفرد الجزائري المكرسة في الدستور، وذلك بعد تحليل مضمون مقررات هذه المادة في كل السنوات لمرحلة التعليم المتوسط ثم ترجمتها الى معطيات كمية وتحويل هذه القيم الى تكرارات ونسب مئوية لتسهيل تحليلها.

أولا: ماهية مادة التربية المدنية في الطور المتوسط:

1. تعريف التربية المدنية:

إن التربية المدنية تعرف على أنها إكساب أفراد المجتمع بصورة عملية وفعالة مبادئ ومهارات السلوك الاجتماعي المرغوب فيه في البيت والشارع والأماكن العامة وفي مهنته، وكذلك مبادئ احترام غيره وتقبل رأيه وإعانته وتجنب ما يضر به، وذلك لخلق ضمير اجتماعي لدى كل مواطن يستند إلى قيم التعاون، والعدالة والديمقراطية وحب الوطن والغيرة عليه وتوظيف كل الطاقات لبنائه ورفعته لأداء رسالته الحضارية كجزء من الحضارة الإنسانية والحفاظ على البيئة بكل مكوناتها.

وتعرفها الموسوعة العالمية للتربية بأنها « ذلك الجزء الذي يجعل الفرد يتفاعل مع أعضاء مجتمعه على المستويين المحلي والوطني وتهدف لتعزيز الولاء للأمة والتعرف على تاريخ ونظام المؤسسات السياسية وتكوين الاتجاه الايجابي نحو السلطات السياسية والانصياع للأنظمة والأعراف الاجتماعية والإيمان بقيم المجتمع الأساسية»، كما تشير الموسوعة أن التربية المدنية تشمل إعطاء معلومات عن موضوعات ودول أخرى، لمساعدة الطلاب على اكتساب المواطنة على المستوى العالمي[1]

لقد أجمع أغلبية الباحثين التربويين الاجتماعيين على تحديد مضمون التربية المدنية بقولهم: "هي جانب التربية الذي يحدث شعور العضوية في جماعة حتى تتسق حياتها لفائدتها المتبادلة".[2]

ومنه فإن مضمون التربية المدنية هو صقل الشخصية الإنسانية لتدريب الإنسان على الحياة الاجتماعية والقيام بدوره فيها بانسجام تام مع الآخرين ومع متطلبات الجماعة، ومن بالغ الأهمية أن تكون التربية المدنية علم يرمي إلى بناء الشخصية وإلى إقامة علاقة جيدة بين هذه الشخصية والمجتمع، وكذلك كونها تحتوي مبادئ ثابتة يجب أن تنقل للإنسان الناشئ بواسطة علم التربية، ولا يمكنه أن يستوعبها إلا بالتعلم، ومن ثم فهي فن لأنها ترمي من جهة إلى الشخصية الإنسانية تظهر جمالها على ذاتها وعلى غيرها، ومن جهة ثانية لأنها تتطلب المهارة وإتقان وذوق، وشعورا ساميا عند أدائها.

---

[1] 10- The International Encyclopedia of Education, (Vol. 2) 3, 1985,p 725.

[2] عبد الرحمن ابن خلدون، **المقدمة**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993، ص 88.

إن التاريخ الحضاري العربي عرف التربية المدنية على أنها علم عملي قائم لذاته، فمنهم من أسماها بالسياسة المدنية ومنهم من دعاها بالعلم المدني، ومنهم من قرنها بعلم الأخلاق وسياسة المدنية، وأجمع الكل على اعتبار هذا العلم علما أساسيا في تكوين المجتمع الصالح.[1]

وبواسطة التربية المدنية تتكون المواطنة، والتي هي شعور الفرد بالانتماء إلى الجماعة، وشعور الجماعة بجمعها وتركيبها، وشعور كل فرد من الجماعة بروابط متبادلة ومصالح مشتركة، فهو شعور الفرد باستمرار هذه الجماعة وما قدمته من مجهودات في سبيل بناء مدنيتها.[2]

ومن المؤكد أن التربية على المواطنة هي حصيلة مجموعة من الجهود التي تقوم بها مؤسسات المجتمع الرسمية وأنه لا يمكن تعلمها بشكل كلي في الكتب والمقررات الدراسية، بل تعتمد بالدرجة الأولى على الممارسات والتطبيقات التي تتم داخل المدرسة أو خارجها، والتربية على المواطنة عملية مستمرة، بحيث ينبغي العمل بشكل دائم على تكوين المواطن وتنمية وعيه بنظام حقوقه وواجباته، وترسيخ سلوكه وتطوير مستوى مشاركته في ديناميكية المجتمع الذي ينتمي إليه.

إن غرس وإدراج ثقافة وقيم المواطنة في المنظومة التعليمية، يتطلب أفقا زمنيا طويل الأمد، فأهداف تربية المواطنة لا تتحقق بمجرد تسطيرها وإدراجها في الوثائق الرسمية، بل إن تحقيق الأهداف يتطلب ترجمتها إلى إجراءات عملية وتضمينها في المناهج والكتب الدراسية، وتهيئة المجتمع المدرسي لإدراك تلك الأهداف.

2. خصائص التربية المدنية:

التربية المدنية مادة من المواد التعليمية الأساسية، تهتم بتكوين الفرد تكوينا حضاريا، وتهتم أكثر بالجانب السلوكي، لأنها تعمل على إعداد الفرد للحياة المدنية إعدادا يؤهله للعيش كمواطن صالح يشعر بالمسؤولية المدنية والوطنية، ويدرك ماله من حقوق وما عليه من واجبات، تمكنه من حل المشاكل والتكيف مع الوضعيات التي تواجهه في حياته اليومية والتعامل مع المحيط الذي يعيش فيه تعاملا ايجابيا والاندماج في المجتمع.

---

[1] العوجي مصطفى، **التربية المدنية وقاية من الانحراف**، المركز الغربي بالرياض، السعودية، 1985، ص 121.

[2] أبو حلاوة كريم، "إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني"، **مجلة عالم الفكر**، م 27، ع 3، (2002)، ص 43.

لهذا فالتربية المدنية كغيرها من المواد التعليمية تمتاز بجملة من الخصائص من بينها أنها عملية معقدة متشعبة عفوية، ديناميكية مستمرة نفسية واجتماعية، لذلك فهي تستعمل وسائل وأساليب متعددة لتحقيق ما تهدف إليه، فهي تتضمن التفاعل والتغير والأخذ والعطاء فيما يتعلق بالمعايير والأدوار الاجتماعية والاتجاهات النفسية، والتقليد والمحاكاة الموجهة في تكييف الفرد اجتماعيا، كونها عملية تعلم اجتماعي تحقق للفرد بعده الاجتماعي من خلال ما يكتسبه من اتجاهات نفسية وأنماط سلوكية وضبط لانفعالاته والتحكم في إشباع حاجاته بطريقة يقبلها المجتمع.[1]

ومنه إضافة إلى ما سبق نجد أن التربية المدنية تتميز بجملة من الخصائص:

- تكوين شخصية الفرد تكوينا شاملا متوازنا من الجوانب الفكرية والوجدانية والاجتماعية والسلوكية.
- تنمية القيم الاجتماعية كالتعاون والتضامن والتسامح واحترام الآخر وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.
- إعداد الفرد لأداء الواجبات نحو الأسرة والمجتمع.
- جعل المتعلم يتفاعل بشكل إيجابي مع القضايا الإنسانية كحقوق الإنسان والديمقراطية والحماية الاجتماعية والبيئة والصحة.
- تدريب الفرد على حسن التفكير، والتنظيم وهيكلة المعارف وإيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية التي تواجهه في حياته اليومية.
- تشكل مجالا تعليميا لاكتساب ثقافة مدنية تجعل من الفرد مواطنا صالحا ومسؤولا تستمد مادتها العلمية من مختلف المواثيق والنصوص التشريعية المنظمة لحياة المجتمع.[2]

[1] محمود بن علي، "واقع تجسيد قيم المواطنة في مقررات التربية المدنية داخل الوسط التربوي الجزائري"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، م 5، ع 01، (مارس 2020)، ص 682.

[2] عدنان أحمد أبو دية، **أساليب معاصرة في تدريس الاجتماعيات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص ص، 72- 73.

3. **أشكال التربية المدنية:**

تهدف التربية المدنية إلى تنمية الإحساس بالمصلحة العامة واحترام القانون وحب الوطن، وإلى التوعية بما يتمتع به ويؤديه المواطن كعضو كامل الحقوق في المجتمع الذي يساهم في بنائه، وإلى اكتساب حس مدني يجعله يتقبل القيام بواجبات المواطنة عن طواعية، متمتعا في نفس الوقت بجملة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مجتمعه.

لذلك نجد أن التربية المدنية تختلف باختلاف أنماط واتجاهات وأشكال المجتمعات، فهي تختلف من حيث الشكل باختلاف القصد والبساطة والأسلوب، فمن حيث الشكل نجد:

أ. **مقصودة** :تقوم بها الأسرة والمدرسة، فالأسرة تعلم أبناءها اللغة والآداب (آداب الكلام والسلوك) وفق نظامها الثقافي ومعاييرها، وتحدد لهم الطرق المتعلقة بتشرب هذه الثقافة، أما المدرسة فتعليمها مقصود وله أهدافه وطرقه وأساليبه المتعلقة بتنشئة الأطفال تنشئة معينة.

ب. **غير مقصودة:** تقوم بها جهات عديدة يتعلم منها الفرد معاني ومهارات عن طريق اكتساب المعايير الاجتماعية المختلفة باختلاف الجماعات، مثل عادات الحب والكره والجنس والفشل واللعب والتعاون وعادات العمل والإنتاج والاستهلاك... وغير ذلك من أدوار ومراكز ومعايير اجتماعية.

أما من حيث البساطة والتعقيد فلها شكلان يختلفان باختلاف طبيعة المجتمع ونمط الحياة فيها:

أ. **بسيطة:** في المجتمعات البسيطة والتقليدية حيث تقوم على أساس التقليد والخبرة المباشرة.

ب. **معقدة:** في المجتمعات المتقدمة ذات المعايير والقيم المعقدة على أساس التفكير والتمييز والاختبار والمعانات في إكساب الخبرة.

ومن حيث الأسلوب، فإن التربية المدنية تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة ونوع السلطة السائدة في المجتمع ونوع الأساليب المستخدمة في التربية، فإن كانت متسامحة أعطت شخصيات غير عدوانية ومسالمة، وإن كانت قصرية وتسلطية كونت شخصيات خشنة وعدوانية، كما تقوم التربية على

التفاعل المثمر بين الفرد والجماعة والاختيار الحر المسؤول لسلوك الفرد بما يتناسب مع تجيزه الجماعة.[1]

4. **أسس التربية المدنية:**

نقصد بأسس التربية المدنية جملة المسلمات والفرضيات المؤثرة في الممارسات التربوية وتطورها وكذلك منطلقاتها وهي:

أ. الأسس الفلسفية:

تعتبر الفلسفة في نظر الكثير من المربين النظرية العامة للتربية المدنية باعتبارها أفكار وخبرات تواجه مشكلات ومواقف تتمثل في أهداف اجتماعية من جهة ومطالب ثقافية متعارضة من جهة أخرى، فالفلسفة من هذا المنظور هي دعوى لوجهات نظر جديدة لإحداث توازن أفضل للمصالح المتصارعة والتربية المدنية كنشاط مقصود تكون العملية الأساسية التي يتحقق من خلال التعديل الفكري الوجداني المطلوب.

أما فلسفة التربية المدنية فهي ذلك النشاط الفكري الذي يقوم كبار المربين والفلاسفة لتوضيح غايات وأهداف العملية التربوية وتنسيقها وتقدمها وتعديلها في ضوء مشكلات الثقافة وصراعاتها، وهو ما يدعو إلى بناء نظريات تربوية واختبارها وإجراء دراسة تحليلية وتقويمية لمكونات النظام التربوي بهدف التعديل والتطوير، وذلك بالاستفادة ليس فقط من الفلسفة بل من مختلف المعارف ومناهج العلوم الاجتماعية.[2]

ب. الأسس التاريخية:

إن التربية كما ما تم ذكره سالفا، هي تعديل للسلوك عن طريق الخبرة، وواضح من هذا التعريف أن تراكم الخبرة إنما يحدث عبر التاريخ الذي تتلاحق فيه الحضارات وتفعل التجربة فعلها في تحديد الأنسب والأصلح من الأهداف والمناهج والطرائق، كما يتم اكتشاف قيمة المعارف السابقة، فينتج ذلك للتربية مجالا أفضل للتقويم بناءا على التغذية الراجعة المتصلة، وهو الأمر الذي يتيح

[1] محمود بن علي، مرجع سابق، ص 683.

[2] رابح تركي، **أصول التربية والتعليم**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 138.

للتربية معرفة التراث الإنساني والقومي وكيفية الاستفادة منه في التخطيط الأفضل، ومن التاريخ تستفيد التربية المدنية للتعرف على المشكلات السابقة والحلول الأنسب لها، وتحديد المصالح للأمة والاتعاظ وأخذ العبرة منه.[1]

ج. الأسس النفسية:

يمكن القول بأن الأسس النفسية للتربية المدنية هي معرفة طبيعة الفرد من حيث معرفة واقع انفعاله وفعاليته والتعرف على الشخصية في جوانبها المختلفة، كذلك معرفة طبيعة البيئة التي تعرف بأنها الحيز الطبيعي، الاجتماعي، الروحي والثقافي المحيط بالكائن الحي والإنسان، وهو حيز متعدد العناصر التي تشكله بتفاعلها التركيبي والثنائي الاتجاه مع الكائنات الحية التي تعيش فيه، ولذلك يكون لمعرفة الأسس النفسية من حيث تكوين الفرد وحاجاته ومتطلبات نموه، ومستوى نضجه وقدراته واستعداداته وسلوكه القبلي أثر في تحقيق أغراض التربية المدنية وحسن الاعتماد عليها.

د. الأسس الدينية:

الدين عقائد ومعاملات وآداب تتصل بكل ما هو مقدس، وهو نظام سلوكي موجود في الحضارات كلها على الاختلاف في المقدس والعبادات والمعاملات والآداب، ويشكل الدين واحدا من الأطر المرجعية للسلوك الإنساني، وهو في الوقت نفسه نظام اجتماعي يربط الناس بعضهم ببعض، وقد خضع عبر الزمان لتطور كبير بدءا بالديانات القديمة جدا، وصولا إلى الأديان السماوية، وتشكل المعابد بعض أهم المؤسسات التربوية عبر التاريخ.

هـ. الأسس الثقافية:

إن مصطلح التربية المدنية يعتبر عنصرا هاما وأساسيا في الثقافة، فالمدنية هي المستوى المرئي للثقافة والذي يعبر عن تقدمها وما أوجده وأخضعه الإنسان لفكره وإبداعه، فجميع العناصر المدنية تحمل جانبا ثقافيا ولو بدرجات متفاوتة، فالثقافة تتأثر بنوع المدينة التي تعيش فيها وبما توفره من

[1] صلاح الدين شروخ، **علم الاجتماع التربوي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص ص، 24- 25.

أدوات، ووسائط فنية وعلمية مثل تأثير الطباعة ووسائل الاتصال الفكري المختلفة، مما يسهل تبادل الرأي والفكر أفراد المجتمعات المختلفة، حيث تستطيع الثقافة أن ترى نفسها بمنظار أوسع.[1]

5. أبعاد التربية المدنية:

تعتبر التربية المدنية المشروع السياسي العام للدولة فهي لا تقتصر على كونها مادة تعليمية كبقية المواد الأخرى في المؤسسات التعليمية، بل تتخطى ذلك إلى حدود أبعد وأشمل غير أنه لا يمكن الاستغناء على محتويات هذه المادة، فزاد التركيز على محتويات هذه المادة وهذا ما نستسقيه من الإصلاحات الجديدة التي حدثت من البرامج التعليمية وتغير محتوياتها، فكان التركيز أكثر على التربية المدنية، لما لها من أهمية بالغة على الفرد والمجتمع والدولة بأكملها، فهي عبارة عن تكوين دائم للفرد على المبادئ الوظيفية وممارسة مستمرة يحققها الفرد عن طريق التربية والتعليم، لذلك فالتربية المدنية تعتبر موضوع تربية وموضوع تعليم في نفس الوقت.

تتركز التربية المدنية على مفهوم المجتمع المدني وتنطلق منه، بحيث تتخذ الحياة المدنية موضوعا أساسيا لها، والمقصود بالحياة المدنية هو كيفية العلاقة القائمة داخل المجتمع المنظم وطبيعتها النوعية أنها علاقات متعددة الجوانب والاتجاهات والكيفيات.

فمن الجهة الأولى، تعني التربية المدنية بالعلاقات بين الأفراد والتي تمليها الطبائع البشرية المشتركة منها والمختلفة، ومصالح الأفراد المتعددة والمتناقضة والمتآلفة، كما تمليها الحاجات والدوافع المتنوعة، وهذه العلاقات المتداخلة والمتشابكة تحتاج إلى درجة معينة من التنظيم الهادف إلى نقل الجماعات البشرية من حالة التوحش الطبيعية إلى الحالة المدنية التي تترجمها في الواقع الاجتماعي إلى أنساق من القوانين، والقواعد التنظيمية، والأصول الأخلاقية في التعامل بين الأفراد بحيث تكون الغاية من معالجة التربية المدنية لهذه الأمور ترسيخ نمط من الحياة المشتركة، يحقق الأمن والمساواة والسلامة العامة والسلامة الأهلية بين العناصر المكونة للمجتمع وأفراد الجماعات.

ومن جهة ثانية تعني التربية المدنية للعلاقات التي ينبغي أن تقوم بين الأفراد من جهة، ومؤسسات المجتمع المدني والسياسي من جهة أخرى، فكما أن المجتمع المنظم هو مبني على مؤسسات عامة تعنى بشؤون الدولة باعتبارها المؤسسة الكبرى التي تنظم جميع المؤسسات الرديفة والمساعدة،

[1] ناصر أبراهيم، **التربية وثقافة المجتمع**، الطبعة الأولى، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الأردن، 1983، ص 95.

فهو يقوم كذلك على مؤسسات جزئية وفرعية يؤسسها المواطنون أنفسهم تحت كنف الدولة وحمايتها، ويعود لهم أمر رعايتها وإدارتها، وتوجيه أهدافها ونشاطاتها نحو الصالح العام والخير المشترك.[1]

6. مصادر التربية المدنية:

التربية المدنية متعددة المصادر التي تستقي منها بنيتها وفلسفتها ومجالاتها بما تتضمن من معارف ومفاهيم ومهارات وقيم ومعتقدات واتجاهات، وكذلك ارتباطها بالحياة العامة وبالمجتمع المحلي والمجتمع العالمي، وبشخصية الفرد وسلوكه والعلاقات بين المواطنين وبين المؤسسات المجتمعية الأخرى، وفيما يلي أهم المصادر:

التاريخ: يعتبر التاريخ سجلا لتطور المجتمعات البشرية، فهو يعنى بدراسة أعمال الإنسان التي تمت في الماضي، بما تنطوي عليه من أفكار ومشاعر، كما يعنى بدراسة العلاقات الإنسانية وسلوكياتها ومشكلاتها، وتتبع نشأتها وتطورها والنتائج التي ترتبت عليها، وهو بهذا المعنى عملية دراسة وتحليل الأحداث الماضية.

فالتاريخ تربية للفكر وإكساب الوعي وتصور لماهية الحياة الإنسانية وأحوالها المعيشية في الماضي والحاضر، وذلك ما يجعل منه عاملا مهما من عوامل تكوين المواطن، لذلك يمكن اعتبار التاريخ مصدرا مهما من مصادر التربية المدنية، فهو وسيلة تربوية فعالة تنمي الاعتزاز والافتخار المدني لدى التلاميذ، حيث يثير فيهم الشعور بالاعتزاز اتجاه الوطن، وترسيخ المثل المدنية المحددة لمعايير السلوك فيما يتعلق بالمواطنة الصالحة، وسلوك الإنسان وتفكيره يتأثران بتاريخه الذي يكون محل اعتزازه وتقديره، ذلك ما يبعث فيهم الحس بالمسؤولية والاحترام والحافظة على المنجزات المدنية من مؤسسات، والولاء للوطن.[2]

الدين: كان التعليم الديني في التعليم التقليدي يهتم أساسا بنقل القواعد الفقهية وتكوين علماء وفقهاء في الدين، وفي التعليم الحديث اهتم بترجمة التعاليم السماوية إلى ممارسة عملية تنمي الفكر

---

[1] عبد الباسط هويدي، "الأبعاد المجتمعية في المضامين التعليمية من خلال تحليل محتوى كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط"، **مجلة العلوم الإنسانية**، م، ع 22، (جوان 2011)، ص 91.

[2] نذير أحمد مصطفى حسين، **منهاج التربية المدنية الفلسطيني ودوره في التنشئة الديمقراطية لدى طلاب المرحلة الأساسية في فلسطين**، (جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين،2007)، ص 42.

عند الفرد والجماعة، وتكوين مختصين وأطر وطنية حديثة تهتم ببناء التلميذ وفقا لثقافة مدنية عصرية كاحترام الآخر ووجهات النظر المختلفة، والتي تساعد في ارتقاء فكر الفرد، وعكس مبادئ الإسلام في سلوكات الأفراد في المجتمع وتعزيزها، واستبعاد الأطر التقليدية الدينية التي تتناول علاقة الفرد بالله تعالى فقط.

قيم العادات والتقاليد: تحظى القيم بالتقدير والرغبة والقبول من قبل غالبية أفراد المجتمع، إذ أنها تعبر عن مصلحة واهتمام الناس، وتهدف إلى تنمية روح العزيمة والمثابرة بين أفراد المجتمع، وتنمي الشعور بالتقدير والاحترام لما حققه المجتمع من إنجازات على امتداد تاريخه، كما أنها توجه الرأي العام نحو احترام القوانين والمؤسسات العامة، فالعادات تحتل مكانة مهمة في كثير من المجتمعات خاصة المجتمعات المحافظة في كثير دول العالم الثالث، والتقاليد تعتبر القواعد السلوكية الخاصة بجماعة أو طائفة معينة تنتقل في المجتمع عبر تعاقب الأجيال.

ويمكن القول بأن القيم والعادات والتقاليد لها مكانة مميزة في المجتمع، فأفراد المجتمع لا يخطون خطوة دون الرجوع إليها، ولهذا يجب تعزيز الأفكار والسلوكيات الإيجابية التي تنم عنها من أجل غرس في نفوس الأفراد مواطنة صالحة.

العلوم والتكنولوجيا: تعتبر العلوم من أهم عوامل إحداث التغيير الثقافي في المجتمع، وذلك بما تتضمنه من قدرة وإمكانيات على اكساب الإنسان مهارات فكرية وتنمية القدرات الإبداعية والذهنية لديه، وما أدت إليه العلوم إلى تغيير ثقافي واضح في مجتمعات العالم المختلفة، ومما لا شك فيه أن هناك تأثيرات سلبية، على الدول مواجهتها والتخفيف من حدتها، فالتربية المدنية هنا تدعم الوعي الوطني بتقديمها المفاهيم المجتمعية الإيجابية في جميع جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونبذ الأفكار والمفاهيم السلبية التي تتعارض مع بنية وطبيعة وتوجهات المجتمع المحلي.[1]

إن الهدف الرئيسي لهذه المادة التعليمية يتناول ثلاث جوانب لدى التعليم، الجانب المعرفي والجانب السلوكي وجانب الذهنية النقدية، حيث تحتوي هذه المادة على جملة من المعارف لابد على التلميذ إدراكها وإتباعها والاستشارة حتى يوظفها في فهم الوسط المدرسي أولا، ثم الوسط الاجتماعي.

[1] رشيدة مراجي، زينة بعيبش، **قيم المواطنة في منهاج التربية المدنية تحليل مضمون كتب التربية المدنية للطور الابتدائي**، مذكرة ماستر، (جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم علم الاجتماع، 2015-2016)، ص 78.

إن الجانب المعرفي يتعلق بأربع ميادين أساسية في حياة الدولة الديمقراطية: الميدان الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والبيئي.

فالمعارف المتعلقة بالميدان الاجتماعي تتناول شخصية الفرد، وما يرتبط بها من حقوق مدنية ذاتية وحريات خاصة، كما تتناول العلاقة مع الجماعة المتدرجة مع العائلة إلى المدرسة ثم إلى المجتمع.

أما في الميدان السياسي تتناول معارف بنية الدولة وتقسيماتها الإدارية ومؤسساتها ونظامها السياسي، كما تتناول مفهوم المواطن وحقوقه وواجباته ودوره والمؤسسات الناتجة عن هذا الدور.

وفي الميدان الاقتصادي تتركز المعارف على موضوع العمل والإنتاج في المجتمع والقيم المتعلقة بها وقوانين العمل وما إلى ذلك، أما في الميدان البيئي فتتناول المعارف علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية والمدنية والوطنية وما تتبعها من واجبات وقوانين وقيم ومسؤوليات.

أما الجانب السلوكي فيتعلق بقيم الأخلاق العامة، وبالأخلاقيات المدنية وقيمها وتنمية الحس الاجتماعي الذي تغذيه وتوجهه جملة من القواعد والأعراف، وأهمية التقيد بالقوانين العامة والقيام بالواجبات المطلوبة حتى يصبح يرتد لدى التلاميذ معنى هذا السلوك أخلاقيا، فالمدرسة هي الوسط الذي يتم فيه السهر على تطبيق مبادئ التربية المدنية بمراقبة المتعلمين في علاقاتهم وسلوكاتهم وتصرفاتهم مع بعضهم البعض، ومع الهيئة الإدارية والتعليمية الحادث ذلك داخل الصفوف أو في مكانتها أو حرمها.

أما بالنسبة للجانب النقدي، يتمثل في الدور التشريعي من خلال عملية الانتخاب والتوكيل وإلى دوره الرقابي، من خلال المطالبة والمساءلة والمحاسبة، وأن ما يجعل هذه الأدوار ذات جدوى وفاعلية وقابلية للتحقيق والممارسة، وهذا ما تصبوا إليه هذه المادة لدى المتعلم بتنمية الذهنية النقدية، ليس فقط بالمعرفة النظرية والاطلاع على أصول النقد ومناهجه، وإنما بتوفير الجو التربوي المناسب لممارسة هذه المعارف وتطبيقها والعمل بقيمها للوصول إلى إيجاد التوافق حولها ضمن أصول وطنية موحدة.

7. الأهداف العامة للتربية المدنية:

إن التربية المدنية بمعناها الواسع تتركز على علاقة الإنسان بمجتمعه، وبيئته، ووطنه وأرضه حيث تهدف إلى تشكيل شخصيات الأفراد وفق منظومات القيم والمعايير والأدوار الثقافية المساندة ضمن إطار المؤسسات الاجتماعية، فهي تنمي الجانب الاجتماعي في الفرد ودمجه في إطار الحياة الاجتماعية، كما تعمل على تطبيع الفرد بالثقافة واللغة القومية بغية تحقيق الوحدة الثقافية والتجانس الفكري والهوية الاجتماعية، وذلك بواسطة غرس قيم الثقافة القائمة في عمق الفرد وتحقيق التكامل بينه وبين القيم المساندة، فينمو لديه الإحساس بالتوافق مع مجتمعه، والتكيف مع الوسط الاجتماعي من خلال تدريبه لتمثيل خصائصه ومشاركة أفراد جماعته وأحاسيسه واتجاهاته وتصوراتها وقيمها، بغية تحقيق الوحدة والهوية الاجتماعية.[1]

وبصفة عامة تهدف التربية المدنية إلى إعداد الفرد إعداد يؤهله للعيش كمواطن صالح، يدرك ماله من الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وما عليه من الواجبات كحب الوطن واحترام القوانين والإحساس بالمصلحة العامة، منمية بذلك في شخصيته الجوانب التالية:

1) الجانب الاجتماعي:

- أهم المقومات الأساسية التي يرتكز عليها المجتمع، وصيانتها.
- معرفة قواعد الحياة المشتركة، في ظل احترام القانون ورأي الأغلبية، والتفاعل مع المحيط الذي يعيش فيه الفرد.
- اكتساب الدافعية للمساهمة في الحياة المدنية عن وعي واقتناع، في ظل التسامح والتعاون والتضامن واحترام الآخر.
- التعبير عن المواقف الشخصية بشجاعة وموضوعية.
- الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية وتحملها.

[1] صليحة لالوش، "الأهداف المنشودة في مادة التربية المدنية النظام التعليمي بالجزائر في مرحلة التعليم المتوسط نموذجا، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، م 10، ع 02، (2022)، ص 550.

2) **الجانب السياسي:**

- حب الوطن والاعتزاز بالانتماء إليه، والدفاع عنه وصون وحدته وثوابته وسيادتها.
- معرفة نظام الحكم ومؤسسات الدولة وإدراك أهميتها، وضرورة الحفاظ عليها.
- معرفة آليات سير المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.
- معرفة حقوق الإنسان وممارستها على أساس المبادئ والقيم التي يقوم عليه المجتمع في ظل النظام.
- اكتساب قواعد النقد الموضوعي وممارستها في الاستدلالات وإصدار الأحكام واتخاذ القرار.[1]

3) **الجانب الاقتصادي:**

- فهم النظام الاقتصادي للبلاد، وتنمية روح التطلع إلى المشاركة في بنائه.
- غرس حب العمل وإتقانه، وتقدير العاملين.
- الحرس على إكساب العلم والتكنولوجيا.

4) **الجانب الإنساني:**

- التفتح على العصرنة وتبني المبادئ الإنسانية.
- معرفة المنظمات التي تخدم القضايا الإنسانية (السلم – الصحة – التغذية -الإغاثة).
- فهم علاقة الوطن بالمجتمع الدولي، والقضايا العالمية، وموقف الوطن منها.

[1] فردوس بوعسيلة، **حليمة بوشامة، تحليل قيم المواطنة المتضمنة في كتب التربية المدنية للمرحلة الابتدائية**، مذكرة ماستر، (جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلم التربية والأرطوفونيا، 2018-2019)، ص ص، 43- 44.

- التفاعل الإيجابي مع المحيط بالمحافظة على الطبيعة وحمايتها وممارسة قواعد الصحة في الحياة اليومية.[1]

8. **التربية على المواطنة في التعليم المتوسط:**

لقد سعت الجزائر ومنذ استقلالها إلى تحقيق تنمية شاملة وذلك بتكريس كل جهودها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وترقية وتغيير المواطن الجزائري على كافة الأصعدة، فهو الهدف المنشود في نظر الدولة من التنمية وشرط نجاحها الأساسي، لذا فقد عمدت إلى تنمية الحس المدني لديه وإعطاءه مفاهيم سليمة للسلطة والمسؤولية وإعادة الاعتبار لقيم الانضباط والامتثال مع ضمان التكافل والتضامن الاجتماعي من خلال شعارات تبنتها أنداك وهي في أغلبها راسخة في مخيلة المواطن ولا تزال سارية المفعول إلى يومنا هذا.

وكل هذا تجسدت مؤشراته من خلال النظام التربوي الذي يهدف إلى بناء مجتمع متكافل متماسك معتز بوطنه وأصالته ومجسد لهويته التي تعتبر الحجز الأساسي وحجر الزاوية في بناء المواطنة لديه، وتظهر من خلال الاعتزاز بالإسلام والعروبة، كما تسعى إلى اكسابه القدرات والكفاءات المؤهلة التي جسدها القانون التوجيهي للتربية والتي تهدف إلى:

- تربية النشء على الضوء السليم والتطلع إلى قيم الحق والخير والجمال.
- تنمية التربية من أجل الوطن والمواطنة بتعزيز التربية الوطنية والتاريخ الوطني.
- تكوين الإنسان الجزائري المتكامل والمتوازن الشخصية الذي يعتز بانتمائه الحضاري والروحي ويتفاعل مع قيم مجتمعه ويواكب عصره ويثق بقدرته على التغيير.
- تأصيل التعليم وجعله مرتبطا بقضايا الوطن ومحققا لذاتية المجتمع وسبيلا إلى تحقيق مطامحه وأداة لدعم الوحدة الوطنية من جهة وتعميق الانتماء الحضاري من جهة أخرى.
- تطوير المؤسسة التعليمية وجعلها تواكب المسيرة المجتمعية وتقوم بالدور المسند لها.

[1] مريم كلاتمة، **قيم المواطنة في كتاب التربية المدنية دراسة تحليلية لكتاب التربية المدنية للسنة الرابعة متوسط**، مذكرة ماستر، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2021-2022)، ص 25.

- ترسيخ القيم العربية الإسلامية في نفوس المتعلمين واتخاذها مبدأ تقوم عليه تربية المواطن فكرا وعقيدة وسلوكا.[1]

لذا كانت التربية على المواطنة وقيمها من أهم الغايات الكبرى التي تسعى المدرسة الجزائرية إلى تحقيقها خاصة في مرحلة التعليم المتوسط، حيث جاء في القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04، المؤرخ في 23 -01 -2008 أن الغاية الثانية الكبرى للمدرسة الجزائرية الحديثة باعتبارها المرحلة الاولى لتعلم الثقافة الديمقراطية وأفضل عامل للتماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية تتمثل في ضمان التكوين على المواطنة، ويظهر جليا سهر الدولة على غرس قيم المواطنة وكيفية ممارستها في التلميذ الذي تعتبره نموذج الفرد الصالح ليتمكن من العيش كريما متمتعا بحقوقه كطفل متحملا لمسؤولياته وواجباته في بيته ومدرسته وحيه ومجتمعه من خلال جعله عنصرا فاعلا في حياته الخاصة والاجتماعية.

9. المواطنة في مقررات التربية المدنية:

تعتبر التربية المدنية أو الوطنية أو المواطنية من مواد التعليم الأساسية كونها تهتم بتكوين الفرد و علاقته بالمجتمع والدولة والنظام السياسي، فالتربية من أجل المواطنة « هي جزء من التربية العامة، لأنه لا يمكن الفصل بينهما بشكل كبير، فبينما تركز التربية والتعليم عامة على إكساب التلميذ صفات وسلوكيات ومهارات، يتم تحديدها عن طريق المسؤولين والمختصين في مجال التربية والتعليم باعتبارها تعكس البعد الثقافي والاجتماعي للأمة وللمجتمع، فإن التربية الوطنية هي جرعة مكثفة أو تأهيل أكثر تحديدا وتركيزا على الصفات والسلوكيات والمهارات، التي تمكنه من القيام بأدواره ومسؤولياته ذات الأبعاد الأكثر عمومية، ولو أن البعض يخلط بين مفاهيم التربية المدنية والسياسية والوطنية حيث لا تشتغل التربية المدنية بالتعبئة السياسية والإيديولوجية في أذهان المتعلمين من الأطفال والمراهقين، لكنها تهتم أساسا بتلقينهم المفاهيم والمبادئ السياسية التي تشكل أسس المجتمع، حيث يجمع جمهور الفاعلين التربويين على أن الهدف من هذا المقرر هو إعداد المواطن الصالح المتسم بالتسامح والوعي بحقوقه والملتزم بواجباته والشعور بالعزة لانتمائه والمساهم بفاعلية في إدارة شؤون مجتمعه العامة، والذي يتحلى بروح المسؤولية اتجاه قضاياه الشخصية والوطنية،

[1] راوية ديلمي، وهيبة زلاقي، "التربية على المواطنة كمسؤولية اجتماعية في المنهاج الدراسي تحليل محتوى موضوع المواطنة في كتاب التربية المدنية للسنة الثالثة متوسط"، **مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية**، م 07، ع 02، (2022)، ص 597.

حيث يعمل هذا المقرر على تزويد النشء الصاعد بالمعارف، المهارات، الاتجاهات والقيم الاجتماعية اللازمة للتكيف مع واقعهم والالتزام بقوانين دولتهم وممارسة حقوقهم، واحترام الاختلاف والتنوع الثقافي العقائدي.[1]

تتفق كل المجتمعات على أن تلميذ اليوم هو مواطن الغد لذا فالمدرسة بمناهجها ومقرراتها هي الأداة الرئيسة في تطبيع التلميذ على القيم الاجتماعية والمدنية للدولة ليتطبع على السلوك المدني المرغوب والمتفق عليه من طرف أفراد المجتمع بجميع فئاته ولو إن مواطنة الفرد تبدأ من سن قانوني متفق عليه من طرف أغلب دساتير الدول في العالم لاعتبار أن الفرد يملك جميع حقوقه ويمارس ويطالب بجميع حقوقه وواجباته في هذه السن من انتخاب واستقلالية قانونية عن والديه(يتحمل مسؤولية أفعاله وعواقبها) إلا أنه من الضروري إعداده مسبقا للممارسة والتصرف.

ولو أنه نظريا تم تجاوز الصبغة القانونية الحقوقية لمفهوم المواطنة التي اشرنا إليها، ليشير إلى حركة اجتماعية هدفها تحرير الأفراد ودفعهم إلى العمل بفاعلية للمساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي يضمن حقوقهم كما يضمن حريتهم وكرامتهم، وذلك بإسهامهم في تشخيص التحديات التي تواجه مجتمعهم والآليات المعطلة لتنميته ببناء تربية قادرة على تفكيك البنيات المؤسساتية والذهنيات والسلوكيات التي تمثل حواجز مانعة لمشروع بناء مجتمع المواطنة، فلا يمكن أن تنشأ مدرسة أو تعليم عام يخدم مشروع بناء مواطنين أحرار في مجتمع حر دون خيارات سياسية تؤمن بالتداول على السلطة وبناء دولة المؤسسات.[2]

إن التربية على قيم المواطنة في مقرراتها وبرامجها تقوم على أساس مشروع حداثي سياسي اجتماعي واقتصادي يهدف لتغيير الذهنيات وتربية النشء وفق مسار تحديثي تبتغيه جميع المجتمعات في العالم بما فيها المجتمع الجزائري، الذي بنى منظومته التربوية على آفاق وتطلعات تساهم في بناء المشروع المجتمعي منذ الاستقلال، ومن ذلك عملت اللجان المكلفة بإصلاح المناهج التربوية على ترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني في برامج مقرر التربية المدنية التي كانت تسمى بالتربية الاجتماعية منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي إلى نهاية التسعينيات، فيما كان يطلق عليه المدرسة الأساسية،

[1] المعيقل عبد الله بن محمد، «تحليل أنشطة التعلم في مقررات التربية الوطنية بالمملكة العربية السعودية وجهة نظر المعلمين تجاهها"، **مجلة دراسات تربوية واجتماعية**، م 10، ع 03، (2004)، ص 58.

[2] كمال عبد اللطيف، **المواطنة والتربية على قيمها**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2012، ص 22.

تلقن للتلميذ وتعده للحياة الاجتماعية وتعرفه بمختلف مؤسسات وخدمات المجتمع بما يؤهله للعيش ضمنه ويدرك حقوقه ومسؤولياته اتجاهه ثم تغيرت التسمية بعد إدراج مفاهيم أخرى مثل المواطنة والديمقراطية بعد التحولات والأحداث التي شهدتها الجزائر خلال العشرية السوداء والتحولات العالمية من حرب على الإرهاب بعد 11 من سبتمبر 2001 وبداية عصر جديد في العلاقات الدولية وخصوصا بين الإسلام والغرب، حيث تهدف هذه المادة لتنمية الإحساس بالمصلحة العامة واحترام القانون وتعزيز الانتماء للهوية الوطنية في ظل هذه التحولات العالمية، ولقد ورد في الجريدة الرسمية من خلال القانون التوجيهي رقم 04 - 08 أن رسالة التربية المدنية من خلال هذا القانون تعد المواطن الجزائري للحياة وتكوينه اجتماعيا وحضاريا بتنمية جوانبه السلوكية ليكون مواطنا صالحا متمسكا بقيم السلم والديمقراطية، منفتح على الثقافات العالمية والقيم الوطنية من تعاون، تضامن، تسامح واحترام الأخر والاعتراف بحقوقه والمساواة والعدالة الاجتماعية بين البشر.[1]

ثانيا: علاقة التربية المدنية بالمواطنة (الإطار التحليلي للمقرر):

1) حدود الدراسة التحليلية:

دراستنا التحليلية تقتصر على تحليل مقررات التربية المدنية للطور المتوسط بعد إصلاحات الجيل الثاني 2016.

2) منهج الدراسة التحليلية:

كل دراسة أو بحث لابد أن يقوم على منهج علمي حتى يتمكن الباحث من الوصول إلى نتائج علمية موضوعية ودقيقة تقترب بجدية إلى الواقع، ونظرا لطبيعة الموضوع المتناول لقيم المواطنة في مقررات التربية المدنية في الطور المتوسط، فإنه تعين علينا الاستعانة بمنهج تحليل المحتوى الذي يعرف بتفكيك الشيء إلى مكوناته الأساسية، في حين تشير كلمة مضمون إلى ما يحتويه الوعاء اللغوي أو التسجيل الصوتي أو الكلامي من معان مختلفة.

[1] محمد الأمين دوقاني، "دور الكتب التعليمية في ترسيخ قيم المواطنة لدى التلاميذ"، **مجلة البحوث التربوية والتعليمية**، م 05، ع 09، (جوان 2016)، ص 252.

كما يعرف بأنه أحد الأساليب العلمية التي تسعى إلى تقديم وصف موضوعي وكمي منظم لمضمون مقرر تعليمي وفق معايير محددة.

3) **عينة الدراسة التحليلية:**

4) تتمثل عينة الدراسة في مقررات التربية المدنية للطور المتوسط، حيث تحتوي هذه المرحلة من أربع سنوات، ولكل سنة كتاب مدرسي خاص بها، وبالتالي تتوزع مقررات التربية المدنية في هذه السنوات كالآتي:

الجدول 2: مقررات دروس مادة التربية المدنية لجميع السنوات في الطور المتوسط.

الميادين / السنوات	الميدان الأول: الحياة الجماعية	الميدان الثاني: الحياة المدنية	الميدان الثالث: الحياة الديمقراطية ومؤسسات الجمهورية
السنة الأولى متوسط	التنوع الثقافي والتمييز العنصري -الحوار وأهميته - العنف حجة الضعيف	الانضباط أساس النجاح - أهمية القانون الداخلي للقسم - تكافؤ الفرص	التعريف بالدولة الجزائرية - العلاقة بين السلطات -العلاقة بين الحاكم والمحكومين
السنة الثانية متوسط	الحوار البناء أسلوب حضاري في حل المشكلات -آليات تنظيم الحوار في المحيط الاجتماعي - الانخراط في الجمعيات.	وسائل الاعلام ودورها في توعية المواطن -حرية التعبير واحترام الرأي المخالف -حرية التعبير واحترام الحياة الخاصة.	التعريف بالمجالس المنتخبة- مهام وصلاحيات المجالس الشعبية المنتخبة- مسؤولية المواطن في اختيار أعضاء المجالس الشعبية المنتخبة.
السنة الثالثة متوسط	التراث الثقافي الوطني العالمي كموروث حضاري- المحميات الوطنية المصنفة عالميا وغير المصنفة- التراث والهوية الثقافية.	الهوية والجنسية والمواطنة- المسؤولية تجاه المجتمع والوطن- أمثلة عملية عن المساهمة بشكل بناء في حياة المجتمع.	المنظمات الإقليمية والدولية- صلاحيات ومهام المنظمات الإقليمية والدولية- الجزائر والمنظمات الإقليمية والدولية.

السنة الرابعة متوسط	الصلح مبدأ اجتماعي وحضاري- دور مؤسسات القضاء في الاستقرار والسلم- تقرير عن جلسة محاكمة.	النصوص المرجعية لحقوق الانسان والمنظمات الإنسانية- دور المجتمع في تكريس الحقوق بأداء الواجبات- السلوك السوي في احقاق الحق.	الدستور أول مصدر للتشريع- الدستور وسير مؤسسات الجمهورية- احترام القانون أساس العدل والأمن.

المصدر: من إعداد الطالبة

5) وحدة التحليل:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على الموضوع كوحدة تحليل على اعتبار أن الموضوع من أهم وحدات تحليل المحتوى، فعن طريق الموضوع أو الفكرة يتم الكشف عن الاتجاهات والآراء الرئيسية.

6) أدوات الدراسة التحليلية:

انطلاقا من الإشكال الذي طرحناه في بداية هذه المذكرة، وقصد رصد المواطنة التي تتضمنها مقررات التربية المدنية في الطور المتوسط، قمنا بإعداد شبكة تحليل المحتوى تتكون من خمسة مؤشرات أساسية المواطنة وهي: الحقوق والواجبات، الانتماء والهوية، التنشئة الاجتماعية، التنشئة السياسية ومؤشر المؤسسات السياسية والديمقراطية، وتم عرضها على الأستاذة المشرفة قصد تحكيمها وقياس مدى موافقة محتواها والأبعاد التي أعدت لأجلها هذه الدراسة وشمولها على العناصر الأساسية للمواطنة، وقد تمت الموافقة على أن شبكة التحليل تفي الغرض الذي وضعت لأجله، ومنه قمنا بترجمة الجداول إلى معدلات تكرارية لتحديد تناول المقرر لكل مؤشر، ونسب مئوية لتحديد مستوى التناول لكل مؤشر، ومنه إلى أشكال بيانية تتمثل في الدوائر النسبية باستخدام برنامج spss.

ثالثا: عرض النتائج الخاصة بتحليل مقررات التربية المدنية لسنوات التعليم المتوسط وتحليلها:

أ. شبكة تحليل لمؤشرات المواطنة في مقرر التربية المدنية في السنة الأولى متوسط:

الجدول 3: توزيع مؤشرات المواطنة في مقرر التربية المدنية للسنة أولى متوسط.

السنة	مؤشرات المواطنة	قيمـــــــــها
الأولى متوسط	الحقوق والواجبات	**الحقوق:** الحق في المشاركة- الحق في الاحترام- الحق في التكنولوجيا- الحق في التعلم- الحق في الصحة- الحق في الإطعام المدرسي- الحق في النقل المدرسي- الحق في اللعب- الحق في العمل- حقوق الطفولة. **الواجبات:** احترام شعور الآخرين- المحافظة على الهوية الوطنية- المحافظة على القيم الاجتماعية- محاربة العنف والتمييز العنصري والاستعمار- الالتزام بالدين الإسلامي- احترام القانون- المحافظة على المدرسة- احترام التوقيت المدرسي- المحافظة على الوسائل- المحافظة على نظافة المؤسسة- الحفاظ على السلامة والأمن الشخصي والجماعي- احترام النظام الداخلي للمؤسسة- احترام قواعد حفظ الصحة- احترام الرموز الوطنية- المحافظة على الممتلكات وصيانتها- المحافظة على الهوية والوحدة الوطنية- حماية حقوق وحريات المواطن- المحافظة على الاستقلال الوطني- الدفاع عن وحدة البلاد- واجب الخدمة الوطنية
	الإنتماء والهوية	التنوع الثقافي- تنوع اللغات الوطنية والديانات- الأمازيغي- تراث ثقافي- الثقافة العربية والإسلامية- الموروث الثقافي الوطني- معالم اسلامية- الصناعات التقليدية- شعور الانتماء- الحدود الجزائرية- العادات والتقاليد- الوحدة الإفريقية- المسلمين- الثقافة العربية- النبي محمد صلى الله عليه وسلم- رموز السيادة الوطنية- الاعتزاز بالانتماء للوطن- الهوية- الجزائر- أبناء أمازيغ- رموز الثورة- هوية الدولة الجزائرية- الحفاظ على هوية المواطنين المقيمين بالخارج- الإسلام دين الدولة- تمازيغت لغة وطنية رسمية- التراب الوطني- التاريخ الوطني- الثقافة الوطنية- القيم الدينية.
	التنشئة السياسية	التحرر- تعزيز الوحدة الوطنية- الانتخابات- بناء الوطن- إرادة سياسية- دعم الشعوب- دعم القضية الفلسطينية- ممارسة الحقوق- تأدية الواجبات-

		الامتثال لقواعد النظام- الدستور- الإنخراط- ترسيخ حب الوطن- مقومات الدولة الجزائرية- ارادة الشعب- الشعب مصدر كل سلطة- الدستور فوق الجميع- احترام مبدأ حرية احتيار الشعب- المشروعية- انتخابات حرة ونزيهة- الفصل بين السلطات- استقلال العدالة- الرقابة على عمل السلطات العمومية- الشرعية- ضمان السير الحسن لمؤسسات الدولة- التصويت- مبدأ الرقابة المتبادلة- العمليات الانتخابية- الشعب صاحب السيادة- اختيار الممثلين- تسيير شؤون البلاد- الاستقلالية- العلاقة بين الحاكم والمحكومين- المشاركة الشعبية- الاستفتاء- الاقتراع النسبي- مراقبة أعمال الحكومة- حماية المجال البري والجوي للوطن- وحدة الشعب- المعاقبة على الخيانة- التزام المواطن إزاء وطنه- القيم الوطنية- التضحية من أجل الوطن.
	التنشئة الإجنماعية	قيم انسانية- تضامن- الحوار- قيم السلام _ التسامح والتفاهم- الأمن والسلم العالميين- الاعتراف بالآخر- التشاور- نبذ العنف- الإستماع للآخر- الاخلاق- الاقناع- اللاعنف- المساواة- وقف الفتنة- الانسانية- المحبة- التواصل وتبادل الثقافات- تبادل الأفكار والتجارب- التخلص من الأفكار الخاطئة- المسلم أخ المسلم- الانضباط- تقدير العلم والمعلم- الحرية- الاحترام المتبادل- تنظيم الحياة الاجتماعية- السلوك الحسن- الإنضباط التربوي- التحلي بمكارم الأخلاق- المودة - التعاون- اجتناب الإساءة والإهانة- تكافؤ الفرص- العدالة الاجتماعية- الإنصاف- النزاهة والموضوعية- تنظيم الحياة الاجتماعية- التشاور- تحمل المسؤولية- حل النزاعات- المصلحة العامة- المساعدة الاجتماعية- الممارسة الفعلية للحقوق- الحاجات الاجتماعية- الاستقرار الاجتماعي- التكافل.
	المؤسسات السياسية والديمقراطي	اليونسكو- جمعية أولياء التلاميذ- الحياة الديمقراطية- مؤسسات الجمهورية- الحكومة- الدولة- السلطة- السيادة- عضوية الأمم المتحدة- المنظمة العالمية للتربية والعلوم- مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية- الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية- التداول الديمقراطي للسلطة- رئيس جمهورية منتخب- البرلمان- الوزير الأول- أعضاء الحكومة- المجلس الشعبي الوطني- مجلس الأمة- السلطة التشريعية- السلطة القضائية- السلطة التنفيذية- القضاء- المحكمة- المجلس القضائي- الهرم القضائي- مجلس الدولة- التكامل بين السلطات- صلاحيات البرلمان- برنامج الحكومة- لجان تحقيق برلمانية- ميثاق السلم

		والمصالحة الوطنية- هرم السلطة- المجالس الشعبية الولائية- الجيش الوطني الشعبي-

المصدر: من إعداد الطالبة

الجدول4 : نتائج تكرارات مؤشرات المواطنة في مقرر التربية المدنية للسنة أولى متوسط.

مؤشر المواطنة	الحقوق	الواجبات	الإنتماء والهوية	التنشئة السياسية	التنشئة الاجتماعية	المؤسسات السياسية الديمقراطية
التكرار	10	20	28	42	44	**36**

المصدر: من إعداد الطالبة

الشكل1 : دائرة نسبية تمثل توزيع مؤشرات المواطنة على مقرر التربية المدنية في السنة الأولى متوسط.

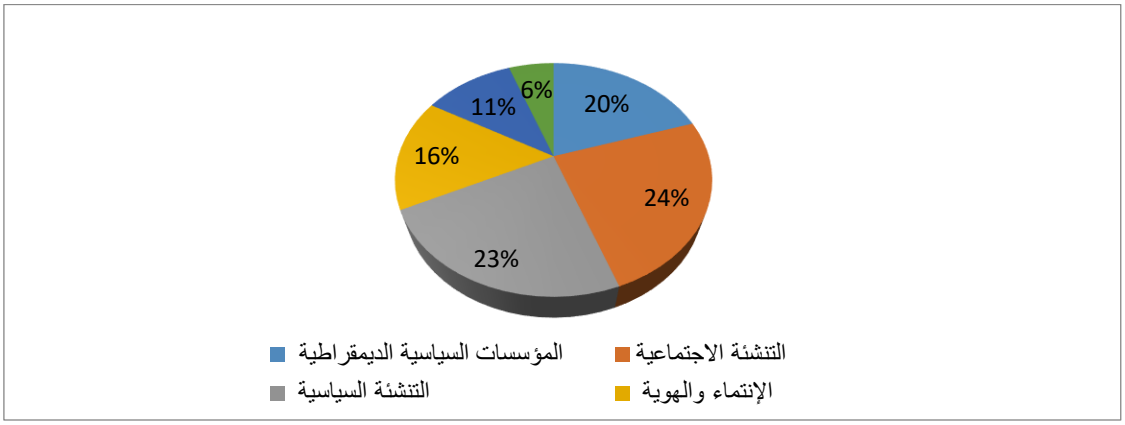

المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الشكل (01) مستوى اهتمام مقرر التربية المدنية للسنة الأولى متوسط بالمواضيع الدالة على المواطنة، حيث نجد أن التنشئة الاجتماعية تحتل المرتبة الأولى في المقرر بنسبة

24% وهذا راجع إلى أن التلميذ في مثل هذا العمر (من 11 إلى 12سنة) يحتاج إلى أن يندمج في محيطه الاجتماعي لكي يتعلم أهم قوانين المجتمع ونظمه وكيفية العيش فيه، وذلك من خلال غرس أهم المقومات الأساسية التي يبنى عليها المجتمع الجزائري، ومعرفة أهم القواعد المشتركة والتفاعل مع محيطه الاجتماعي ، بالإضافة إلى المساهمة والمشاركة في الحياة الاجتماعية والمدنية في ظل التسامح والتعاون والتضامن واحترام الآخر، وتنمية الإحساس بالمسؤولية الفردية والجماعية لدى المتعلم، واكتساب القواعد المنظمة للحياة الجماعية، ومنه خلق روح التعاون والانسجام مع حياة المجتمع في نفسية التلميذ، وتنميته تنمية صحيحة بحيث يكتسب السلوك السوي في المجتمع، ويندمج فعلا في الحياة الاجتماعية، وبذلك تترسخ فيهم صفات المواطن الصالح.

أما في المرتبة الثانية نجد التنشئة السياسية بنسبة 23 %وهذا يدل على أن مقرر التربية المدنية يشتمل على قيم تؤسس لفكرة المواطنة، وما احتوت عليه من مواصفات ومؤشرات تخدمها، والتي تؤكد على العلاقة القائمة بين الحاكم والمواطن، والتي تسعى إلى تكوين التلميذ سياسيا من خلال معرفته لنظام الحكم ومؤسسات الدولة وإدراك أهميتها وضرورة الحفاظ عليها، بالإضافة إلى توعيتهم بدور السلطة ودورهم في بناء الحياة وصنع القرار السياسي، وفهم قواعد الحياة السياسية في الوطن، وهذا انطلاقا من دراسته للهيكل التنظيمي للمؤسسة، وتعلمه القواعد التنظيمية للحياة في المؤسسة التعليمية من خلال قانونها الداخلي، واكتشاف مستلزمات العمل الشخصي في المدرسة، ودراسة سير الجمعيات، بالإضافة إلى التعرف على الطابع الرسمي لوثائق الهوية الشخصية وأهميتها في علاقة الفرد بالدولة والمواطن، ويميز بين الحقوق والواجبات المترتبة على التمتع بالجنسية.

أما في المرتبة الثالثة نجد مؤشر المؤسسات السياسية والديمقراطية بنسبة 20% ويرجع ذلك إلى أن المقرر في هذا المستوى يهدف إلى اكساب الناشئة الأسس الديمقراطية التي تقوم عليها مؤسسات الجمهورية وممارسة مواطنته، ومعرفة الطابع الجمهوري للدولة وكذا وترسيخ فيه مفهوم الدولة الجزائرية جمهورية ديمقراطية شعبية لتأكيد تمسكه بترقية العلاقات بين الحاكم والمحكومين، بالإضافة إلى معرفة مؤسسات الدولة وقوانينها ومعرفة آليات سير المؤسسات الإقليمية العالمية كاليونسكو.

أما مؤشر الانتماء والهوية يأتي في المرتبة الرابعة بنسبة 16% وهذا راجع إلى مدى حرص مادة التربية المدنية على غرس في نفسية المتعلم روح الانتماء سواء كان ذلك إلى وطنه الجزائر، أو إلى دينه

الإسلام أو إلى أصوله الأمازيغية، والاعتزاز بهويته ووطنه، وذلك من خلال بيان التنوع الثقافي والتراث الوطني الذي تزخر به الجزائر، وحثه على حب وحماية رموز هويته.

كما نجد أن الحقوق والواجبات تحتل المرتبة الخامسة في هذه المؤشرات بنسبة 6% للحقوق و 11% للواجبات، وهذا راجع إلى أن التربية المدنية في هذا المستوى تعمل على تبيان ما للتلميذ من حقوق وما عليه من واجبات، وفق ما تمليه القواعد التنظيمية للحياة في المؤسسة التعليمية من خلال قانونها الداخلي، وكذا على مستوى محيطه الذي يعيش فيه، أي أنه يمارس حقوقه وواجباته انطلاقا مما تفرضه وتيرة التمدرس في المؤسسة التعليمية من نظام ومسؤولية تجاه الذات والغير.

انطلاقا من تحليل مضمون كتاب السنة الأولى متوسط، نستنتج أن مقرر التربية المدنية يولي اهتماما كبيرا للمواطنة وهذا ما يظهر جليا من خلال المواضيع التي تناولها، والتي هي بمثابة شرح للمواطنة وكل ما يتعلق بها وكيفية ممارستها على أرض الواقع، من خلال مختلف جوانبها سواء من خلال تنشئة الفرد اجتماعيا أو سياسيا، أو بيان حقوقه وواجباته في مجتمعه، أو غرس روح الاعتزاز بانتمائه وهويته، فنجد أن المقرر تطرق إلى بعض المواد التي نص عليها الدستور وقوانين الجمهورية الجزائرية التي تسمح للمواطن بأن يمارس حقه في المواطنة بكل ديمقراطية، بالإضافة إلى أنها تتماشى وعمر التلميذ وقدرة استيعابه، وكذا كونها تمس الجوانب التي تتعلق بصقل شخصية التلميذ والتي تحدد الكفاءات والمعارف التي يجب أن يكتسبها في هذا المستوى.

ب. شبكة تحليل لمؤشرات المواطنة في مقرر التربية المدنية في السنة الثانية متوسط:

الجدول 5: توزيع مؤشرات المواطنة في مقرر التربية المدنية للسنة الثانية متوسط.

السنة	مؤشرات المواطنة	قيمهـــــــا
الثانية متوسط	الحقوق والواجبات	**الحقوق:** الحق في حرية تكوين والاشتراك في الجمعيات- الحقوق المدنية والسياسية- حق الاختلاف- الحق في حرية الرأي والتعبير- حرية اعتناق الأراء دون تدخل- حق الفرد أن يرى ما يشاء- حرية التظاهر السلمي- حق المواطن في اعلام كامل وموضوعي- حرية الصحافة- الحق في التسيير والسهر على شؤونهم ورعاية مصالحهم- - مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية- الحق في تقلد الوظائف في الدولة في إطار الشروط التي يحددها القانون- الحق في التصويت-

		الحقوق المدنية والسياسية- حقوق المواطنة- حرية التعبير بالوسائل الديمقراطية السلمية- حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة للبلد- تسيير شؤون المواطنين حق انساني- الحق في اختيار الحاكمين ومراقبتهم- الحقوق الديمقراطية- الحرية الانتخابية- حق الاقناع حول الاختيارات السياسية للمواطنين. **الواجبات:** عدم معارضة النظام العام- احترام القانون الأساسي والداخلي للجمعيات- واجب الانخراط- حماية البيئة- حماية حرية التعبير- احترام الرأي المخالف- احترام الغير- احترام وجهات النظر الخاصة بكل فرد- الاحتجاج على انتهاك حقوق الانسان- حماية كرامة الانسان- توفير الحرية للفرد- الاعتراف بحقوق باقي الأفراد- احترام حقوق الآخرين في التعبير- عدم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للأشخاص- حماية الحديث والمراسلات البريدية للأشخاص- عدم الاضرار بالآخرين- احترام القانون- حفظ الاستقرار- محاربة الجرائم الالكترونية- عدم افشاء خصوصيات الناس- حضر أي عنف بدني أو معنوي- عدم المساس بكرامة الإنسان- أداء الواجب الانتخابي- الحرية في الانتخاب أو المقاطعة- حماية الحريات الأساسية للمواطن- المحافظة على الاستقلال الوطني- المحافظة على الهوية والوحدة الوطنية- أداء الخدمة الوطنية- احترام المعايير الوطنية- حماية الأم والطفولة- حماية التراث التاريخي والحفاظ عليه- حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء- ضمان حرية التصويت- التسجيل في القوائم الانتخابية- ممارسة الحق الدستوري.
	الإنتماء والهوية	الأعراف- الجنسية الجزائرية- العادات والتقاليد- انجازات الوطن وبطولاته- الدين الاسلامي- الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع- الهوية الشخصية- العائلة- الهوية- رموز السيادة الوطنية- الانتماء إلى الوطن
	التنشئة السياسية	القيم والمبادئ الوطنية- القوانين- الانخراط- الشخصية المعنوية والأهلية المدنية- اكتساب الحس المدني- زيادة وتقوية الانتماء الوطني- المواطنة الفعلية- الواجب الوطني- ترسيخ حب الوطن- الاعتزاز بالوطن والانتساب له- الرقي بروح المواطنة- ممارسة المواطن لحقوقه وواجباته- السيادة الوطنية- الوحدة الوطنية- متطلبات النظام العام- ترقية مبادئ النظام الجمهوري- مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة للوطن- نظام ديمقراطي- نظام

		سياسي- مصادر التشريع الأساسية- حرية الشعب في اختيار ممثليه- الاقتراع العام المباشر والسري- ممارسة حق الانتخاب- القانون العضوي، سياسة طويلة الأمد- الرقابة الدستورية- عهدة- التقسيم الإداري- الولاية- البلدية- تنفيذ السياسات العمومية- الجماعات الإقليمية- دائرة إدارية- إدارة غير مركزية- قانون الولاية- اللامركزية- الاستقلالية في التسيير- تحقيق تنمية محلية- الوالي- هيئة مداولة- قانون الجماعات المحلية- الترشح- التسيير الجواري- التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية- الشعب مصدر كل سلطة- السلطة التأسيسية ملك الشعب- ممارسة الشعب للسيادة- حرية الشعب في اختيار ممثليه- رقابة شعبية- حملة انتخابية- الحكم الراشد- دولة قانون- ممارسة الرقابة- تمثيل الشعب- التعبير عن انشغالات المواطن- المساهمة في التشريع- العمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية- تشجيع التنمية الريفية- تنمية وحماية أملاك الدولة- حماية الأرض والتربة واصلاحها- تنمية النشاطات الإقتصادية وترقية التشغيل-التصويت شخصي وسري- المواطنون طرف في اتخاذ القرار-إرادة الشعب- اشراك المواطن في كافة العمليات التنموية- الإدارة الجزائرية- مراقبة ومتابعة عمل المنتخبين- المساهمة في اقتراح برامج التنمية- اهتمام المواطن بالشأن العام- رقابة دائمة- السيطرة على سلوك الحاكم- اتخاذ المواقف والآراء السياسية- المصلحة العامة- ممارسة المواطنة- الانتخاب أمانة المواطنة الواعية الراشدة- تحكيم الضمير الوطني- الأهلية السياسية والأخلاقية- مسؤولية اختيار المنتخب- التأثير في صنع القرار وتحديد السياسات- حسن اختيار أعضاء المجالس الشعبية المنتخبة- سلطة الحكم- انتخابات حرة ونزيهة- المساواة بين الناخبين- الكفاءة والنزاهة في تمثيل القائمين- بالشعب وللشعب- المشروعية- مراقبة عمل السلطات العمومية- الشرعية- التضحية من أجل الوطن- التصويت يعبر عن المواطنة والمسؤولية
	التنشئة الإجنماعية	ممارسة الحوار الايجابي- الحياة الجماعية- ممارسة الحوار البناء- ترقية المجتمع والمواطن- تبادل الأفكار والأراء- التفاهم- تبادل المعرفة- أداب الحوار- السلام- تجنب ونبذ العنف- التواصل- نبذ الميز العنصري- الإبتعاد عن التحيز- الانسانية- التعايش بين الأمم- حل المشكلات بطريقة منظمة- الصالح العام- العمل التطوعي- التكافل الاجتماعي- التضامن- عمل انساني- نشر

		الوعي الصحي- الانصات للآخر- التعاون- التنظيم الاجتماعي- قبول الغير- الاتصال والتواصل- توعية وتثقيف المواطن- التأثير في الرأي العام- تقوية العلاقات الاجتماعية- صقل شخصية الفرد- الاندماج في المحيط الثقافي- التعبير عن الأفكار- تعميق المواطنة بوسائل الاعلام- أهمية الاعلام للفرد والمجتمع- تبادل الأفكار- التعبير عن الأفكار بكافة الطرق المشروعة- تحقيق النفع العام- عدم افشاء خصوصيات الناس- عدم المساس بالآخرين- كرامة الانسان- رفض الظلم- التسامح- الحوار بين ثقافات العالم- مبدأ الرقي والعدالة والسلم- تحري الصدق والموضوعية- المسؤولية- مساعدة الطفولة- التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومساعدتها- البعد الإنساني.
	المؤسسات السياسية والديمقراطية	الجمعيات- مكونات المجتمع المدني- المجتمع الدولي- الهلال الأحمر الجزائري- الهيئات التنفيذية- الجمعيات الوطنية والجهوية- المنظمات الدولية غير الحكومية- الأحزاب السياسية- مكونات ومؤسسات المجتمع المدني- الممارسة الديمقراطية- مبادئ الدولة ومواثيقها- أمن الدولة والدفاع الوطني- قيم الديمقراطية- المجالس المنتخبة- المجلس الشعبي الوطني- المجلس الشعبي الولائي- المجلس الشعبي البلدي- البرلمان هيئة تشريعية- مجلس النواب- السلطة التشريعية- السيادة في اعداد القانون- اللجان الدائمة- الدوائر الانتخابية- التعبير عن الديمقراطية- المؤسسات الدستورية- التمسك بالمبادئ الديمقراطية- الدستور فوق الجميع- التداول الديمقراطي للسلطة- السلوك الديمقراطي.

المصدر: إعداد الطالبة

الشكل2 : دائرة نسبية تمثل توزيع مؤشرات المواطنة على مقرر التربية المدنية في السنة الثانية متوسط.

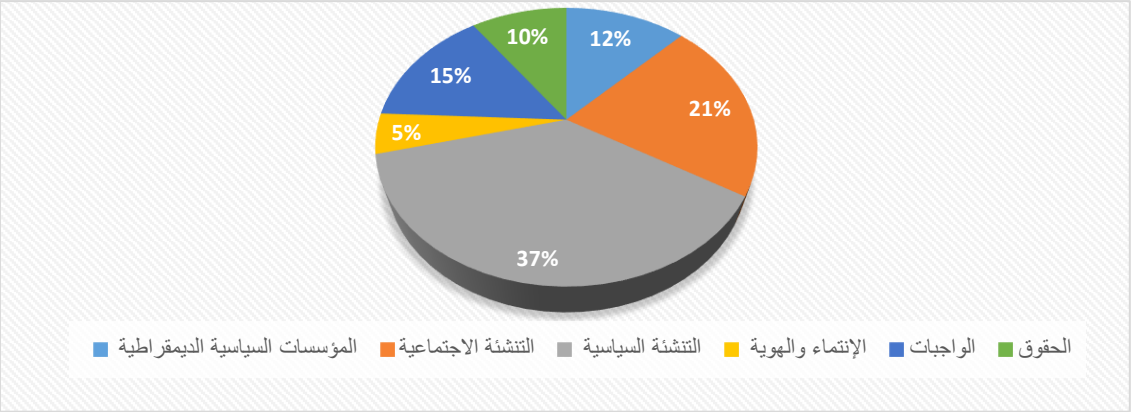

المصدر: من إعداد الطالبة

الجدول6 : نتائج تكرارات مؤشرات المواطنة في مقرر التربية المدنية للسنة الثانية متوسط.

مؤشر المواطنة	الحقوق	الواجبات	الإنتماء والهوية	التنشئة السياسية	التنشئة الاجتماعية	المؤسسات السياسية الديمقراطية
التكرار	23	34	11	88	50	29

المصدر: من اعداد الطالبة:

نلاحظ من خلال الشكل (02) أن التنشئة السياسية تحتل المرتبة الأولى بين مؤشرات المواطنة في مقرر التربية المدنية للسنة الثانية متوسط بنسبة 37% وتليها مباشرة التنشئة الاجتماعية بنسبة 21% ، وإذا ما قارنا هذه النسب مع نسب التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية في السنة الأولى نجدها أولا أنها تتقارب في نسبها وهذا راجع إلى أن أهم محور تركز عليه التربية المدنية هو تكوين فرد أو مواطن مشبع بالقيم الاجتماعية والثقافة السياسية التي تمكنه من الخوض والمشاركة في مجالات مجتمعه المختلفة، أما بالنسبة لترتيب هذين المؤشرين نجد أن التنشئة الاجتماعية أسبق على التنشئة السياسية في السنة الأولى، على عكس السنة الثانية التي سبقت موضوعاتها ترسيخ التنشئة السياسية على التنشئة الاجتماعية، ويمكن ارجاع ذلك إلى أن المتمدرس في السنة الأولى يحتاج أولا إلى أن تجهز له البيئة الاجتماعية التي يتعلم منها ركائز الحياة الاجتماعية ومقوماتها، ويستطيع من خلالها الاندماج في المجتمع، ويكتسب الحس المدني الذي بفضله سيصبح مواطنا فعالا في وطنه، ليتمكن بعدها من التعمق في مواضيع التنشئة السياسية أكثر في السنة الثانية، وذلك من خلال تكوين وعيه بالقضايا الديمقراطية وبالقانون والدستور اللذان يعتبران الإطار الحامي والمؤكد لكل حقوق المواطنة وواجباتها، وكذا التطرق إلى نظام الحكم الذي تعمل وفقه الدولة والذي ينظم ويسير كل مؤسساتها، فالمعرفة بالمجال السياسي في غاية الأهمية للتلميذ من أجل أن نبني فيه أسس المواطنة الصحيحة والفعالة، حيث يتعرف التلميذ على الطرف الثاني من العقد الاجتماعي الذي تقوم عليه المواطنة ، ومن خلال هذه القيم والمبادئ للنظام القانوني تنمو لدى التلميذ المعرفة بالقوانين والحكومة ونظام الحكم، وحقوق المواطنة ومسؤولياتها في الديمقراطية الدستورية، ومنه يتمكن من الممارسة التطبيقية التي تعبر عن فهم النظام القانوني في مواقف الحياة اليومية.

أما في المرتبة الثالثة تأتي الواجبات بنسبة 15% وهذا راجع إلى الأهمية البالغة التي يوليها المقرر لهذه السنة لواجبات الفرد، وذلك ببيان المسؤوليات التي تقع على عاتقه، ويميز بين الحقوق والواجبات وكيفية ممارستها، وأن يتعمق أكثر في مضمون هذه الواجبات، بحيث تخرج عن نطاق المدرسة والأسرة، والتي كان قد اكتسبها في السنة الأولى، إلى معرفة واجباته الديمقراطية والتي تتمحور حول واجباته في التنظيمات الاجتماعية والثقافية، كالجمعيات والنوادي، بالإضافة إلى معرفته لواجبه تجاه البيئة الطبيعية التي يعيش فيها من خلال حمايتها من التلوث، وكذا واجباته نحو الآخرين في محيطه الخارجي من خلال احترام آرائهم والاعتراف بحقوق باقي الأفراد في المنظومة الاجتماعية التي هو جزء منها، بالإضافة إلى واجباته نحو وطنه وذلك باحترام القوانين والدفاع عن رموز الهوية الوطنية، ومنه يتبين أن مقرر التربية المدنية ارتقى في صيغة الواجبات مقارنة بالتي هي موجودة في مقرر السنة الأولى، وهذا راجع إلى أنه يتماشى والمستوى العمري والفكري للتلميذ، ويرسخ له مواطنة تسلسلية تسمح له بالتفاعل مع محيطه واكسابه الدافعية للمساهمة في الحياة المدنية عن وعي واقتناع.

يلي في المرتبة الرابعة مؤشر المؤسسات السياسية والديمقراطية بنسبة 12% ويرجع ذلك إلى توسع المقرر في التعريف بهذه المؤسسات، فنجد أن التلميذ في هذه السنة يكون قادرا على معرفة آليات سير المؤسسات المحلية والوطنية كالمجالس المنتخبة، والإقليمية والعالمية كالمنظمات العالمية التي تخدم القضايا الإنسانية كالسلم، البيئة، الصحة، التغذية والإغاثة، وبالتالي يتاح له فهم علاقة الجزائر بالمجتمع الدولي والقضايا العالمية ومعرفة موقف الجزائر منها.

تأتي الحقوق في المرتبة الخامسة بنسبة 10% وهذا راجع إلى أن التلميذ في هذا المستوى يكون على دراية بمعظم حقوقه الأساسية، وبالتالي اهتم المقرر ببيان حقوقه الاجتماعية والسياسية، أي أعطى أهمية لحقه في التعبير والرأي الشخصي، وحريته في المشاركة في التنظيمات الاجتماعية المختلفة، وذلك بغية حفظ كرامة المتعلم وتنمية شخصيته الإنسانية بأبعادها الوجدانية، الفكرية، الاجتماعية والثقافية، وبالرجوع إلى ما أقرته وزارة التربية الوطنية نجد أنها أعطت أهمية كبيرة لحقوق وواجبات التلميذ، ولعل أبرز هذه الحقوق منح التلاميذ فرص المشاركة في نشاطات الجمعيات الثقافية والرياضية، وممارسة حقهم الديمقراطي في اختيار مندوبي الأقسام، وخلق روح المنافسة والمبادرة من خلال المشاركة في إعداد المجلة الحائطية للقسم أو المجلة الورقية المدرسية، وتمكين

المتعلمين من المشاركة في أنشطة منظمة ومتنوعة، كالنشاطات الثقافية من مسرح، سينما، شعر، أعمال تقليدية...، أو الأنشطة الرياضية، زيارات للمتاحف والمواقع الأثرية.

أما مؤشر الانتماء والهوية فيأتي في المرتبة الخامسة بين مؤشرات المواطنة في المقرر بنسبة 5%، وإذا ما قارنا بين نسبة هذا المؤشر في هذه السنة وبين نسبته في السنة الأولى، نجد أنه تقريبا في نفس الرتبة وإن دل هذا على شيء إنما يدل على أن المقرر في هذين المستويين أولى اهتماما لبقية مؤشرات المواطنة على خلاف الهوية والانتماء لأنه على دراية بأنه مؤشر بالغ الأهمية يسعى إلى ترسيخه أكثر فأكثر في كل مستوى والتأكيد على قيمه، ولا يمكن أن يركز عليه في مستوى ويغيبه في مستوى آخر، فالاعتزاز بالانتماء والتمسك بالهوية الجزائرية بمختلف أبعادها مبدأ لا غنى عنه لابد من احيائه وتأكيده، من خلال ترسيخ لدى التلاميذ الاحترام التام للاختيارات الأساسية للدولة(الإسلام، العروبة، والأمازيغية)، والرموز الممثلة للأمة الجزائرية(العلم الوطني، النشيد الوطني على الخصوص، العملة الوطنية)، وعلى التحلي بالمواقف الإيجابية التي تمكّن من الحفاظ على هذا الضمير ورعايته والدفاع عنه، وجعله على دراية كافية بالتراث الجغرافي(الطبيعي والبشري)والتاريخي(بتواريخه، وأماكنه، وأبطاله، ونجاحاته الهامة ومساهمتها في الحضارة العالمية)، ذلك ما سيولد وينمي لدى التلميذ ارتباطه بأرضه وإرثه الحضاري المتوغل في القدم.

ومن خلال ما سبق، نستنتج أن مقرر التربية المدنية للسنة الثانية متوسط هو عبارة عن نسيج متماسك وخليط من مختلق القيم التي تؤكد وتجسد للمواطنة، حيث اهتم بغرس جملة من القيم لدى التلاميذ، من قيم اجتماعية كقيم التكافل الأسري وبناء أسرة متماسكة لبناء مجتمع سليم، ثم الانتقال لقيم أخرى مهمة وهي الهوية و المواطنة، بتبيان رموز الهوية الوطنية وتعزيزها، ثم قيم المواطنة من خلال أهمية معرفة الفرد و ممارسته للحقوق والواجبات ، وكذلك من خلال تعريفه بالهيئات التي من شانها تكريس هذه القيم وتنظيم المجتمع وتواصله، ثم الانتقال للمحور الخاص بالديمقراطية و المسؤولية و أهمية الانتخابات كأسلوب لتعزيز قيم الديمقراطية، مرورا لقيم المحافظة على المحيط كجزء من المسؤولية الفردية و المجتمعية، وتليها في المحور الموالي قيمتان مهمتان في هذه المرحلة بالنسبة للمتعلم وهي قيم العلم و العمل كأساس نجاح المجتمعات وتطورها و اثر الأمية و الإتكالية على الفرد و المجتمع، وأخيرا قيم المحافظة على البيئة من خطر التلوث و أنها مسؤولية

الجميع، مع ضرورة معرفة أهمية وقيمة الماء و الحفاظ عليه كمورد أساسي للحياة، بمعني تكريس قيم المحافظة على البيئة والموارد عكس التلوث و التبذير.

ج. شبكة تحليل لمؤشرات المواطنة في مقرر التربية المدنية للسنة الثالثة متوسط:

الجدول 7: توزيع مؤشرات المواطنة في مقرر التربية المدنية في السنة الثالثة متوسط

السنة	مؤشرات	
الثالثة متوسط	المواطنة الحقوق والواجبات	**الحقوق:** التمتع بكامل الحقوق- الانتساب للوطن- المواطنون متساوون في أداء الضريبة- حق التمتع بالجنسية- الحق في العمل- حرية التنقل- حق الملكية- التحرك بحرية- حماية اللاجئين- المشاركة في الحكم- التمتع بشكل متساو مع بقية المواطنين في الحقوق- حق المواطنة- الحصول على الحقوق السياسية- المساواة بين المواطنين- ممارسة الحريات- ممارسة نشاط الاعلام بحرية- جق المواطن في اعلام آمن وموضوعي- حقوق الانسان والحريات الأساسية- **الواجبات:** احترام حق الطفل في الحفاظ على هويته- أداء الواجب نحو الوطن- الحق في التعليم- الرعاية الصحية- حماية وصون استقلال البلاد- سلامة سيادة الدولة والتراب الوطني- خضوع الفرد لقوانين دولته- التضحية من أجل الوطن- تحرير البلاد من الأعداء- الخضوع لقوانين الدولة- الالتزام بأداء الواجبات تجاه الدولة- احترام الحقوق- الدفاع عن الوطن- المحافظة على اللغة والتراث الثقافي والموروث الشعبي- تحمل المسؤولية تجاه قضايا الوطن- خدمة المواطن لوطنه- المسؤولية في الاعلام- الأمازيغ- لغة الاسلام- العرب- الاسلامية- مكونات الهوية الوطنية- احترام القيم المشتركة- صون السلم والأمن بالعمل- الاحترام الشامل للعدالة والقانون- الحفاظ على البيئة- احترام حقوق الانسان وكرامة الآخرين- حماية التراث الثقافي والطبيعي- احترام التنوع الثقافي- حماية المواقع التاريخية والطبيعية- النهوض بحرية التعبير وحرية الاعلام- حماية الأقليات الثقافية.
	الإنتماء والهوية	مكونات الهوية الوطنية- التراث الوطني- أهمية الحفاظ على التراث وترقيته- التراث الثقافي الوطني والعالمي- الموروث الحضاري- حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي- مواجهة الاعتداءات على الثقافة- الاسلام- العروبة- الأمازيغية- المخلفات الثقافية- أرض الجزائر- رموز الهوية المتأصلة- تاريخ مادي وملموس وحي- الحضارات العريقة

		للإنسانية- اعتزاز المواطن بماضيه المادي والتاريخي- الاعتزاز بالوطن- التراث الأثري- الأملاك الوطنية- الممتلكات الثقافية المادية والغير المادية- الدين- المعالم التراثية الثقافية- الارتباط بالهوية الثقافية- العادات والتقاليد- التراث المادي واللامادي- يناير- التراب الجزائري- هوية الشعب الجزائري- المحميات الوطنية- حماية التراث الطبيعي- التراث الطبيعي العالمي- الحضائر الوطنية- الاعتزاز بالهوية الثقافية- التراث رمز للهوية والانتماء- المخلفات المادية للحضارات- هوية الجزائر- المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي- رموز السيادة الوطنية- روح الانتماء للوطن- العربية- الدين- وثائق الهوية الشخصية- الهوية الوطنية- الهوية الشخصية- أهمية الهوية في حياة الفرد- ممارسة الشعائر الدينية- عناصر الهوية المشتركة بين الشعوب- الجنسية الجزائرية- علاقة الجنسية بحقوق وواجبات المواطن- وحدة الشعب- الاحساس بالانتماء- انتماء الانسان إلى بقعة أرضه- الدين الاسلامي- الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع- السيادة الوطنية والوحدة الوطنية- تشجيع المبادرات الثقافية في الجزائر.
	التنشئة السياسية	تقرير المصير- التنمية الاقتصادية- أشخاص طبيعيين ومعنويين- القانون الخاص- المواطنة- ممارسة الفرد لمواطنته- التعبير عن المواطنة- الهوية والمواطنة- تقرير المصير- اعادة اثبات الهوية- مقاطعة إدارية- وثائق استخراج بطاقة الهوية الوطنية- المصالح الادارية- النظام والاستقرار- تحقيق مصلحة مجتمعية مشتركة- صفة المواطنة- المواطنة سلوك ومسؤولية- ممارسة الحقوق وأداء الواجبات- ممارسة المواطنة- أهمية المواطنة- واجبات المواطن نحو وطنه- التجنيس- علاقة المواطن بالوطن- الوطنية- المشاركة في تمويل التكاليف العمومية- ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق الشغل- القانون العضوي- التشريع- قوانين الجمهورية- سرية التحقيق القضائي- الوفاء للوطن- الممارسة الفعلية للمواطنة- اعداد المواطن الصالح- خدمة الوطن- تعاون الجزائر مع مختلف المنظمات الاقليمية والدولية- الشخصية القانونية الدولية- الادارة الذاتية- توثيق التعاون بين الأمم- العلاقات الدولية- وحدات المجتمع الدولي- نظام الدولة التقليدي- نظام الأمن الجماعي- توثيق الصلات بين الدول- تنسيق الخطط السياسية- صيانة الاستقلال والسيادة- مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية- مساعدة الدول على تنمية مواردها وانتاجها وتجارتها- تحيق التنمية المستدامة- أمن الدولة والدفاع الوطني-

		دبلوماسية الجزائر- السياسة الوطنية الجزائرية- الحكامة- حكامة عمومية جيدة- حكامة جيدة للاقتصاد الخاص- تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول.
	التنشئة الإجنماعية	أشكال التعبير الحية- تفاعلات اجتماعية- تصورات اجتماعية- نشر التوعية في المجتمع- المسؤولية تجاه الذات- الاهتمام المسؤول بقضايا المجتمع والوطن- التحلي بالمسؤولية- الانساني- القيام بالأعمال التطوعية والخيرية- التحول الاجتماعي- التنمية المستدامة- المشاركة في تحقيق الأهداف الاجتماعية- التعاون ومساعدة الأفراد- الفرد مصدر قوة في المجتمع- متطلبات النظام العام- المصالح الاقتصادية للبلاد- مهام والتزامات الخدمة العمومية- كرامة الانسان والحريات الفردية والجماعية- الترابط والتكافل- حسن المعاشرة- التربية الحسنة- حسن الخلق- نبذ الآفات الاجتماعية- المسؤولية في الشارع والعمل- المساهمة بشكل بناء في حياة المجتمع- الاهتمام بالمحيط والمحافظة على المساحات الخضراء- الأمانة- حل مشكلات المجتمع- رفض القوة والعنف- تحقيق استقرار المجتمع- نشر المساواة- اقامة العدل- اعانات ومساعدات ميدانية- الأمن والسلم العالميين- التعاون في سبيل تحقيق مصالح مشتركة- الحوار بين الثقافات والحضارات والشعوب- التربية والعلم والثقافة- عدم التميز- رعاية الطفولة- تقديم اغاثة للأطفال وتلبية احتياجاتهم- اشباع الحاجات الاجتماعية- ضرورة التعاون الدولي- كرامة الانسان- مبادئ العدالة والحرية والسلام- تعاون انساني- تحقيق مصلحة الدول المتعاونة- تحقيق الأمن والسلم الدوليين- مساعدات مشتركة بين الدول- شعور جماعي- محاربة الجريمة- توفير الظروف الملائمة للعيش- القضاء على جميع أشكال التميز العنصري- مكافحة الجوع- محاربة التلوث- تحسيس الرأي العام- تطوير مثل التفاهم والتبادل بين الشعوب- مجتمع سليم حر ديمقراطي-تقديم مساعدات مالية- الوقوف مع القضايا العادلة- محو الأمية- الشراكة- التكفل بالشرائح الحساسة- اصلاح المجتمع- القضاء على الفقر- بناء السلام والتفاهم المتبادل- رفع مستوى المعيشة وتحسينه.
	المؤسسات السياسية والديمقراطية	اليونسكو- لجنة التراث العالمي- برنامج الأمم المتحدة للبيئة- الدائرة- المصالح القنصلية- ممثلية دبلوماسية- المجتمع المدني- المنظمات المختصة بالعمل الانساني- اليونسيف- منظمة الأمم المتحدة للطفولة- الحكومات- الوكالات الوطنية والدولية- الاتفاقيات والمعاهدات الدولية- المجلس الاقتصادي والاجتماعي- الاعلان العالمي لحوق الانسان- هيئة حكومية- النيباد.

المصدر: من إعداد الطالبة

الجدول8 : نتائج تكرارات مؤشرات المواطنة في مقرر التربية المدنية للسنة الثالثة متوسط.

مؤشر المواطنة	الحقوق	الواجبات	الإنتماء والهوية	التنشئة السياسية	التنشئة الاجتماعية	المؤسسات السياسية الديمقراطية
التكرار	18	31	56	53	64	17

المصدر: من إعداد الطالبة

الشكل3 : دائرة نسبية تمثل توزيع مؤشرات المواطنة في مقرر التربية المدنية للسنة الثالثة متوسط.

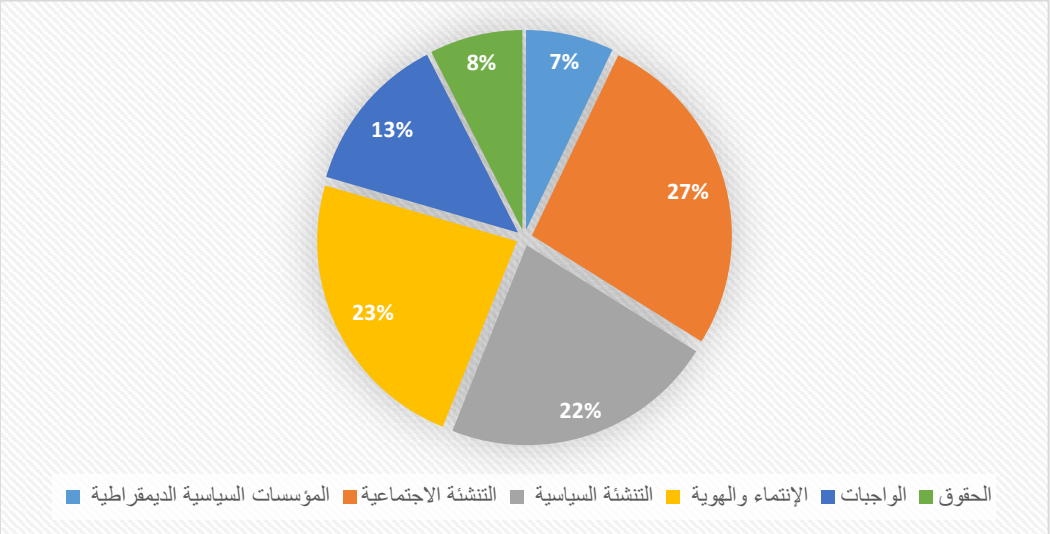

المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الشكل (03)، أن التنشئة الاجتماعية تأتي في المرتبة الأولى بين مؤشرات المواطنة الواردة في مقرر التربية المدنية للسنة الثالثة متوسط بنسبة 27%، وهذا راجع إلى ما تم بيانه سابقا، أي أن مقرر هذه المادة يعني التنشئة الاجتماعية عناية خاصة وتحتل مكانة هامة في محتوياته لكونها الركيزة الأساسية لترسيخ المواطنة الفاعلة في التلميذ، من خلال جعل التلميذ يتعرف ويفهم أهم المقومات الأساسية التي يبنى عليها المجتمع الجزائري، وكذا القواعد المشتركة التي تتيح له التفاعل مع المحيط الذي يعيش فيه، بالإضافة إلى أنه يصبح عضوا مساهما ومشاركا في الحياة الاجتماعية ويشعر بالمسؤولية ويتحملها، ومنه يمكن للتلميذ أن يمارس مواطنته من خلال التعبير عن مسؤوليته اتجاه الذات، وقضايا المجتمع والوطن.

أما في المرتبة الثانية يأتي مؤشر الإنتماء والهوية بنسبة 23%، فمقرر السنة الثانية اهتم بهذا المؤشر في محتواه ومضامينه على خلاف الطور الأول، وهذا راجع إلى أنه وسع من أبعاد الإنتماء والهوية، بحيث ربط العلاقة بين مكونات الهوية الوطنية وثراء التراث الوطني، وأبرز أهمية الحفاظ عليه وترقيته.

أما بالنسبة لمؤشر التنشئة السياسية، فنجده في المرتبة الثالثة بنسبة 22% وهذا يدل على أن التنشئة السياسية من بين أهم الأسس التي تقوم عليها المواطنة، بحيث يتمكن المتعلم في هذه السنة من خلال مادة التربية المدنية من انتهاج السلوك الديمقراطي في مختلف ممارساته اليومية، وأن يمارسه بانتمائه إلى الجمعيات والهيئات المنتخبة، ويكتسب أيضا التعامل الايجابي مع المؤسسات العمومية والخدماتية، ويتعرف على العلاقة القانونية للمواطن مع غيره، بالإضافة إلى ممارسته لمواطنته من خلال التعبير عن مسؤوليته بقضايا مجتمعه ووطنه.

في المرتبة الرابعة نجد مؤشر الواجبات بنسبة 13% ويليه مباشرة مؤشر الحوق بنسبة 8% وهذا راجع إلى أن برنامج مقرر التربية المدنية في هذه السنة من الطور المتوسط يوجه إلى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 13 و 15 سنة لهذا تركز قيم المعرفة وفق مؤشر معرفة الحقوق والالتزام بالواجبات التي يحتاجها الطفل مستقبلا للعيش المشترك ضمن مجتمع يفرض مجموعة من النظم الأخلاقية والمدنية المتمثلة في احترام الآخر وحقوقه والامتثال لسلطة الوالدين والإدارة المدرسية، ويتضح أن المناهج الجزائرية تركز من خلال كتب هذه المادة على مدخل الحقوق و الواجبات الأساسية التي يجب على الطفل في هذا المستوى معرفتها حسب قدراته العقلية والمعرفية، إذ تلقن هذه الكتب للتلميذ مجموعة من الحقوق عليه إد ا ركها كالحق في التعليم والحق في الحماية والأمن من طرف الوالدين والدولة لرعاياها في الداخل والخارج، والحق في اختيار ممثلين في مختلف المجالس المحلية والوطنية بعملية الانتخاب أو التصويت على قرارات وإجراءات مصيرية تتطلب استفتاء المواطنين فيها، وهي حقوق تلتزم بها الدولة اتجاههم ويكفلها دستور الدولة الجزائرية، إضافة إلى قيم حقوق الإنسان ورفع نسبة وعي التلميذ بخطورة انتهاكها، بتقديم الأحكام الأساسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1948 مع التركيز على حق الإنسان في العيش الكريم والمشترك مع بني وطنه ومع البشرية عامة، رغم الاختلاف في الدين واللغة والاثنية في ظل تجسيد لقيم السلم والأمن العالمي.

وبالنسبة لمؤشر المؤسسات السياسية والديمقراطية نجده في المرتبة الخامسة بنسبة 7% ويكمن دوره في هذه السنة في فهم علاقة الجزائر بالمجتمع الدولي من خلال بعض المؤسسات الوطنية والدولية وذلك في إطار السلوك المدني المنسجم مع قيم المجتمع، أي أن التلميذ يدرس آليات سير المؤسسات المنتخبة لإبراز دورها في تسيير شؤون المواطنين وترقية الحياة الديمقراطية في البلاد، والتفتح على العالم من خلال المنظمات الاقليمية والدولية.

يتضح من مقرر السنة الثالثة من الطور المتوسط أن الدولة الجزائرية قد أولت لموضوع المواطنة الأهمية التي بموجبها يتعرف التلميذ على مفهومها وشروط الحصول عليها وأهميتها، بنام على المادة القانونية 63 من الدستور، حيث يهدف المقرر إلى تعريف المواطنة ويعدد شروط الحصول عليها وبيان أهميتها بصورة مبسطة تصل إلى التلميذ، حيث ورد تذكيره بدور المدرسة في البداية وعلاقتها بالوطن، حيث أنها تمثل إحدى مؤسساته التي تعد الأجيال لخدمته وتزرع فيهم حبه والتضحية من أجله وتعرفهم بحقوقهم وواجباتهم تجاهه، وعليه فالمواطنة هي التي تدل على انتماءه إلى الوطن من خلال حقوقه وواجباته، أي المواطنة بنوعيها مواطنة تتمثل في معرفته حقوقه، ومواطنة بالفعل تتمثل في فهم الأفراد لواجباتهم تجاه وطنهم، وهما متكاملتان لترسيخ فكرة المواطنة فعلا، فالحقوق هي كل ما يخص الفرد وتكون لصالحه وهي مطلب من المطالب التي يكفلها القانون والحقوق أنواع كالحق في الرعاية الصحية والحق في التعليم المجاني، والحق في حرية التعبير، والحق في المشاركة في الحياة السياسية، أما الواجبات والتي من خلالها يظهر لنا المواطن الصالح الذي يؤديها على وجه كامل، فالواجبات في الوجه الآخر للمواطنة بالفعل فهي ما يلازم الفرد وأصبح من أولوياته القيام ومخالفته تعد عقوبة، ومن الواجبات احترام القانون وتطبيقه، واحترام المدرسة والاعتزاز بالوطن والدفاع عنه والتطوع لخدمته.

ج. شبكة تحليل مؤشرات المواطنة في مقرر التربية المدنية للسنة الرابعة متوسط:

الجدول 9 : توزيع مؤشرات المواطنة في مقرر التربية المدنية للسنة الرابعة متوسط

السنة	مؤشرات المواطنة	قيمهـــــــا
الرابعة متوسط	الحقوق والواجبات	**الحقوق:** حق اللجوء إلى القضاء- حماية الحقوق الشخصية- حقوق المجموعة وممتلكاتها- حق المتقاضي في الدفاع عن نفسه- الحق في اللجوء للقضاء-

		الحق في المساعدة القضائية- الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية- حق التمتع بجميع الحقوق والحريات- الحق في بيئة سليمة- حق الحياة والحرية- الحق في الأمان- الحق في تقرير المصير- الحق في التمتع بحرية التعبير والرأي- الحرية في اعتناق الآراء- الحق في التعليم- حق المشاركة- الحق في حياة المجتمع الثقافية- الحق في الصحة والوقاية من الأمراض- الحق في التحرر من الجوع وسوء التغذية- حق كل شخص في العمل- حرية اختيار العمل- الحماية من البطالة- الحق في الراحة- الحق في تأسيس النقابات- الحق في الملكية- حقوق الطفولة- الحق في انشاء الجمعيات والنوادي الثقافية- حق الشعوب في السيادة- حق الطفل في تكوين الجمعيات- حق الشعوب في تقرير مصيرها- اللعب حق أساسي للطفل- حق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي- حق الطفل في الحفاظ على هويته- حق الطفل في المشاركة بحرية في الحياة الثقافية- حق الطفل بالتمتع بأعلى مستوى صحي- حقوق المرأة في الجزائر- ترقية الحقوق السياسية للمرأة- حماية مصالح العمال المادية والمعنوية- المواطنون متساوون في الضريبة- حق المشاركة السياسية- التمتع بالحقوق والحريات المقررة في الدستور- حرية الاختيار- المشاركة في تسيير الشؤون العمومية للبلاد- حرية الابتكار والابداع- حرية الاجتماع- حرية التنقل والاقامة- حرية الاستثمار- حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية- حق التأمين الاجتماعي- حق إنشاء الصحف. **الواجبات:** حفظ حقوق الفرد والجماعة- ضمان حقوق وحريات الأفراد- احترام القانون وتحقيق العدل- الحفاظ على حقوق وحريات المواطنين الأساسية- ضمان القضاء لممارسة المواطن لحقوقه- أداء الخدمة الوطنية- مكافحة الاجرام بشتى أشكاله- العدل بين الناس- واجب الانصياع لأحكام السلطة القضائية- حماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على أي انتاج علمي أو أدبي أو فني من صنع الفرد- المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات- احترام المعلمين- احترام الدستور وقوانين الجمهورية- تحمل مسؤولية وعواقب تصرفات الفرد- أداء الواجبات- التضحية في الدفاع عن الوطن- الخدمة الوطنية واجب وطني- احترام حرية الآخرين- احسان الآباء للأبناء-

		تربية الآباء للأبناء- حماية الاقتصاد الوطني- مراقبة طرق صرف الأموال العمومية وحمايتها من التبذير- حماية الدولة والمجتمع- حماية المستهلك- الواجبات الدستورية للدولة- حماية استقرار السوق- حماية الاقتصاد الوطني- احترام قواعد التعمير والبناء- احترام مقومات ومبادئ المجتمع.
	الإنتماء والهوية	قيم وعادات المجتمع الجزائري- سلامة التراث الوطني- وحدة الشعب- رموز الدولة- وحدة الأمة- التأكيد على هوية الشعب الجزائري بأبعادها الثلاثة-
	التنشئة السياسية	التقاضي- النظام العام- ميثاق السلم والمصالحة- سياسة السلم والمصالحة الوطنية- اتفاق السلام- الدبلوماسية الجزائرية- وساطة دولية- إجراءات مدنية وإدارية- قضايا مدنية- الطعن في الحكم- عريضة- دعوى قضائية- محضر قضائي- تنفيذ أحكام القضاء- الرقابة القضائية- اعلاء مبدأ المشروعية- سيادة القانون- توفير الاستقرار والأمن- ضمان السير الحسن للانتخابات- استقلالية الجهاز القضائي- مراقبة الانتخابات- صرامة القانون- واجب حماية وصون استقلال البلاد وسيادتها- الاحتكام الصارم إلى سلطان القانون- ارساء دعائم السلم والسكينة في البلاد- تكريس مصداقية العدالة- اللجوء إلى العدالة- دور مؤسسات القضاء في حماية المجتمع- المبادئ القانونية- محاكمة عادلة- الرقابة الشعبية على أعمال القضاء- المكافحة من أجل التحرر- المشاركة السياسية للمرأة- دور المرأة في صنع القرار- المشاركة في التنمية- المرأة شريك أساسي في كل مجالات التنمية الوطنية- دور المرأة في العمل السياسي- النشاط الحزبي- مشاركة المرأة في الحكومة- مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية- الاخلاص للوطن- الأحزاب والنقابات- تكريس الحقوق بأداء الواجبات- خصوصية الدستور- القانون الأعلى- رئيس الدولة- الدستور أول مصدر للتشريع- مبدأ سيادة القانون- نظام الحكم- شكل الدولة- السلطات العامة- تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين- نظام اشتراكي- نظام الحزب الواحد- تنظيم السلطة- وظائف الدولة- الوظيفة السياسية- الوظيفة التنفيذية- الوظيفة التشريعية- دساتير الجمهورية- الأخذ بالتعددية الحزبية- الفصل بين السلطات الثلاثة- ترقية الحقوق السياسية-التعديلات الدستورية- تنظيم السلطات- الرقابة-

		مراقبة الانتخابات- المعاقبة على الخيانة والتجسس والولاء للعدو- ممارسة الشعب للسيادة- الاستفتاء- الشعب- مبدأ المشروعية- الحكومة- تنفيذ برامج التنمية الوطنية- الاقتراع العام المباشر والسري- الاختيار الشعبي- تطوير الحكم الراشد والشفافية- صيانة وحدة واستقرار البلاد- تسيير شؤون الدولة والمجتمع- خدمة المواطن-درجات القانون- المعاهدات- المراسيم- الأوامر- التعليمات- استفتاء الشعب- التسلسل الهرمي للقانون- دور القانون في حماية المجتمع-السلطة العامة- الدستور أصل القوانين- الرقابة القضائية.
	التنشئة الإجنماعية	مواطن في المجتمع- طابع اجتماعي- العدل والمساواة- الصلح- الحل السلمي للخلافات- التلاحم الاجتماعي- المحافظة على حسن الجوار- نسج علاقات حسنة مع المحيط- حل الخلافات وديا- الانسجام الاجتماعي- الصلح والوساطة- مبادئ اجتماعية- العلاقات الاجتماعية- الصلح سلوك حضاري وانساني- المعاملة الحسنة- تبادل الآراء والأفكار- ترقية ثقافة الحوار- ثقافة التعايش السلمي- تحقيق السلم والاستقرار- تحقيق العدل والمساواة- النزاهة والشفافية- نبذ النزعة الفردية- التكفل بانشغالات المواطنين- الفصل العادل في قضايا المتقاضين- العدل والانصاف- تحقيق العدالة- الحرية والعدل- السلام العالمي- الاعتراف بالكرامة- التضامن- محاربة التميز العنصري- المناصفة بين الرجل والمرأة- ترقية المرأة الريفية- معالجة القضايا الاجتماعية- الاقناع وقبول الرأي الآخر- خدمة الانسانية- احقاق الحق- مساعدات انسانية- الخدمة التطوعية الانسانية- جمعية انسانية- بعث روح التضامن- المبادئ التي تحكم المجتمع- تحقيق وترقية العدالة الاجتماعية- القضاء على التفاوت الجهوي- تحقيق الاستقرار والانضباط- العدل والأمن.

	المؤسسات السياسية والديمقراطية	المجتمع الدولي- المحاكم الادارية- محاكم الدرجة الأولى- الهرم القضائي- المحكمة العليا- هيئة القضاء الإداري- مجلس الدولة- السلطة القضائية- المؤسسات القضائية- السلطات العليا للبلاد- المساواة- الصلح العرفي- عدم التمييز- الحكومات الوطنية- المنظمات الدولية- الاعلان العالمي لحقوق الانسان- ديمقراطية حقيقية- الهلال الأحمر الجزائري- الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة- مؤسسات الجمهورية- مجلس الأمة- المجلس الشعبي الوطني- تفعيل مؤسسات الرقابة- المؤسسات الاستشارية- مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية- المؤسسة الأمنية- المؤسسة الرقابية- المؤسسة الاستشارية- مجلس المحاسبة- المجلس الدستوري.

المصدر:من إعداد الطالبة

الجدول10 : نتائج تكرارات مؤشرات المواطنة في مقرر التربية المدنية للسنة الرابعة متوسط.

مؤشر المواطنة	الحقوق	الواجبات	الإنتماء والهوية	التنشئة السياسية	التنشئة الاجتماعية	المؤسسات السياسية الديمقراطية
التكرار	48	29	6	88	47	29

المصدر: من إعداد الطالبة

الشكل4 :دائرة نسبية تمثل توزيع مؤشرات المواطنة في مقرر التربية المدنية للسنة الر ابعة متوسط.

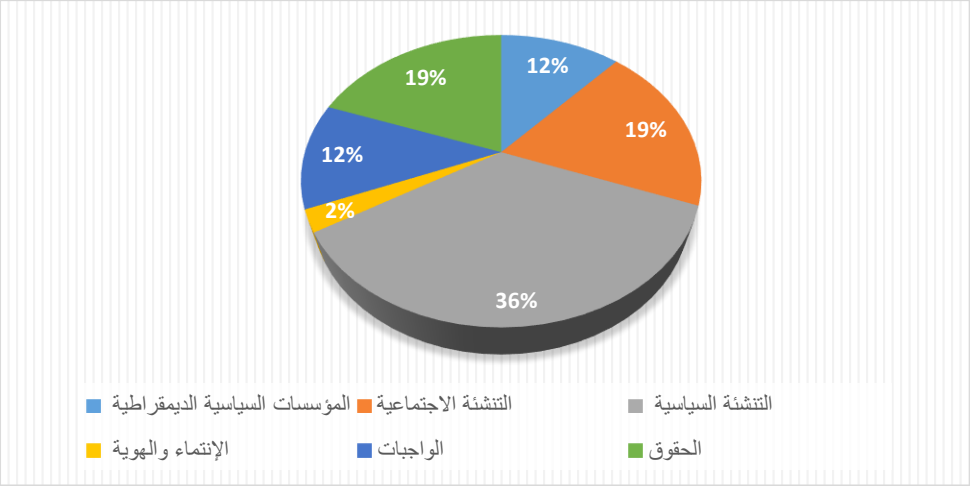

المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الشكل (04) أن المؤشرات الدالة على المواطنة في مقرر السنة الرابعة متوسط تظهر جلية ومتنوعة ومتباينة، بحيث نجد أن التنشئة السياسية والتنشئة الاجتماعية تحتلان المرتبة الأولى والثانية بنسبة 36% للتنشئة السياسية، و19% للتنشئة الاجتماعية، يليهما مؤشر الحقوق بنسبة 19%، ومنه مؤشر الواجبات والمؤسسات السياسية والديمقراطية بنفس النسبة 12% وأخيرا مؤشر الانتماء والهوية بنسبة 2%، وهذا يدل على أن مقرر السنة الرابعة لم يهمل الجوانب التي تخدم وتنمي المواطنة لدى التلميذ، بحيث هدف هذا المقرر في مجمله إلى جعل التلميذ يفهم خصائص مجتمعه والأسس التي بني عليها في ظل النظام الجمهوري الذي يسعى من أجل مكانة محترمة في المجتمع الدولي ويحدد انتماءاته الحضارية، ويحافظ على مقومات مجتمعه، ويحترم الدستور الذي ينظمه يعرف نظام الحكم في الجزائر، ومؤسسات الدولة ويحدد دورها في خدمة الفرد والمجتمع، ويدافع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية للفرد، من خلال احترام الوثائق الدولية، ونبذ العنف، واللجوء إلى الوسائل السلمية لحل المشاكل، كذلك يجعل الديمقراطية إطارا لممارسة حرية التفكير والتعبير، وعدم الإقصاء، ويحترم الرأي المخالف، ويسهم في بنائها في إطار التنظيمات الاجتماعية والنقابية والسياسية، كما أنه يستزيد في اكتساب العلم والتكنولوجيا، باعتبارهما العاملين الأساسيين في تقدم المجتمعات، ويستخدم وسائل الإعلام والاتصال، لتوسيع أفاق المعرفة، وبناء العلاقات بين الأفراد والمجتمعات، ويبرز علاقة الجزائر بالمجتمع الدولي، من خلال المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية.

رابعا: عرض النتائج الكلية الخاصة بمؤشرات المواطنة في مرحلة التعليم المتوسط

الجدول11 : نتائج التكرارات الكلية لمؤشرات المواطنة لجميع مقررات التربية المدنية في الطور المتوسط.

	مؤشر المواطنة	الحقوق	الواجبات	الإنتماء والهوية	التنشئة السياسية	التنشئة الاجتماعية	المؤسسات السياسية الديمقراطية
	التكرار الكلي	81	73	101	273	205	111

المصدر: من إعداد الطالبة

الشكل5 : دائرة نسبية تمثل توزيع مؤشرات المواطنة على مقررات التربية المدنية في الطور المتوسط.

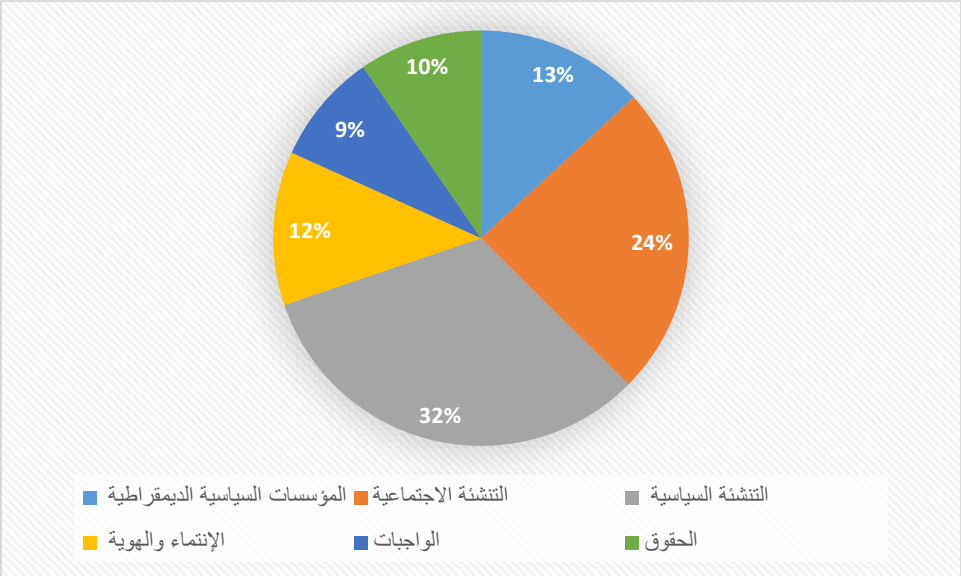

المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ من خلال البيانات المذكورة أعلاه أن:

مقرر مادة التربية المدنية لمرحلة المتوسط تناول بعد إصلاحات الجيل الثاني موضوع التنشئة السياسية والاجتماعية بقدر كبير من الطرح، حيث أن أغلب المواضيع تدور حول هذان البعدان الأساسيين المكونان لمفهوم المواطنة، فقد خصص لهما ميادين تعليمية بأكملها تناولت الحياة الديمقراطية ومؤسسات الجمهورية تشمل عدة مواضيع حول الدولة ومؤسساتها، وعلاقة الحكام بالمحكومين، والعلاقة بين السلطات، والانتخابات، ومهام المجالس المنتخبة المحلية منها والوطنية وصلاحيات كل منها، ودور ومسؤولية المواطنين في اختيارها، كما تهدف إلى جعل المدرسة هي اللبنة

الأولى لإدراك مفهوم الديمقراطية وممارسة مبادئها من انتخاب وحرية التعبير وعدم الإقصاء واحترام الرأي المختلف، ومعرفة نظام الحكم ومؤسسات الدولة، وتحديد دورها في تنظيم المجتمع، وهذا ما أكدت عليه المادة 05 من القانون التوجيهي للتربية 08-04 بأنه "تقوم المدرسة في مجال التنشئة الإجتماعية بالاتصال الوثيق مع الأسرة التي تعتبر امتدادا لها، بتنشئة التلاميذ على احترام القيم الروحية والأخلاقية والمدنية للمجتمع الجزائري والقيم الإنسانية وكذا مراعاة قواعد الحياة العامة"[1]

إن الشعور بالانتماء يساهم في تفعيل سلوك المواطنة، باعتباره يربط مكوناتها ببعضها البعض، وقد تناول مقرر التربية المدنية لمرحلة المتوسط موضوع الإنتماء بقدر كبير من الطرح، وركز على جميع أبعاده، وعلى رأسها الإنتماء للوطن، وحبه وصونه والدفاع عنه، وتقديم التضحيات لأجله، وذلك بتنمية الروح الوطنية لدى المتعلم والتعريف بالرموز الوطنية، والأعياد الوطنية، والتراث والثقافة الوطنية، والحرص والتركيز على موضوع الوحدة الوطنية، حيث يحرص مقرر مادة التربية المدنية على توعية التلميذ بإنتمائه إلى هوية تاريخية جماعية مشتركة ووحيدة، والتي تكرسها رسميا الجنسية الجزائرية وتغرس الشعور الوطني لديه، وتنمية التعلق بالجزائر والوفاء لها، وبالوحدة الوطنية وسلامة أراضيها، فنجد أن المقرر ربط بين مفهوم الإنتماء والهوية، ويعتبر أن الهوية جزء لا يتجزأ من الإنتماء، ومكو ن أساسي له، فالهوية تشير إلى الإنتساب والإنتماء الثقافي، أي انتساب إلى معتقدات وقيم ومعايير معينة تحددها الثقافة الإجتماعية التي ينتمي إليها الفرد والتي يكتسبها من خلال عملية التنشئة الإجتماعية السوية التي يمر بها في حياته، فالهوية حسب مقر التربية المدنية لازمة للمواطنة، لأن المواطنين لا بد لهم من ونظام سياسي، وعلاقات اقتصادية واجتماعية، وقوانين تضبط هذه العلاقات، وكل هذا إنما يبنى على معتقدات وقيم ومعايير، أي على هوية معينة، وقد خصصت مجموعة من المواضيع في كتاب السنة الأولى والثالثة متوسط، تناولت مفهوم الهوية وأبعادها وعلاقاتها بمفاهيم الثقافة والتراث الوطني، وبين الهوية والجنسية والمواطنة والوطنية في مواضيع أخرى، حيث يعد موضوع المحافظة على مقومات المجتمع الجزائري والاعتزاز بالهوية الوطنية وإدراك مكوناتها بإبعادها الثلاثة (الإسلام، العربية، والامازيغية) أهداف أساسية لمقرر التربية المدنية في الطور المتوسط، وهذا ما أكدت عليه ديباجة القانون التوجيهي للتربية 04-08، حيث جاء فيها "يتعين على المدرسة، غرس الروح الوطنية في أطفالنا وترقية وتنمية الإحساس بالإنتماء للجزائر

[1] وزارة التربية الوطنية، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08- 04 المؤرخ في 23 جانفي 2008.

والإخلاص لها وللوحدة الوطنية ووحدة القطر الوطنية... ولابد من تزويد المواطن الجزائري وهو في طور التكوين، بالصورة الأخاذة للأمة التي ينتمي اليها وجعله يتخذ مواقف ايجابية، تسمح بالمحافظة عليها وصيانتها والدفاع عنها"، ويضيف "ترمي الغايات الكبرى لهذا القانون إلى تعزيز دور المدرسة كعنصر لإثبات الشخصية الجزائرية وتوطيد وحدة الأمة، إذ أن المدرسة الجزائرية التي يسعى مشروع القانون لإقامتها، تستمد مقوماتها من المبادئ المؤسسة للأمة"[1]

ركز مقرر التربية المدنية بشكل كبير على غرس قواعد الديمقراطية واحترام السلطة والدستور ومؤسسات الجمهورية لدى التلميذ في هذه المرحلة، بالإضافة إلى تقدير ما تقدمه المنظمات الإقليمية والعالمية من خدمات انسانية، والتي بدورها تعمل على ترسيخ المواطنة العالمية لدى المتعلم، وقد أكدت مواد القانون التوجيهي للتربية الوطنية 08-04 في المادة 02 منه على " تسعى المنظومة التربوية إلى ترقية قيم الجمهورية ودولة القانون، وإرساء ركائز مجتمع متماسك بالسلم والديمقراطية... بمساعدة التلاميذ على امتلاك القيم التي يتقاسمها المجتمع الجزائري والتي تستند إلى العلم والعمل والتضامن واحترام الآخر والتسامح"[2]، بالإضافة إلى المواد الواردة في الدستور الجزائري 2016 والتي ترسخ قيم الديمقراطية والسيادة الشعبية وكيفية ممارستها، ومن بين هذه المواد المادة 07 " الشعب مصدر كل سلطة. السيادة الوطنية ملك للشعب وحده "، والمادة 08 " السلطة التأسيسية ملك للشعب، يمارس الشعب سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها، يمارس الشعب هذه السيادة أيضا عن طريق الاستفتاء وبواسطة ممثليه المنتخبين"[3]

إن المواضيع والأفكار والمفاهيم الدالة على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سجلت نسبة ظهور معتبرة من مجموع المواضيع والأفكار والمفاهيم المستهدفة في مقرر مادة التربية المدنية لهذه المرحلة الدراسية، حيث يهدف المقرر من خلالها اكساب المتعلم القواعد المنظمة للحياة الجماعية داخل المؤسسة التربوية ومعرفته لحقوقه وواجباته والعلاقة التي يجب أن تربطه مستقبلا كمواطن بالقواعد القانون المسيرة للمجتمع، وواجباته نحوها، ويبرز هذا

[1] وزارة التربية الوطنية، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08- 04 المؤرخ في 23 جانفي 2008.

[2] وزارة التربية الوطنية، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08- 04 المؤرخ في 23 جانفي 2008.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16 – 01، مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري.

الاهتمام الشديد بمسألة الحقوق باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز المواطنة شأنها شأن المؤشرات الدالة على المواطنة، وهذا ما كرسته ديباجة دستور 2016 من خلال " الدستور فوق الجميع وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب، ويضفي الشرعية على ممارسة السلطات ويكرس التداول الديمقراطي عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، ويكفل الدستور الفصل بين السلطات واستقلال العدالة والحماية القانونية، ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية، ويتحقق فيه تفتح الإنسان بكل ابعاده".[1]

- ومن خلال ما سبق، واستنادا على ما جاء في ديباجة القانون التوجيهي للتربية 08-04 ، المبين أن "تتمثل الغاية الثانية الكبرى للمدرسة الجزائرية الحديثة، باعتبارها المرحلة الأولى لتعلم الثقافة الديمقراطية وأفضل عامل للتماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، تتمثل في ضمان التكوين على المواطنة"[2]، يتضح أن السياسة العامة التربوية تهدف من خلال مقرر مادة التربية المدنية في مرحلة التعليم المتوسط إلى تزويد التلميذ بمجموعة من المعارف التي من شأنها أن تغرس المواطنة لديه وذلك بتنشئته سياسيا واجتماعيا، وعلى معرفة تامة بحقوقه وواجباته في المجتمع الذي يعيش به، والمؤسسات السياسية والديمقراطية المكرسة لمواطنته، ومواطنا يعتز ويفتخر بانتمائه وهويته، ومنه نجد أن فرضيتنا التي اعتمدناها في هذا البحث القائلة بأن "مادة التربية المدنية من المواد الدراسية التي تكرس لدى المتعلم قيم المواطنة، واعداده ليكون مواطنا فعالا في دولته"، قد تحققت.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16 – 01، مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري.

[2] وزارة التربية الوطنية، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08- 04 المؤرخ في 23 جانفي 2008.

النتائج العامة للدراسة:

إن ثقافة المواطنة إحدى تجليات الممارسة الديمقراطية الحديثة التي يعبر فيها المواطنون من خلالها في المشاركة الاجتماعية بواسطة الفعل السياسي، والذي يستدعي بدوره إنسانا متشبعا بقيم الحرية والقدرة على تغيير بيئته دون موانع عرقية أو اجتماعية.

حرص المشرع الجزائري منذ الاستقلال على حماية حق المواطن الجزائري، فقطع بذلك مجموعة من الخطوات الإيجابية بإدخال التعديلات على الدساتير الوطنية وقوانين الدولة وهذا رغبة في الدولة الجزائرية في ضمان وحماية مبدأ المواطنة، الذي هو مبدأ ثابت في الدستور والقانون الجزائريين، غير أنه في المقابل على الدولة الجزائرية بذل المزيد من المجهودات على مستوى جميع المجالات القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لضمان حق المواطن الجزائري في العيش في دولة القانون تضمن له حقوقه وواجباته .

إن السياسات التربوية في الجزائر تهدف من خلال برنامج التربية المدنية إلى تزويد التلميذ بالدرجة الأولى بمجموعة من المعارف في المجال السياسي وذلك بالتركيز على مفهوم الدولة ومؤسساتها ودور هذه المؤسسات، والحقوق السياسية للمواطن بالإضافة إلى معلومات عن المجتمع الدولي بما فيه من منظمات دولية ودورها على الصعيد العالمي.

ثم يأتي في الدرجة الثانية الاهتمام بالمجال الاجتماعي بالتركيز على قيم وأخلاقيات العيش معا هذا ما يؤكد التوجه الاجتماعي في التربية في الجزائر على العموم وفي التربية على المواطنة خاصة، وهو التوجه القائم على أسبقية الجماعة على الفرد وهذا ما يؤسس للمواطنة المجتمعاتية، الديمقراطية، خدمة المجتمع وأسبقية المصالح العامة على المصالح الخاصة، والتعاون والحس الاجتماعي.

وبعد المجال السياسي ولاجتماعي يأتي المجال الثقافي الذي تم التركيز فيه على وسائل التكنولوجيا والاتصال لما لها من الدور الكبير والأثر الفعال في العالم الحالي، وهذا يؤكد تغير توجه السياسات التربوية من تربية مدنية تهدف إلى تكوين فرد جزائري متمدن إلى تربية مدنية تركز على المعارف التي تخدم مفهوم المواطنة والتربية على المواطنة بشكل عام وتهدف إلى تكوين المواطن الواعي والمسؤول.

وتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن مادة التربية المدنية، كمادة من المواد التعليمية الأساسية تهتم بتكوين الفرد تكوينا حضاريا، تؤدي دور ا في اكتساب المتعلمين لقيم المواطنة في شتى المجالات القانونية والسياسية، حيث تهتم أكثر بالجانب السلوكي لأنها تعمل على إعداد الفرد للحياة

المدنية إعدادا يؤهله للعيش كمواطن صالح، يشعر بالمسؤولية المدنية والوطنية ، ويدرك ماله من حقوق وما عليه من واجبات، تمكنه من حل المشاكل، والتكيف مع الوضعيات التي تواجهه في حياته اليومية والتعامل مع المحيط الذي يعيش فيه تعاملا ايجابيا والاندماج في المجتمع.

إلا أنه يلاحظ وجود نقص في الاهتمام بالجانب النفسي السلوكي لقيم المواطنة، لذلك وجب ربط المقررات الدراسية بالمجتمع المحلي وخصوصياته ومشكلاته، حتى يحدث هناك تناسق بين أهداف المدرسة والتي تستمد من أهداف السياسة العامة للدولة من جهة، واستجابة لمتطلبات العولمة ورهاناتها من جهة أخرى، لأن قيم المواطنة يجب أن تصاغ بشكل مباشر في جميع المناهج الدراسية قصد ترسيخها في التفاعلات الاجتماعية للأفراد والجماعات بشكل يجعلها تساهم في التنمية الشاملة بمختلف أبعادها، والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي.

كما أن الاهتمام بالحقوق السياسية دون التطرق لدور المواطن في الحياة السياسية والاجتماعية ينعكس سلبا على التربية على المواطنة فنجد أنه تم التركيز على الحقوق والحريات الاجتماعية وبنية المجتمع ومقوماته دون التطرق لواقع المجتمع وظروفه، وهذا ما يجعل التلميذ بعيدا عما يحدث في المجتمع ويصعب عليه الاندماج فيه مستقبلا حيث سيصطدم بالواقع المعاش، وهذا يعني أن البرنامج هنا لا تكمل دور طرائق التدريس من أجل التربية على المواطنة التي يعمل من خلالها الأستاذ على ربط الدرس بالواقع اليومي للمجتمع.

إن المقرر قد استوفى جوانب المعرفة في هذا الميدان المتعلقة بخلق المواطن الصالح الذي يعايش أفراد مجتمعه ويتواصل معهم ويحترم أخلاقيات العيش معا ويعرف حقوقه المدنية جيدا ويؤدي واجباته، وهذا ما يكمل دور المناخ في تكييف التلميذ وتهيئته للعيش في وسط الجماعة، ما عدا مجال المجتمع المدني ودوره في حياة المواطن التي كانت المعارف المخصصة له محدودة، مع اقتصارها على نوعين من مؤسسات المجتمع المدني وهي الأحزاب والنقابات، ولعل هذا يعكس ما هو موجود في واقع المجتمع الجزائري، إذ يقل نشاط مثل هذه الجمعيات.

إن مادة التربية المدنية ليست كافية لتكوين مواطن مشبع بالسلوكيات المدنية، بل يجب أن يتم ذلك بالتنسيق مع مختلف مؤسسات المجتمع المدني، إذ لا يقتصر ترسيخ المواطنة لدى الأفراد على التلقين فقط، بل تتعداه إلى ما أبعد ذلك أي الفعل والممارسة، فالمواطنة ليست مادة تدرس وإنما سلوك يجب أن يتفاعل من خلال المواد الدراسية جميعها، ويجب أن يكون الأستاذ والمدرسة بجميع العاملين فيها قدوة و نموذجا للتلاميذ لتكريس مفهوم الانتماء والولاء الوطني ليكون سلوكا وممارسة، وليس مواد نظرية تدرس بعيدا عن الواقع، ومع ذلك لا يمكن فقط الاقتصار على ما تقدمه المدرسة

فالمسؤولية جماعية تقع على عاتق المجتمع، الوالدين، المربين ، والدولة بمؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، لأن قضية تنمية المواطنة والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي قضية الجميع.

الخاتمة:

من خلال ما سبق، نجد أن السياسة العامة التربوية في الجزائر أولت عناية كبيرة للمواطنة من خلال المناهج والمقررات الدراسية، بالأخص في مادة التربية المدنية والتي كانت أهدافها تتماشى والأوضاع السائدة في الدولة، وهذا باعتبار أن المواطنة أحد رموز السيادة الوطنية التي يعتز بها الفرد مع مجتمعه داخل وطنه و التي ترتبت عليها مجموعة من القيم التي جسدت أهم الحقوق و الحريات و العدل و المساواة من خلال العقيدة الإسلامية و التشريع القانوني، و بهذا حظيت مقررات التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط بترسيخ قيم المواطنة الصالحة في التلميذ، بحيث تقدم الدروس و المواضيع المعالجة في الكتاب المدرسي مختلف المعايير، القيم، الأبعاد و الاتجاهات الاجتماعية التي يتبناها المجتمع و يدرجها في طيات مجتمعه و نظمها المنهاج في كتب المقرر الدراسي ، غير أن المواطنة لا يمكن اختزالها في القراءة التحليلية للمقررات الدراسية فالمواطنة ليست بنظرية أو قانون يؤمن بها التلميذ و يطبقها كشعار، إنما هي ممارسة يستحضر فيه معايير و قيم مجتمعه بما يشركه في مختلف مؤسسات التنمية الاجتماعية، و إنما ذلك لا يمنع من تفكيك الخطاب المدرسي الذي يعكس محتوى نصوص الكتب كعينة لتنمية قيم المواطنة و ترسيخها في نفوس التلاميذ.

وعلى هذا نستنتج من خلال تحليلنا لمحتوى مقررات مادة التربية المدنية في مرحلة التعليم المتوسط بعد اصلاحات الجيل الثاني، أنه قد تناول موضوع المواطنة بمستوى كبير من طرح، من خلال التعبير عنها بمجموعة من المواضيع والأفكار والألفاظ الدالة عليها، والمجسدة في مجموعة من الصور والنصوص والمواد القانونية، والآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة، بما تمثله من كفاءات معرفية علمية وقيم تربوية أخلاقية، وقد تناول مفهوم المواطنة بمستويات مختلفة، وبأبعاد متعددة، معتمدة في ذلك على ما تقتضه المقاربة بالكفاءات من منهجية تعليمية تجعل من المتعلم أساس ومحور العملية التعليمية ومنشط لها، من خلال المواضيع والأنشطة التقويمية المبرمجة التي تقرب التلميذ من الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي المعاش، وتجعله في احتكاك دائم مع افراده ومؤسساته، وتساعده على اكتساب قيم المواطنة المستهدفة من خلال العملية التعليمية.

كما نستنتج أن مادة التربية المدنية من المواد الدراسية التي تكرس لدى المتعلم قيم المواطنة كحقوق وواجبات وانتماء وطني والتمرس على قواعد الديمقراطية، وهي تشكل معرفة وممارسة وسلوك، إذ تساهم في تعليم قيم الحوار وتقبل الآخر والالتزام بالأطر المنظمة، والتحلي بروح التسامح

والتضامن ونبذ التميز بمختلف أشكاله، وتنمي لدى المتعلم الوعي بأداء الواجب، واحترام الذات وحقوق الإنسان والقانون وحماية الممتلكات الخاصة والعامة.

قائمة المراجع

قائمة المعاجم والموسوعات

1. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية.
2. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفة والدولية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2008.

قائمة الكتب

1. أبو ناصر فتحي محمد، الجغيمان عبد الله محمد، الإدارة والسياسات التربوية في مجال الموهوبين والمبدعين، عمّان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012.
2. بوبكر بن بوزيد، إصلاح التربية في الجزائر- رهانات وانجازات، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.
3. دومينيك شنابر وكريستيان باشولييه، ما المواطنة، ترجمة :سونيا محمود نجا، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2016.
4. رابح تركي، أصول التربية والتعيلم، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
5. سعاد محمد عيد، تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة، 2013.
6. صلاح الدين شروخ، علم الاجتماع التربوي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
7. عبد الجواد السيد بكر، التربية المقارنة والسياسات التعليمية، مطبعة السلام، كفر الشيخ، 2006.
8. عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993.
9. عدنان أحمد أبو دية، أساليب معاصرة في تدريس الاجتماعيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
10. علي لية، المجتمع المدني قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الانجلو المصرية، ط 1، (القاهرة، مصر، 2007).

11. كمال عبد اللطيف، المواطنة والتربية على قيمها، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2012.
12. مصطفى العوجي، التربية المدنية وقاية من الانحراف، المركز الغربي بالرياض، السعودية، 1985.
13. معن محمود عياصرة، نظم وسياسات التعليم: نماذج عربية -أجنبية، دار وائل للنشر، البحرين، الطبعة الأولى، 2011.
14. منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
15. ناصر أبراهيم، التربية وثقافة المجتمع، الطبعة الأولى، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الأردن، 1983.

قائمة القوانين والمراسيم

- ✓ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16 – 01، مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري.
- ✓ المرسوم الرئاسي رقم 442/20، المتضمن التعديل الدستوري، الصادر بتاريخ 2020/12/30، ج ر ج ج، عدد 28 الصادر بتاريخ 2020/12/30.
- ✓ وزارة التربية الوطنية، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008.

قائمة المقالات

1. العيد هداج، المدرسة الجزائرية وتنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ، مجلة العلوم الاجتماعية، م16، ع1، (2019).
2. أبو حلاوة كريم، "إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني"، مجلة عالم الفكر، م 27، ع 3، (2002).
3. أحمد صغيري، "السياسة التعليمية في الجزائر" (1923- 1972)، منتدى الاستاذ، م 02، ع 01، (ماي 2006).
4. أحمد لشهب، "تحليل سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، م 03، ع 04، (جوان 2014).

5. أحمد لشهب، "صنع السياسة التربوية في الجزائر"، مجلة الفكر، م 09، ع 02، (سبتمبر 2014)
6. أمال بيدي، عمر صكصك، " المواطنة في المنظومة القانونية الجزائرية (دراسة تحليلية للدستور الجزائري 2016)"، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، م 03، ع 07، (مارس 2020).
7. بلقاسم نويصر، حاتي كريمة، "المواطنة في الجزائر بين التشريع والواقع والرهانات"، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، م 02، ع 06، (جوان 2018).
8. جمال مقراني، "ثقافة المواطنة في ظل الدساتير الجزائرية"، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، م 02، ع 03، (ماي 2019).
9. حبيب بوزاودة، بلحيداس خديجة، " التخطيط التربوي في الجزائر في ظل اصلاحات الجيل الثاني"، مجلة الآداب واللغات، م 04، ع 03، (ديسمبر 2018).
10. حمادي السايح، " الإصلاح التربوي في الجزائر (المسار التاريخي والمستجد المنهجي)"، مجلة آفاق فكرية، م 08، ع 03، 03 (ديسمبر 2020).
11. حنان ماكي، حنان مراد، "أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائري"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، م 03، ع 05، (فيفري 2011).
12. راوية ديلمي، وهيبة زلاقي، "التربية على المواطنة كمسؤولية اجتماعية في المنهاج الدراسي تحليل محتوى موضوع المواطنة في كتاب التربية المدنية للسنة الثالثة متوسط، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، م 07، ع 02، (2022).
13. زهور شتوح، "الإصلاح التربوي في ظل مناهج الجيل الثاني، المزايا والمزالق"، مجلة الدراسات الأكاديمية، م 01، ع 03، (سبتمبر 2019).
14. صليحة لالوش، "الأهداف المنشودة في مادة التربية المدنية النظام التعليمي بالجزائر في مرحلة التعليم المتوسط نموذجا، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، م 10، ع 02، (2022).
15. الطيب بوهلال، "مقاربة سوسيو قانونية لقيم المواطنة في المجتمع الجزائري (مقارنة بين دستوري 1989، 2016)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، م 04، ع 03، (سبتمبر 2019).
16. عائشة عماري، عيسى يونسي، "ترسيخ المواطنة ضمن مناهج التربية المدنية في المرحلة المتوسطة (سنة أولى متوسط نموذجا)، مجلة المداد، م 10، ع 01، (جويلية 2020).

17. عبد الباسط هويدي، "الأبعاد المجتمعية في المضامين التعليمية من خلال تحليل محتوى كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط"، مجلة العلوم الإنسانية، م، ع 22، (جوان 2011).
18. علي أسعد وطفة، "التربية على المواطنة في عالم متغير"، مجلة الطفولة العربية، م 07، ع 26، (ديسمبر 2015).
19. عيسى يونسي، عائشة عماري، "أساليب تربية الطفل على المواطنة"، مجلة سوسيولوجيا الجزائر، م 03، ع 02، (أكتوبر 2019).
20. عيسى يونسي، عائشة عماري، "ترسيخ المواطنة ضمن مناهج التربية المدنية في المرحلة المتوسطة (سنة أولى متوسط نموذجا)"، مجلة المداد، م 10، ع 01، (جويلية 2020).
21. فؤاد زرف، "التنشئة السياسية وتشكيل العقل السياسي في المجتمع"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، م 07، ع 01، (جانفي 2014).
22. محمد الأمين دوقاني، "دور الكتب التعليمية في ترسيخ قيم المواطنة لدى التلاميذ"، مجلة البحوث التربوية والتعليمية، م 05، ع 09، (جوان 2016).
23. محمد بلعالية، محم حمداوي، "التربية على المواطنة في الاصلاحات التربوية الجزائرية"، مجلة الرواق، ع 09، (ديسمبر 2017).
24. محمود بن علي، "واقع تجسيد قيم المواطنة في مقررات التربية المدنية داخل الوسط التربوي الجزائري"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، م 5، ع 01، (مارس 2020).
25. مختار عروي، "صلاح المنظومة التربوية بالجزائر بين تربية المواطنة وتحديات العولمة"، م 05، ع 02، (ماي 2012).
26. مريم زهراوي، "تحليل المضمون: نموذج تطبيقي"، المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية والاجتماعية، م 06، ع 01، (جوان 2022).
27. المعيقل عبد الله بن محمد، " تحليل أنشطة التعلم في مقررات التربية الوطنية بالمملكة العربية السعودية وجهة نظر المعلمين تجاهها، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، م 10، ع 3، (2004).
28. نادية خلفة، "المواطنة كمؤشر للديمقراطية وكمسألة دستورية: الجزائر نموذجا"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، م 03، ع 09، (جوان 2016).

29. نصيرة سالم، جمال تالي، "الإصلاحات التربوية في الجزائر أي مفهوم للإصلاح؟"، م 07، ع 01، (أفريل 2012).
30. نعيم بوعموشة، "تقنية تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية"، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، م 10، ع 01، (أوت 2022).
31. نفيسة زريق، "المواطنة في الجزائر: قراءة في أبعاد المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، م 06، ع11، (ديسمبر 2017).
32. وردة مزراق، رابيع العبزوزي، "قيم المواطنة المحتواة في منهاج التربية المدنية للمرحلة المتوسطة من وجهة نظر الأساتذة"، مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والاجتماعية، م 08، ع 02، (جوان 2021).

قائمة الدراسات الجامعية

1. إبراهيم هياق، المواطنة وحقوق الإنسان في المنهاج الدراسي في ضوء الإصلاحات التربوية الأخيرة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإجتماعية، 2015-2016).
2. أبو الفتوح بوهريرة، قيم المواطنة وعلاقتها بتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي، دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة، أطروحة دكتوراه، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2015/2014).
3. أميرة حيواني، دور التلفزيون العمومي الجزائري في تعزيز قيم المواطنة لدى الطلبة الجامعيين، دراسة ميدانية بجامعة أم البواقي، مذكرة ماستر، (جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية العلو م الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، 2017/2016).
4. أمينة بوصبع، دور معلم مادة التربية المدنية في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة، مذكرة ماستر، (جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع، 2016 / 2017).
5. حليمة بوشامة، فردوس بوعسيلة، تحليل قيم المواطنة المتضمنة في كتب التربية المدنية للمرحلة الإبتدائية، مذكرة ماستر، (جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، 2018 / 2019).

6. رشيدة مراجي، زينة بعيبش، قيم المواطنة في منهاج التربية المدنية تحليل مضمون كتب التربية المدنية للطور الابتدائي، مذكرة ماستر، (جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم علم الاجتماع، 2015-2016).
7. سارة بخوش، الثقافة السياسية وبناء المواطنة لدى المجتمع الطلابي، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015).
8. سليم بلحاج، السياسة التربوية وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الجزائر، مذكرة ماستر، (جامعة الحاج لخضر، باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015).
9. عائشة رحوي، المدرسة والمواطنة "الطور المتوسط ببعض متوسطات مدينة تلمسان نموذجا"، مذكرة ماجستير، (جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، المدرسة الدكتورالية للعلوم الاجتماعية والانسانية، 2010/2009).
10. عطية بن حامد بن ذياب المالكي، دور تدريس مادة التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائي، رسالة ماجستير، (قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1429هـ- 1430هـ).
11. علاء الدين سعيدي، مسألة المواطنة من خلال مناهج المدرسة الجزائرية بعد إصلاحات الجيل الثاني 2016 "منهاج التربية المدنية للطور المتوسط أنموذجا"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2020-2021).
12. فاطمة الزهراء باسة، إصلاح السياسة التربوية في الجزائر وتحقيق الجودة التعليمية، مذكرة ماستر، (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018-2019).
13. فاطمة الزهرة عباس، لويزة عابد، قيم المواطنة في كتاب التربية المدنية للطور الابتدائي، دراسة تقويمية، مذكرة ماستر، (جامعة ابن خلدون، تيارت، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، 2022/2021).
14. فتون أحمد الغفير، أنموذج مقترح للمدرسة المجتمعية وسياساتها التربوية في مرحلة التعليم الأساسي في سورية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، أطروحة دكتوراه، (جامعة دمشق، كلية التربية، قسم التربية المقارنة، 2014/ 2015).

15. فردوس بوعسيلة، حليمة بوشامة، تحليل قيم المواطنة المتضمنة في كتب التربية المدنية للمرحلة الابتدائية، مذكرة ماستر، (جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلم التربية والأرطفونيا، 2018-2019).
16. ليلى مقاتل، تقويم المناهج في ظل الاصلاحات التربوية في الجزائر، مذكرة ماجستير، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإجتماعية، 2015-2016).
17. مجيد مسعودي، إصلاح المنظومة التربوية بالجزائر بين الخطاب والواقع 2000-2010، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011 / 2012).
18. محمد بن علي بن محمد آل عون السهلي، تطوير السياسات التربوية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات القدرة التنافسية "استراتيجية مقترحة"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الملك سعود، كلية التربية، قسم السياسات التربوية، 2019/2018).
19. محمد ترممو، محمد عروسي، السياسة التربوية في الجزائر، دراسة تقويمية لواقع الاصلاحات في الطورين الأول والثاني للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2018، مذكرة ماستر، (جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017-2018).
20. مريم كلاتمة، قيم المواطنة في كتاب التربية المدنية دراسة تحليلية لكتاب التربية المدنية للسنة الرابعة متوسط، مذكرة ماستر، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2021-2022).
21. معبود، مريم، "المدرسة الجزائرية في برامج الاحزاب السياسية، تحليل مضمون البرنامج السياسي لعدد من الأحزاب"، مذكرة ماجستير، (جامعة سطيف 02، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2013-2014).
22. مهدية بلحميتي، الإتصال الأسري وقيم المواطنة في الجزائر، رسالة ماجستير، (جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الإجتماعية، مستغانم،2012 -2013).
23. نذير أحمد مصطفى حسين، منهاج التربية المدنية الفلسطيني ودوره في التنشئة الديمقراطية لدى طلاب المرحلة الأساسية في فلسطين، مذكرة ماجستر، (جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين،2007).

قائمة المراجع الإلكترونية

1. ايمان محمود، الفرق بين المنهج والمقرر والمحتوى والكتاب، من https://www.almrsal.com/post/856250
2. شيرين لبيب خورشيد، المرحلة المتوسطة وأهدافها، من https://www.alukah.net/social/0/137557/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A9-/%D9%88%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81%D9%87%D8%A7
3. صباح بالة، الإقتراب المؤسسي، من: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D9%8A
4. محمد تيسير، ما هو المنهج الوصفي التحليلي، وأهم خطوات اعداده، من https://blog.ajsrp.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B5%D9%81%D9%8A-/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%8A
5. محمد يوسف حسين بزبز، المواطنة العالمية، من https://alrai.com/article/10775578/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9
6. نورا عبه جي، 2017/11/02، مفهوم المواطنة، تم الاطلاع عليه في 2023/03/14، رابط الموقع: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9

قائمة المحاضرات والندوات والملتقيات

1. زياد علاونة، المواطنة، "دعم الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الديمقراطية الأردنية والتنمية".
2. عبد العالي عبد القادر، محاضرات النظم السياسية المقارنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، (2007- 2008).
3. عبد العزيز قريش، مفهوم المواطنة وحقوق المواطن، ورقة بحث مقدمة في ملتقى مبادرات التواصل والاعلام والتوثيق فاس المنتدى المتوسطي الدولي الثاني لجمعيات المجتمع المدني المنظم تحت شعار "الكرامة الإنسانية هي الرأسمال الأساسي لوجود الإنسان"، فاس أيام 4 و5 و6 يوليوز، 2008.

4. علي الخوالده، زياد العلاونه، التربية المدنية والمواطنة من اجل تحول ديمقراطي ناجح، دليل تدريبي من اصدارات الارض والانسان لدعم التنمية، 2015.
5. محمود العرابي، "المنظومة التربوية الجزائرية"، المحاضرة الخامسة في مقياس "مدخل إلى علوم التربية"، مارس 2022.

مراجع باللغة الاجنبية

✓ The International Encyclopedia of Education, (Vol. 2) 3, 1985.